بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي) وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني كلية : اللغة العربية قسم : اللغة والنحو والصرف

الأطروحة مقدمة لنيل درجة : الماجستير في تخصص : النحو والصرف

عنوان الأطروحة : ((اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه تعليقة الفرائد على تسهيل الفوائد))

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :

فبناءً على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه _ والتي تمت مناقشتها بتاريخ ٢٢ / ١ / ١٤١٩هـ _ بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ؛ فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية الموفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه ...

والله الموفق ...

أعضاء اللجنة

المشرف	المناقش الداخلي	المناقش الداخلي
الاسم د/ عبد الفتاح بحيري إبراهيم	الاسم : د/ محمد عبد الفتاح الخطيب	الاسم : د/ [illegible]
التوقيع :	التوقيع :	التوقيع :

يعتمد

رئيس قسم

الاسم : أ.د/ محسن بن سالم العميري

التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا
فرع اللغة

٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٦٣٣٩

اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه "تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد"

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في النحو والصرف

إعداد الطالبة
وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني

إشراف الأستاذ الدكتور
عبد الفتاح بحيري إبراهيم

١٤١٨هـ - ١٤١٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص الرسالة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد ..

فقد تقدمت بهذا البحث لنيل درجة الماجستير في اللغة والنحو والصرف ، وكان عنوانه:" اعتراضات الدماميني النحوية والصرفية على أبي حيان في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد " .

ويتكون البحث من :

مقدمة ، وتمهيد ، وبابين ، وخاتمة .

اشتملت المقدمة :على تعريف شامل لمحتويات الرسالة، أما التمهيد: ففيه ثلاثة مباحث درست فيها شخصية ابن مالك وكتابه " التسهيل"، والدماميني وكتابه"تعليق الفرائد " ، وأبي حيان وكتابه "الذييل والتكميل " ، وذكرت موقف الدماميني من النحاة السابقين وأثره في النحاة اللاحقين مستشهدة على ذلك بأمثلة من كتبهم.

أما الباب الأول : فيتعلق باعتراضات الدماميني على أبي حيان في المسائل النحوية منسوقة على أبواب التسهيل. وأما الباب الثاني : فيختص باعتراضات الدماميني على أبي حيان في المسائل الصرفية منسوقة على أبواب التسهيل فكنت أذكر رأي أبي حيان ثم رأي الدمياميني وأرجح أحد الرأيين معتمدة على أقوال النحاة في المسألة.

أما الخاتمة: فذكرت فيها أهم النتائج التي استخلصتها من تلك الدراسة ، فتبين أن الدماميني لم يتصيد هفوات أبي حيان، إنما قصد إيضاح الصواب ما وسعه ذلك . وفي نهاية البحث وضعت فهارس فنية للآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأبيات الشعرية ، وللأعلام، وللمصادر والمراجع ، وللموضوعات .

وقد اعتمدت على مراجع ومصادر متنوعة مابين مخطوط ومطبوع من كتب : التفسير ، والمعاجم ، واللغة ، النحو ، والصرف ، والتراجم .

وختاماً :

أسال الله جلت قدرته أن يجعل علمي وعملي خالصاً لوجهه الكريم ، إنه سميع مجيب الدعاء

والحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد الهادي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين

اسم الطالبة :	المشرف على الرسالة :	عميد كلية اللغة العربية :
وداد بنت أحمد بن عبد الله القحطاني	د . عبد الفتاح بحيري إبراهيم	أ . د حسن باجودة

إهــــداء

إلى من أنارا لي درب حياتي ، ودفعاني للارتقاء في مدارج العلم ، وظلا يبذلان بلا حساب ، إلى أغلى من في الوجود ، إلى والدي الحبيبين .

وإلى شريك حياتي أبي البراء ، الذي أعطى بسخاء ، وأحاطني برعايته واهتمامه .

وإلى زهرتي في الحياة ... البراء والشيماء

وإلى إخوتي وأخواتي ومن يعز علي

أهدي هذا الجهد المتواضع

المقدمــة

الحمد لله أحمـده على التوفيـق للتحميـد ، وأشكره على الإتمام والتسـديد ، وأسأله من فضله المزيد ، وأصلي وأسلم على أشـرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمـد الصادق الأمين ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبـه أجمعين ، ومـن سـار علـى نهجه واهتدى بسنته إلى يوم الدين .

أما بعد ...

فقد تهيأت لي - بفضل ا لله ثم بفضل مشورة أستاذي - فرصـة التعرف علـى شخصية عالم كبير من علماء النحو وهو الدماميني من خلال كتابه تعليق الفرائـد علـى تسهيل الفوائد ، ولفت نظري جرأته العلمية في مناقشـاته للنحـاة ، وكـثرة اعتراضاتـه وتعقباته عليهم ، فرغبتُ في أن تكـون تلـك الاعـتراضـات موضـوع دراسـتي ، ونظـراً لغزارة الاعتراضات اقترح أستاذي بأن يكون عنوان بحثي المقدم لنيـل درجـة الماجسـتير هو : " اعتراضات الدماميني النحويّة والصرفية على أبي حيان في كتابـه تعليـق الفرائـد على تسهيل الفوائد " .

وهي فرصة أخرى أتعرف من خلالها على جانب من شخصية عالم كبير غني عن التعريف وهو أبو حيان الأندلسي .

وقد قرأتُ لهذا البحث كتاب " تعليق الفرائد " النسـخة المخطوطـة ، وكذلـك اطلعت على كتاب " التذييل والتكميل " النسخة المخطوطة

ويتكون هذا البحث من : مقدمة ، وتمهيد ، وبابين ، وخاتمة .

أما التمـهيد ففيه ثلاثة مباحث ، عرضت في المبحـث الأول ترجمـة موجـزة

لابن مالك ، وعرفت بكتابه " التسهيل " .

وفي المبحث الثاني عرضت ترجمة للدماميني ، وعرفت بكتابه " تعليق الفرائد "، وبينت موقفه من النحاة وبخاصة موقفه من ابن مالك ، وموقفه من أبي حيان ، بالإضافة إلى نحاة آخرين ، وأيدت ذلك بأمثلة ، ثم وضحت أثره في النحاة بعده ، مع ذكر نماذج لذلك من كتبهم .

وفي المبحث الثالث ترجمت لأبي حيان ، وعرفت بكتابه " التذييل والتكميل " ، ثم وضحت أثره فيمن بعده من النحاة ، مستشهدة على ما أقول بأمثلة من كتبهم .

وأما الباب الأول فيتعلق باعتراضات الدماميني على أبي حيان في المسائل النحوية منسوقة على أبواب التسهيل .

وأما الباب الثاني فيختص باعتراضات الدماميني على أبي حيان في المسائل الصرفية منسوقة على أبواب التسهيل .

وقد قمت بدراسة تلك الاعتراضات بالطريقة التالية :

١- أضع عنواناً لكل مسألة يناسب موضوع الخلاف .

٢- أذكر المسألة التي اعترض فيها الدماميني على أبي حيان .

٣- أذكر رأي أبي حيان أولاً ، ثم أثني باعتراض الدماميني عليه ، وأحياناً أبدأ بذكر رأي ابن مالك إذا كان رأيه موضع الاعتراض ، ثم أورد تعقب أبي حيان عليه ، ثم أذكر اعتراض الدماميني على رأي أبي حيان .

٤- أعرض المسألة على مظانها ؛ حتى يمكن تبين وجه الحق في كل موطن : بالاحتكام إلى آراء أئمة النحاة السابقين واللاحقين ، فالحق أحق أن يتبع .

٥- وقد أذكر الرأي الراجح عندي مؤيداً بالدليل .

ثم إني اقتصرت على الاعتراضات المهمة والتي تستحق الدراسة والبحث ؛ لأن هناك بعض مسائل اعتراضية لم أرَ – من وجهة نظري – أهمية وفائدة من دراستها .

أما الخاتمة فذكرت فيها أهم ما يمكن أن أكون قد وصلت إليه من نتائج تفيد البحث .

وفي ختام البحث وضعت فهارس شملت : القرآن الكريم ، والحديث الشريف، والأبيات الشعرية ، والأعلام ، وقائمة بأسماء المراجع والمصادر ، ثم فهرس الموضوعات.

وكان اعتمادي في البحث على كتب النحو والصرف واللغة والتراجم ، بالإضافة إلى مصادر أخرى فرضتها طبيعة الدراسة .

هذا وقد واجهتني بعض المشكلات ومن أهمها :

١- أن المرجع الأساسي للبحث كتاب " تعليق الفرائد " عبارة عن مخطوط ؛ مما تطلب وقتاً حتى حصلت على نسخة منه .

٢- طبيعة البحث اقتضت أن أرجع إلى كتاب التذييل والتكميل النسخة المخطوطة؛ باعتباره المعول الذي بنى عليه الدماميني اعتراضاته ، فوجدت بعض المشقة في التوصل إلى موضع الاعتراض للتأكد من رأي أبي حيان في المسألة ، إضافة إلى افتقار المخطوط لفهرسة للموضوعات . غير أنني بتوفيق من ا لله ثم بتوجيه مشرفي وحسن متابعته لي استطعت أن أتغلب على تلك العقبات .

وفي الختام :

أتوجه بدعائي وخالص ثنائي لخالقي ورازقي فالحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات ، ثم أثنى بالشكر لمن كانا السبب في وجودي بعد الله امتثالاً لأمر الله تعالى: ﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ فأسأل الله جلت قدرته أن يحفظهما ويبارك في عمرهما ، كما أتوجه بالشكر والعرفان لأستاذي وشيخي الفاضل الأستاذ الدكتور / عبد الفتاح بحيري المشرف على هذه الرسالة ، الذي لم يبخل علي بعلمه الجم ، وبمتابعته للبحث برحابة صدر ، فأسأل الله أن يمد في عمره ويبارك في ولده .

كما لا يسعني إلا أن أقدم خالص شكري وعاطر ثنائي لأستاذي الفاضلين اللذين تكلفا عناء قراءة البحث ، نفع الله بهما وجعل ما يقومان به في ميزان حسناتهما .

وبعد ..

فما كان في الرسالة من جهد وتسديد وتوفيق فمن فضل الله تعالى ، وما كان من خطأ فمن نفسي ، ولم يكن في ظني أن أصل إلى ما وصلت إليه ؛ وذلك لعلمي بعجزي في الخوض في تلك المسالك . ولكن عزائي فيما قاله بعض الحكماء :

أسيرُ خلفَ ركَابِ النُّجْبِ ذا عَرجٍ ... مؤمِّلاً كشف ما لاقيت مِنْ عوج

فإن لحقْتُ بهمْ منْ بَعْد ما سبقوا ... فكم لربِّ الورى في ذاك مِنْ فرج

وإنْ بَقيتُ بظهر الأرضِ منقطعاً ... فما على عَرِجٍ في ذلك مِنْ حَرَجِ

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

التمهيد

ويشمل دراسة شخصية كل من ابن مالك وكتابه " التسهيل " ، والدماميني وكتابه " تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد ، وأبو حيان وكتابه " التذييل والتكميل" .

وتتكون تلك الدراسة من ثلاثة مباحث .

المبحث الأول

التعريف بابن مالك وكتابه " التسهيل "

اسمه ونسبه ومولده [1] :

هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي الجياني الشافعي النحوي المالكي حين كان بالمغرب ، الشافعي حين انتقل إلى المشرق ، والطائي : نسبة إلى قبيلة " طئ " ، والجياني : نسبة إلى " جَيَّان " إحدى مدن الأندلس الوسطى .

ولد ابن مالك سنة (٦٠٠) أو (٦٠١هـ) بجَيَّان [2] ، ولم يذكر المؤرخون شيئا عن نشأته وعن أسرته في " جَيَّان " .

---

[1] - ينظر : طبقات الشافعية الكبرى للسبكي : ٢٨/٥ ، غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري : ١٨٠/٢، ١٨١ ، الوافي بالوفيات للصفدي : ٣٥٩/٣ - ٣٦٤ . بغية الوعاة للسيوطي : ١٣٠/١ - ١٣٧ ، شذرات الذهب لابن العماد : ٣٣٩/٥ ، الأعلام للزركلي : ٢٣٣/٦ ، وينظر : مقدمة تحقيق التسهيل للأستاذ محمد بركات حيث أسهب في دراسة ابن مالك : (١ - ١٠٠) .

[2] - ينظر : بغية الوعاة : ١٣٠/١ ، شذرات الذهب : ٣٣٩/٥ .

شيوخه :

قال أبو حيان فيه :

" ولقد طال فحصي وتنقيري عمن قرأ عليه هذا المصنف أو من استند في العلم إليه ، فلم أجد من يذكر لي شيئا من ذلك ، ولقد جرى يوماً ذكره مع صاحبنا تلميذه علم الدين سليمان بن أبي حرب الفارقي الحنفي – رحمه الله – فقال : ذكر لنا أنه قرأ – يعني : ابن مالك – على ثابت بن خيار من أهل بلدة " جيان " ، وأنه جلس في حلقة الأستاذ أبي علي الشلوبين نحواً من ثلاثة عشر يوماً ، وثابت بن خيار ليس من المعدودين في الأندلس من أهل النحو والجلالة والشهرة ، إنما ذكروه بأنه مقرئ للقرآن فاضل فيه " [١] .

ويبدو أن أبا حيان متحامل على ابن مالك ، مع أنه الذي جسر الناس على مصنفات ابن مالك ورغبهم في قراءتها ، وشرح لهم غامضها ، وخاض بهم لججها[٢] .

ولا نسلم لأبي حيان ما قاله ، فقد ثبت أن لابن مالك شيوخاً أخذ عنهم ، قال الدماميني عند ترجمته لابن مالك :

" قرأ النحو والقراءات على ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار أبي الطاهر الكلاعي اللبلي ، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله المرشاني ، ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل لازمه مدة ، ثم حضر عند تلميذه ابن عمرون فأعجب به وترك مجلس ابن يعيش ، ويقال : إنه جلس عند أبي علي الشلوبين بضعة عشر يوماً ، قلت : وقد ذكر الشيخ تاج الدين التبريزي في أواخر شرحه للحاجبية النحوية أن ابن مالك

---

١ – التذييل والتكميل : ج٢ ، ورقة ١٧٧ .

٢ – ينظر : بغية الوعاة : ١/٢٨٢ .

جلس في حلقة تدريس ابن الحاجب - رحمه الله - وأخذ عنه واستفاد منه "[١] .

وذكر السيوطي أن ابن مالك سمع بدمشق من السخاوي والحسن بن الصباح وجماعة ، وأخذ العربية عن غير واحد ، وجالس بحلب ابن عمرون وغيره[٢] .

تلاميذه :

أقام بدمشق مدة يصنف ويشتغل ، وتصدر بالتربة العادلية وبالجامع المعمور وتخرج به جماعة كثيرة فمنهم :

ابنه بدر الدين ، والشمس بن أبي الفتح البعلي ، وبدر الدين بن جماعة ، والعلاء بن العطار ، وزين الدين أبو بكر المزي ، والشيخ أبو الحسين اليونيني ، وأبو عبد الله الصيرفي ، وشهاب الدين محمود ، وابن النحاس بهاء الدين أبو عبد الله محمد ابن إبراهيم ، وخلق كثير سواهم[٣] .

مصنفاته :

يعتبر ابن مالك من أغزر العلماء إنتاجاً وأكثرهم تصنيفاً ، بما وهبه الله من العقل الراجح ، والقدرة الفائقة على الاطلاع والبحث ؛ فتميزت مؤلفاته بالدقة وغزارة المادة العلمية بأسلوب سلس مقبول ، فكان لها تأثيرها الواضح في الدراسات النحوية وبخاصةٍ " الألفية " وما نالته من الشهرة والانتشار .

---

[١] - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢ .

[٢] - ينظر : بغية الوعاة : ١/ ٣٠ .

[٣] - السابق : ١/ ٣٠ .

وها هي ذي بعض مؤلفاته :

١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد :

وقد حققه وقدم له الاستاذ محمد بركات كامل ، وهو مطبوع .

٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ :

وقد حققه وقدم له عدنان عبد الرحمن الدوري ، وهو مطبوع .

٣- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، أو إعراب مشكل البخاري :

وقد حققه وعلق عليه ونشره الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ، وهو مطبوع .

٤- شرح التسهيل :

ذكر صاحب " كشف الظنون " في حديثه عن التسهيل : من شروح التسهيل : شرح المصنف - ابن مالك - وصل فيه إلى باب مصادر الفعل ، ويقال : إنه كمله[1] وقد حقق الكتاب كل من : الدكتور عبد الرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، وهو مطبوع .

٥- إكمال الأعلام بمثلث الكلام :

أرجوزة طويلة تقع في أكثر من ألفين وسبعمائة بيت ، تدل على اطلاع عظيم ، وإحاطة نادرة باللغة ، وقدرة فائقة على النظم .

٦- المقدمة الأسدية :

أشار إليها السيوطي في بغية الوعاة بقوله : " وقال الصلاح الصفدي : له

---

[1] - كشف الظنون لحاجي خليفة : ١ / ٤٠٥ ، وما بعدها .

"المقدمة الأسدية" ، وضعها باسم ولده تقي الدين الأسدي [1] .

٧- شرح الجزولية :

الجزولية مقدمة في النحو ، مشهورة باسم مؤلفها أبي موسى الجزولي ، قيل : إنها حواش عل جمل الزجاجي ، وقيل : ليس فيها نحو وإنما هي منطق ؛ لحدودها وصناعتها العقلية .

٨- لامية الأفعال :

أو كتاب المفتاح في أبنية الأفعال ، وهي منظومة في مائة وأربعة عشر بيتاً .

٩- شرح لامية الأفعال :

١٠- المؤصل في نظم المفصل :

وهو نظم لـ " مفصل الزمخشري " ، أشار إليه ابن مالك في بعض كتبه ، كما أشارت إليه أكثر المراجع التي ترجمت لابن مالك [2] .

١١- الكافية الشافية :

منظومة طويلة في ألفين وسبعمائة ونيف وخمسين بيتاً .

١٢- شرح الكافية الشافية :

بعد أن نظم المصنف " الكافية الشافية " شرحها نثراً ، وقد حقق هذا الشرح وقدم له الدكتور / عبد المنعم أحمد هريدي ، وهو مطبوع .

---

[1] - ينظر : بغية الوعاه : ١ / ١٣٣ .

[2] - ينظر : مقدمة التسهيل ، تحقيق محمد بركات : ٢١ .

١٣- الخلاصة المشهورة بالألفية :

وهي منظومة في نحو ألف بيت ، أودع فيها خلاصة ما في " الكافية الشافية " من نحو وصرف ، وقد شرحها كثير من النحويين .

١٤- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد :

منظومة في اثنين وتسعين بيتاً .

التعريف بـ " كتاب التسهيل "

اسمه وسبب التسمية :

اسم الكتاب : " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " ، حيث قال ابن مالك في مقدمته : " هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفياً لأصوله ، مستوليا على أبوابه وفصوله ، فسميته لذلك " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد [1] " ، وذكر الدماميني أن بعضهم علل هذه التسمية بأن ابن مالك نظم رجزاً في النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة ثم نثره في كتابه المسمى بـ " الفوائد النحوية والمقاصد المحوية " ثم صنف كتابه " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " تسهيلاً لذلك الكتاب وتكميلاً له [2] .

ومنهم من يرى أن ابن مالك أحس صعوبة في مؤلفات النحو السابقة كالكتاب والإيضاح والجمل وغيرها من كتب النحو ، فأراد أن ييسر النحو ، فألف " التسهيل " ودعاه بهذا الاسم الذي يتفق وغرضه الأساسي من تأليفه [3] .

[1] – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تحقيق محمد بركات : ص١ .

[2] – ينظر : تعليق الفرائد : ج١ ورقة (٢) .

[3] – الذي ذهب إلى ذلك محمد بركات في تحقيق التسهيل ، ينظر التمهيد : ص٦٤ .

أهم خصائص الكتاب :

١- يعد الكتاب مرآة تظهر فيه شخصية ابن مالك ومنهجه وابتكاره في كثير من المسميات والاصطلاحات .

٢- اهتمامه بذكر مسائل الخلاف ، فيذكر آراء العلماء ويرجح ويناقش ويدلي برأيه ، ولم يتقيد بمدرسة نحوية معينة [١] .

وبالرغم من أهمية الكتاب إلا أن فيه أموراً ومسائل تحتاج إلى تفصيل وتفسير، وقد أدرك ذلك ابن مالك بنفسه عندما قال :

" أما بعد ، فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بـ " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله ، وتقرير ما اقتضى من دلائله " [٢] .

وقد شرح الكتاب ، غير أن الشرح اتسم بإجمال يحتاج إلى تفصيل ، فتتابعت الشروح من بعده لغير واحد من العلماء ، يشرحون ألفاظه ، ويستشهدون على إثبات ذلك بالشواهد .

شروح التسهيل :

اختلفت طريقة الشراح في تناولهم لكتاب التسهيل ، فمنهم من اكتفى بالشرح دون تعرض لمناقشة ما ذكره ابن مالك ، ومنهم من شرح وكانت له اعتراضات صريحة عليه ، ومنهم من حاول الدفاع عن ابن مالك وإنصافه . ومن هذه الشروح :

---

١ - ينظر خصائص التسهيل في تحقيق محمد بركات : ٦٤ وما بعدها .

٢ - ينظر:مقدمة ابن مالك في شرحه على التسهيل ص٣/١ تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود/محمد بدوي المختون

شرح المصنف – ابن مالك – وقد شرحه حتى أول باب مصادر الفعل غير الثلاثي ولم يكمله ، ثم أكمله ابنه بدر الدين [١] ، وقيل : إن ابن مالك كمله ، وكان كاملاً عند تلميذه شهاب الدين بن أبي بكر بن يعقوب الشافعي ، فلما مات المصنف ظن الشهاب أنهم يجلسونه مكانه ، فلما خرجت عنه الوظيفة تألم لذلك فأخذ الشرح معه ، وتوجه لليمن غضباً على أهل دمشق ، وبقي الشرح مخروماً بين أظهر الناس في هذه البلاد [٢] .

ثم توالت الشروح من بعده فمنها :

شرح ابن هانئ السبتي ، وشرح محمد بن علي الأربلي الموصلي ، شرح شمس الدين بن قدامة المقدسي ، شرح أثير الدين أبي حيان الأندلسي ، شرح ابن قاسم المرادي ، شرح أبي العباس العسكري ، شرح ابن الشيخ عوينة الموصلي ، شرح السمين الحلبي، شرح ابن هشام الأنصاري ، شرح أبي أمامة النقاش ، وشرح ابن عقيل ، وشرح الدماميني ، وشرح ناظر الجيش الحلبي [٣] وشرح الشيخ خالد الأزهري.

وفاته :

توفي ابن مالك – رحمه الله – بدمشق في شهر شعبان سنة ٦٧٢هـ [٤] .

١ – ينظر التذييل والتكميل : ج١ ورقة (١) .

٢ – ينظر : بغية الوعاة : ١/١٣٤ .

٣ – ينظر : كشف الظنون : ١/٤٠٥ .

٤ – ينظر : بغية الوعاة : ١ / ١٣٤ .

المبحث الثاني

التعريف بالدماميني وكتابه " تعليق الفرائد "

اسمه ونسبه ومولده [١] :

هو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر بن محمد بن سليمان بن جعفر بن يحيى بن حسن بن محمد بن أحمد بن أبي بكر بن يوسف بن علي بن صالح بن إبراهيم البدر القرشي المخزومي السكندري المالكي ، ويعرف بابن الدماميني [٢] .

والمخزومي نسبة إلى قبيلة مخزوم من قريش وهو مخزوم بن يقظة بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر وينتهي نسبه إلى معد بن عدنان.[٣]

والدماميني نسبة إلى بلدة (دمامين) بمحافظة " قنا " في صعيد مصر .[٤] ولد بالإسكندرية سنة (٧٦٣هـ) ،[٥] وقيل : سنة (٧٦٤هـ) [٦] .

حياته العلمية :

بدأ الدماميني حياته العلمية بالإسكندرية ثم انتقل إلى القاهرة ، وفي البلدتين تلقى ما تلقاه أكثر طالبي العلم في وقته من تفسير القرآن الكريم ، والحديث

---

[١] – ينظر الضوء اللامع للسخاوي : ١٨٤/٧،١٨٥ ، وبغية الوعاة : ٦٦/١ ، وشذرات الذهب ١٨١/٧ ، البدر الطالع للشوكاني : ١٥٠/٢.

[٢] – ذكر الدكتور / محمد المفدى أنه يعرف بالنسبتين (الدماميني) و (ابن الدماميني) ، ولكنه رجح (ابن الدماميني) ؛ لأن ولادته لم تكن في قرية (دمامين) ، وإنما كانت ولادته في الإسكندرية . ينظر الدماميني حياته وآثاره : ٥٣/٥٤ .

[٣] – ينظر : اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير : ١١٠/٣ .

[٤] – ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٥٤ .

[٥] – ينظر : الضوء اللامع : ١٨٥/٧ . بغية الوعاة : ٦٦/١ ، البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ .

[٦] – شذرات الذهب : ١٨١/٧ .

الشـريف، والفقـه ، والفرائـض [١] ، وفـاق في النحـو والنظـم والنـثر والخـط ومعرفـة الشروط [٢] وقد درس بعدة مدارس ، وتقدم ومهر ، واشتهر ذكره ، وتصدر بالجـامع الأزهر لاقراء النحو ، ثم رجع إلى الإسكندرية واستمر يقرئ بهـا ، ويحكـم ويتكسـب بالتجارة ، ثم قدم القاهرة وعين للقضاء فلم يتفق له ، ودخل دمشـق سنة (٨٠٠هـ) وحج منها وعـاد إلى بلـده ، وتـولى خطابـة الجامع ، وتـرك نيابـة الحكـم وأقبـل علـى الاشتغال ، ثم اشتغل بـأمور الدنيـا فعـانى الحياكـة ، ودخـل اليمـن سـنة (٨٢٠هـ) . ودَرَّس بجامع " زبيد " نحو سنة فلم يرج له بها أمر ، فركب البحـر إلى الهنـد ، فحصـل له إقبال كبير وأخذوا عنه ، وحصل له دنيا عريضة ، وبقي بها حتى وافته منيته [٣] .

شيوخه :

لم يكن مـن المكـثرين مـن الشـيوخ ، لكنـه أخـذ عـن المشـهورين في وقتـه [٤] .

ومنهم:

البهاء بن الدماميني ، والسـراج بـن الملقـن ، والقـاضي أبـو الفضـل النويـري . وعبد الوهاب القروي ، والمجد إسماعيل الحنفي ، وابن خلدون [٥] .

تلاميذه :

ممن أخذ عن الدماميني :

عبادة زين الدين الخزرجـي ، وعلـي بـن عبـد ا لله البهـائي الدمشـقي ، وشمـس

---

١ – ينظر : الدماميني حياته وآثاره : ٥٦ .

٢ – ينظر : البغية : ٦٦/١ .

٣ – ينظر : الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ ، البغية : ٦٦/١ ، الشذرات : ٧ / ١٨١ ، البدر الطالع : ١٥٠/٢ .

٤ – ينظر الدماميني حياته وآثاره : ٥٧ .

٥ – ينظر الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ ، ١٨٦ ، البدر الطالع : ١٥٠/٢ ، وينظر الدماميني حياته وآثـاره : ٥٧ وما بعدها .

الدين محمد بن عبد الماجد العجيمي ، وأحمد شهاب الدين بن محمد بن أبي بكر الدماميني ، علم الدين بن سراج الدين بن كمال الدين العمري الدهلوي [١] .

مؤلفاته :

للدماميني مؤلفات كثيرة في فروع شتى شملت النحو والصرف والأدب والعروض والحديث ، ولكن يغلب عليه الاهتمام بالنحو والصرف . ومن هذه المؤلفات [٢] :

١- تحفة الغريب في الكلام على مغني اللبيب :

وقد كتبه مرتين ، الأولى في مصر وقد طبع بهامشه " كتاب المنصف من الكلام على مغني ابن هشام " لتقي الدين الشمني سنة ١٣٠٥هـ ، ويشتهر باسم حاشية الدماميني على المغني ، والثانية وهو في الهند وهذه هي التي تحمل اسم " تحفة الغريب " .

٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .

وهو شرح ممزوج على (تسهيل الفوائد) لابن مالك ، كتبه في الهند .

٣- جواهر البحور .

٤- معادن الجواهر شرح جواهر البحور .

٥- الفواكه البدرية شرح الحلاوة السكرية .

في النحو والأصل المشروح أرجوزة .

---

١ - عن المندى في كتابه الدماميني حياته وآثاره : ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ .

٢ - ينظر : الضوء اللامع : ١٨٥/٧ ، بغية الوعاة : ٦٧/١ ، الشذرات : ١٨١/٧ ، البدر الطالع : ١٥٠/٢ وينظر : الدماميني حياته وآثاره ومنهجه : ٩٠ - ٩٨ .

٦- الفتح الرباني :

رسالة للرد على (البنباني) مخطوطة .

٧- مصابيح الجامع شرح على صحيح البخاري :

ألفه بالهند ، واهتم فيه باللغة والإعراب .

٨- نزول الغيب المنسجم :

انتقد فيه مواضع من شرح لامية العجم لخليل بن أيبك الصفدي .

٩- المنهل الصافي شرح الوافي :

لمحمد بن عثمان البلخي .

١٠- كتاب القوافي :

عليه شرح لابن عمر البلخي .

وفاتــــه :

توفي في (كلبرجا) من الهند في شعبان سنة (٨٢٧ هـ) [١] ، وقيل إنه مات سنة (٨٢٨هـ) [٢] . وذكر السيوطي أنه توفي سنة (٨٣٧هـ) أو (٨٣٨هـ) [٣] ، وقيل : إنه مات مسموماً في عنب ، ولم يلبث من سمه بعده إلا يسيراً [٤] .

---

١ - ينظر الضوء اللامع : ٧ / ١٨٥ ، البدر الطالع : ٢ / ١٥٠ .

٢ - ينظر : الضوء اللامع : ٧ / ١٨٦ .

٣ - ينظر : بغية الوعاة : ٦٧/١ .

٤ - ينظر : الضوء اللامع : ١٨٥/٧ .

(التعريف بكتاب تعليق الفرائد)

يعد كتاب " تعليق الفرائد على تسهيل الفرائد " من شروح التسهيل المهمة ، فقد استفاد الدماميني ممن سبقه من النحاة وفي مقدمتهم أبو حيان الأندلسي وتلميذه المرادي ، فكان هذا الكتاب بحق يعد موسوعة نحوية وصرفية شاملة ، تكشف عن عقلية الدماميني الفذة . وكانت له طريقته الخاصة في تنظيم كتابه ، ويمكن إجمالها فيما يأتي :

١- مزج بين المتن والشرح ، فكان يأتي بالكلام جملة جملة ثم يشرحه ، وقد كتب كلام ابن مالك بمداد مغاير للمداد الذي كتب به الشرح من مثل قوله :

" باب المعرفة والنكرة ، ولم يتعرض المصنف لتعريفهما لما سنذكره عنه بعد هذا إن شاء الله تعالى (فالمعرفة مضمر) نحو : أنا وأنت وهو ، (وعلم) شخصي نحو : زيد، وجنسي نحو : أسامة . لكن المصنف يرى أن علم الجنس معرفة لفظاً لا معنى ، (ومُشَارُبهِ) نحو : ذا وذي وذاك وتلك ... " [١]

٢- سار في ترتيب الأبواب على نفس طريقة ابن مالك في التسهيل .

٣- يكثر من النقل عن النحاة السابقين وفي مقدمتهم: أبو حيان الأندلسي، والمرادي وابن هشام الأنصاري ، والرضي ، وابن الحاجب ، وسيبويه وغيرهم، مما أكسب الكتاب قيمة علمية كبيرة ، وهو عندما ينقل لا يتقيد بالنص حرفياً.

٤- لم يكن الدماميني مجرد ناقل لآراء غيره ، بل يناقش ويعترض ويؤيد ما يقوله بالأدلة أحياناً ، والاعتراض سمة واضحة في كتابه .

---

[١] – تعليق الفرائد : ج١ . ورقة (٤٠ – ٤١) .

٥- اشتمل الكتاب على شواهد من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وموقفه من الاستشهاد بالحديث الشريف واضح فهو يؤيد رأي ابن مالك في تجويز ذلك [١] .

٦- بالرغم من كثرة الشواهد الشعرية في الكتاب إلا أنه كان يغفل ذكر اسم الشاعر في مواضع كثيرة ، ومع ذلك يهتم بشرح الألفاظ الغريبة في البيت ، فمن ذلك قوله :

" وأما تقدير نصبها (أي الياء) في الفعل فكقوله :

مَا أَقْدَرَ اللهَ أَنْ يدني على شَحَط　　　مَنْ دَارهُ الحَزْن ممّن دارهُ صُولُ

الشَّحَط : بشين معجمة على زنة الفرس : البعد ، والحزن : بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي ونون : بلاد العرب ، وصُول : بضم الصاد المهملة : موضع " [٢] .

٧- عندما يوضح مسألة يفترض أسئلة ثم يجيب عنها حتى يقررها ، وأحياناً يفترض اعتراضاً ثم يرد عليه . ومن ذلك قوله مثلاً :

" فإن قلت : قد تقرر أن الحرف لا يستقل بالمفهوم فيلزم عدم الانعكاس لخروج الحروف كلها ؟ قلت : المصنف قد صرح في شرحه بأنه أراد بالمستقل ما هو دال بالوضع ، وليس بعض اسم كـ " يا " زيدي ولا بعض فعل كـ " ألف " ضارب" [٣] .

٨- عند انتهائه من مناقشة المسألة يلخص الحاصل من الموضوع بعد أن يكون قد

---

[١] - ينظر ص ١١٨ وما بعدها من هذا البحث .

[٢] - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٥ .

[٣] - السابق : ج١ ورقة ٦ ، ٧ .

فصل الحديث فيها ، ومن ذلك مثلا قوله في (باب عطف البيان) عند الكلام على المواضع التي يجوز فيها إعراب الكلمة عطف بيان أو بدلاً يفصل ذلك ثم يلخص بقوله:

" والحاصل : أن الأقسام أربعة : متعين البيان ، ومتعين الإبدال ، وراجح الإبدال ، وليس في القسمة مستويهما " [١] .

---

١ - تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٦٥ .

موقف الدماميني من النحاة السابقين

بالرغم أن الدماميني استفاد من جهود النحاة السابقين إلا أنه لم يكن مجرد ناقل لأقوالهم ، بل أعمل عقله فيما نقله وما شرحه فهو يعترض ويناقش ويستدرك ويصحح ويدافع ويرجح بل ويدلي بآرائه واجتهاداته ، مما يدل على سعة فهمه واستيعابه للغة .

وهو بموقفه هذا من العلماء لا يقصد إنقاص قدرهم ولا تصيُّدَ أخطائهم ، إنما ينشد استجلاء الحق والصواب ، فالحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق بها .

وسأعرض – إن شاء الله تعالى – نماذج من تلك المواقف التي توضح ما سبق .

١- موقفه من ابن مالك:

أشاد الدماميني بكتاب التسهيل وبمؤلفه ابن مالك ، فقال في مقدمته كتابه : "أما بعد ، فلا يخفى أن الكتاب المسمى بـ " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد " تأليف الإمام العلامة مالك أزمة الفضائل وابن مالكها ، السالك من طرق العربية في أفسح مسالكها ملك النحاة جمال الدين أبي عبد الله محمد بن مالك – رضوان الله عليه – كتاب جمع الفوائد جمع كثرة ، وأفصحت كلماتها التي غلت قيمها فكأن كل كلمة منه درة .. وحشى أصداف المسامع درراً لا عهد لها بمثلها " [١] .

ونظراً لأهمية كتاب " التسهيل " طلب من الدماميني أن يضع له شرحاً يفتح أبوابه ويذلل صعابه ، وبعد طول تردد وافق الدماميني على ذلك ووضع شرحاً وسماه بـ " تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد " . وبالرغم من إعجابه بعقلية ابن مالك غير أنه لم يكتف بعرض آراء ابن مالك مجردة من التعليق، بل على العكس كانت له مواقف

---

[١] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١ .

من تلك الآراء تتلخص فيما يأتي :

١- يذكر رأي ابن مالك ثم يورد ما يمكن أن يوجه إليه من اعتراضات .

٢- وقد يستدرك عليه بعض ما فاته من مسائل .

٣- يصحح له بعض المسائل ، ويعدل بعض عباراته .

٤- وكثيراً ما يدافع عن ابن مالك ويورد الأدلة التي تؤيده .

وهذه أمثلة تؤيد ما سبق .

أولاً : اعتراضاته على ابن مالك .

١- احترز ابن مالك بقوله : " وفي (ذي) بمعنى (صاحب) من (ذي) المشاربه إلى مؤنث " . فرد عليه الدماميني بقوله : " قلت : لا وجه لهذا الاحتراز مع كونه يتكلم في المعربات " [1] .

٢- في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح مثل ابن مالك بـ (سماء وسموات) على كيفية جمع ما فيه همزة ممدودة مبدلة جمع مؤنث سالم ، فتقلب همزتها إلى أصلها وهو الواو ثم تزاد الألف والتاء فيقال : (سموات) . لكن الدماميني رد عليه بقوله : " قلت : التمثيل هنا بـ " سماء " سهو لأنه ليس مما نحن فيه "[2] .

٣- يعترض على ابن مالك في إيراد الفعيلى في مصادر غير الثلاثي فيقول : " وهذه ليست فعلها المضَعَّف كما يعطيه ظاهر كلام المصنف بل هي من "فَعَل" المخفف فذِكْرُ ذلك في هذا المحل غير سديد " [3] .

---

[1] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢١ .

[2] – السابق : ج١ ورقة ٣٦ .

[3] – السابق : ج٢ ورقة ٤٣٢ .

ثانياً : استدراكاته على ابن مالك .

١- يستدرك على المصنف لغات أخرى لـ " فم " فيقال : فاه وفوه وفيه [١] .

٢- يستدرك على المصنف قوله : " ولا يفسر - يعني ضمير الشأن - إلا بجملة خبرية مصرح بجزأيها خلافاً للكوفيين " فقال الدماميني: - بعد قول ابن مالك: "خلافا للكوفيين" - " وللأخفش أيضاً " .

٣- في باب " النائب عن الفاعل " ذكر ابن مالك أن مما ينوب عن الفاعل المصدر ، وقد استدرك عليه الدماميني بقوله :.

" وقد ترك المصنف أن يشترط " التصرف في المصدر " ليخرج نحو : سبحان الله " [٢] .

ثالثاً : تصحيحاته وتعديلاته لبعض عبارات ابن مالك :

١- في باب المعرفة والنكرة ينسب ابن مالك للكوفيين تقديمهم اسم الإشارة على العلم في التعريف ، ولكن الدماميني يصحح ذلك بقوله :

" والذي نقله الرضى عن الكوفيين غير هذا فإنه قال : ومذهب الكوفيين أن الأعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام " [٣] .

٢- نقل ابن مالك عن الكوفيين أنهم يمنعون مثل : غلامه ضرب زيد ، فرد عليه الدماميني بقوله : " والصحيح الجواز ، ونقله بعضهم عن الكوفيين أيضاً على خلاف ما نقله المصنف عنهم " [٤] .

---

[١] - السابق : ج١ ورقة ٢٢ .

[٢] - السابق : ج١ ورقة ١٦٣ .

[٣] - السابق : ج١ ، ورقة ٤٢ .

[٤] - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٥٤ .

٣- قال المصنف في باب عطف البيان : " ولا يمتنع كونه - أي عطف البيان - أخص من المتبوع على الأصح " فصحح له الدماميني بقوله :

" واعلم أن الصواب أن يقول : ولا يجب كونُه أَخَصَّ من المتبوع " [١] .

٤- يقول ابن مالك في باب المضمر : " ولجمع الغائب غير العاقل ما للغائبة أو الغائبات " ، ولكن الدماميني له رأي آخر فيقول : " وكان الأولى بالمصنف لو عبر بدل " الجمع " بـ " الجماعة ... ؛ ليدخل فيه دخولاً ظاهراً نحو : ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِ ٱلَّيْلُ وَٱلنَّهَارُ وَٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ ﴾ [٢] الآية " [٣] .

٥- في باب " أبنية الفعل ومعانيها .. وعند الحديث عن صيغة (فعل) يقول ابن مالك : " لِفَعَل تَعَدٍّ ولزوم " ، غير أن الدماميني يرى أن الأحسن أن لو قال : "وتَعَدِّي (فَعَل) أكثرُ مِنْ لُزومه " [٤] .

٦- يرى الدماميني أَنَّ الأَوْلَى بالمصنف أنْ لو قال : " باب الخط " بدلاً من " باب الهجاء " واستراح من هذه الكلمة الموهمة لغير المقصود [٥] .

رابعاً : دفاعه عن المصنف :

١- ذهب ابن مالك إلى أن الضمير إذا حصر بـ (إنما) تعين انفصاله ، واعترض عليه أبو حيان ، ونسب كلامه إلى الخطأ الفاحش والجهل بلسان العرب ، وقد دافع الدماميني عن ابن مالك بقوله : " وهذا هجوم بالتخطئة من غير تثبت ..

---

١ - السابق : ج٢ ورقة ٣٦٥ .

٢ - سورة فصلت : الآية (٣٧) .

٣ - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٤٦ .

٤ - السابق : ج٢ ورقة ٤١٦ .

٥ - السابق : ج٢ ورقة ٥٧٤ .

وكلام المصنف هو الصواب وليس منفرداً به " [1] .

٢- ذكر ابن مالك أن (فتأ) تكون تامة ، بمعنى (كسر أو أطفأ) ، واعترض عليه أبو حيان بأن ذلك وهم وتصحيف ، وإنما هذا المعنى يخص (فثأ) المثلثة ، ولكن الدماميني دافع عن ابن مالك بقوله : " فتوهم أبو حيان من هذا أن المصنف تصحف عليه (فَتَأَ) بالمثناة بـ (فَثَأَ) المثلثة ، وذكر كلام الجوهري وكلام صاحب المحكم في (فثأ) بالمثلثة لا بالمثناة ، والمصنف لم ينقل ذلك عن واحد منهما ، وإنما نقله في الشرح عن الفراء فقال: قال الفراء : فَتَأْتُه عن الأمرِ : كَسَرْتُه ، والنَّارَ أَطْفَأْتُها . انتهى .

وليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقنا على هذا المعنى وفي اللغة من ذلك كثير " [2] .

٣- أكثر ابن مالك من الاستشهاد بالحديث ، واستنكر عليه أبو حيان ذلك وادعى أنه لم ير أحداً من المتقدمين ولا المتأخرين سلك هذه الطريقة غير هذا الرجل ، واعترض عليه الدماميني فقال مدافعاً عن ابن مالك :

" وقد أجريت ذلك لبعض شيوخنا فصوَّبَ رَأْيَ ابنِ مالك فيما فعله من ذلك ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوبُ غلبةُ الظَّنِّ الذي هو مناط الأحكام الشرعية فالظن في ذلك كله كاف " [3] .

٤- يرى ابن مالك أنَّ القَسَم قَسَمَان : قَسَمٌ صريح وقَسَمٌ غير صريح ، واعترض عليه أبو حيان بأنه لم ير أحداً سمَّى هذا - أي القَسَمَ غير الصريح - قَسَماً غير ابن مالك . وقد دافع الدماميني عن ابن مالك ورد على أبي حيان بقوله : "

---

[1] - تعليق الفرائد : ج١ ورقة (٥٠) .

[2] - السابق : ج١ ورقة ١١٣ .

[3] - السابق : ج١ ورقة ١٦٢ .

وما ذكره المصنف طريقة لبعض النحويين معروفة ليست بمنكرة ، وقد تحامل أبو حيان في الرد على المصنف في ارتكابها ولم يضبط قوله فتناقض "[١] .

١- السابق : ج٢ ورقة ٣٢٢ .

موقف الدماميني من أبي حيان

أبو حيان الأندلسي شخصية غنية عن التعريف ، فهو عالم كبير له بصماته الواضحة في النحو على وجه الخصوص ، واستفاد منه خلق كثيرون ومنهم الدماميني في تعليق الفرائد ، فقد تأثر بمنهج وأسلوب أبي حيان في التذييل ، ونقل عنه في مواضع عدة ، غير أن شخصية الدماميني المتميزة كانت واضحة حيث تجلى ذلك في مواقفه من أبي حيان ، ويمكن إجمال تلك المواقف فيما يلي :

١- اعتراضاته على أبي حيان في مواضع عدة .

٢- ينقل عنه كثيراً من الآراء ولا يعلق عليها .

٣- يؤيد رأي أبي حيان ويستحسنه .

٤- يصحح له بعض الآراء .

وسأورد أمثلة على ذلك :

أولاً : اعتراضاته على أبي حيان

تمثل تلك الاعتراضات وجهة نظر الدماميني للقضية ، وقد اختلفت طريقته في الاعتراض على قسمين :

أ- يعترض بأسلوب شديد اللهجة فينسب أبا حيان إلى الخطأ والتعسف والوهم والفساد .

يقول – مثلاً – في (باب (كان وأخواتها) : " وأما باب (إِنَّ) فاحتج فيه بحكاية سيبويه " إِنَّ قريباً منك زيد " وتعسَّف أبو حيان فقال : (قريباً) ظرف واسم

(إنَّ) ضمير شأن محذوف " [١] .

ويقول في (باب الحروف المشبهة بليس) : " وتوهم أبو حيان وكثير من تلامذته أنَّ هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع (عباد) و (أمثالكم) [٢] .

ويقول الدماميني معترضاً : " وأما قوله – يعني المرادي – إن المحفوظ أن (حرى) اسم منون فهو تابع لشيخه أبي حيان في الإعتراض على المصنف بذلك ، وهو قصور...) [٣] .

وعند الحديث عن (أَلْبُب) ذكر أبو حيان أنه يأتي جمعاً لِلَّبِيب ، فرد عليه الدماميني بقوله : " والتفسير الثاني فاسد ، لأنه إذا كان جمع (لَبِيب) لم يكن معناه "أَلَبُّ ما في الحي" [٤] .

وقال أيضاً في أثناء اعتراضه على أبي حيان في تقدير خبر (أقل) : " وظاهر قوله – يعني ابن مالك – مغنية عن الخبر ، أن الخبر لا يُقَدَّر أصلاً كما لا يُقَدَّر في نحو: أقائم الزَّيْدَان ، وقال أبو حيان وبعض تلامذته من شارحي هذا الكتاب : الخبر محذوف تقديره (موجود) ونحوه ، وهو خطأ ظاهر " [٥] .

ويقول في أثناء اعتراضه على أبي حيان الذي ذهب إلى أن جملة الدعاء تَفْصِل بين الفاء و (أما) " .. قاله أبو حيان ، ويحتاج إلى شاهد يصدقه أو نص أو إمام

---

[١] – تعليق الفرائد : ج١ ، ورقة ١١٦ .

[٢] – السابق : ج١ ورقة ١٢٢ .

[٣] – السابق : ج١ ورقة ١٢٦ .

[٤] – السابق : ج٢ ورقة ٤٥٣ .

[٥] – السابق : ج٢ ورقة ٤٩٦ .

يؤيده"[1] .

(ب) وتارة يحمل عليه حملاً خفيفاً

فمن ذلك قوله عند إعـراب (نصفه) في قولـه تعـالى : ﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾ [2] " وفيه – يعني كلام أبي حيان – نظر " [3] .

ويقول عند اعتراضه على أبي حيان : في (باب الحال) : " قلت وفيـه – يعني كلام أبي حيان – نظر ؛ لأنـك إذا قلـت : علـى التمـرة مثلهـا زبـداً فـالمثل هـو نفس الزبد"[4] .

ويقول في باب العدد : " وزعم أبـو حيـان أنـه لا يظهـر العـاطف إلا مـع تقـدم العقد كالبيت المذكور ، وليس كذلك " [5] .

ويقول معترضاً علـى أبي حيـان في بـاب (الصفـة المشـبهة) : " قلـت : ليس كذلك فإنهمـا – يعـني أبـاً وأخـاً – ملاقيـان فِعْـلا ، سُمِع " أَبَـوْتُ عَشَـرة ، وأَخَـوْتُ خمسـة " [6] .

(ج) وقد يعترض علىأبي حيان بطريقة غير مباشرة ، بأن يذكر كـلام أبـي حيـان ثـم يذكر رأي من يوافقه ويعترض عليه .

فمثلاً يعترض على ابن هشام لموافقته أبا حيان في تخريج قول الشاعر :

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَـابٌ   حَكِيمُ بنُ المُسَيَّـبِ مُنْتَهَاهَـا .

---

[1] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٩٥ – ٤٩٦ .

[2] – سورة الزمل : الآيتان (٢) ، (٣) .

[3] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢١٨ .

[4] – السابق : ج١ ورقة ٢٣١ .

[5] – السابق : ج١ ورقة ٢٥٦ .

[6] – السابق : ج١ ورقة ٢٩٤ .

بأن الباء في (بخائبة) للحال ، فقال الدماميني معلقاً :

" تسليمه لظهور التخريج في البيت الأول غير جيد ... " [١] .

ويعترض على ابن هشام لموافقته أبا حيان بأن (قد) تكون بمنزلة (ربما) في التكثير خلافا لابن مالك ، فقال :

" وراج هذا الاعتراض على ابن هشام مع كثرة انتقاده على أبي حيان يظنه صحيحاً " [٢] .

ثانياً : نقله عن أبي حيان دون أن يعلق عليه

يقول الدماميني في باب المبتدأ ، وعند الحديث عن مجئ المبتدأ نكرة :

" (أو تالي لاحق به) أي : بالظرف المختص والمراد به الجار والمجرور نحو : في الدار رجل ، وشرطه أن يكون مختصاً كما مثلنا فلو قلت : في الدارِ رجلٌ لم يجز ، وجعل المصنف الجملة المشتملة على فائدة مما يلحق بالظرف المذكور نحو " قصدك غلامه رجل " قال أبو حيان : ولا أعلم هذا لأحد غير المصنف " [٣] .

ويقول في (باب حروف الجر) ناقلاً عن أبي حيان :

" وقال أبو حيان : الحق أن (الباء) في (لبما) سببية و (ما) مصدرية ، وأما المعنى على التكثير لا التقليل ... " [٤] .

---

١ – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٢٤ . ١٢٥ .

٢ – السابق : ج٢ ورقة ٤٨٩ .

٣ – السابق : ج١ ورقة ٩٥ .

٤ – السابق : ج٢ ورقة ٣١٨ .

ويقول في (باب الندبة) :

" ونقل أبو حيان عن المغاربة أنهم يقولون : واعبد اللهاه بوصل ألف وهاء بها اسم ا لله سبحانه " [١] .

ويقول في (باب القَسَم) وعند الكلام على الجملة التي يجاب بها القسم :

" قال أبو حيان : ولم يذكر أصحابنا الاستغناء عن اللام وعن (إِنَّ) في الجملة الاسمية ، فينبغي أن يحمل على القدر بحيث لا يقاس عليه " [٢] .

ثالثاً : تأييده واستحسانه لرأي أبي حيان

من مثل قوله في (باب كان) :

" واعْلَم أن هذا الخلاف الذي ذكره المصنف ينبني عليه خلاف في أنها هل تعمل في الظرف أو الجار والمجرور أو لا ذكره أبو حيَّان في الارتشاف وذكره غيره وهو حسن" [٣] .

ويقول في (باب التمييز) مؤيداً أبا حيان :

" وقال الشيخ أبو حيان : عندي أَنَّ نحو : أحد عشر ، ونحو ملآن لا تنوين فيهما ؛ لأَنَّ الأول مبني والثاني غير منصرف . قلت : ويظهر لي أنه كلام متجه ، فإن التنوين منحصر في أنواع ، ولا شيء منها يصلح تقديره فيما ذكر " [٤] .

---

١ - تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٠٤ .

٢ - السابق : ج٢ ورقة ٣٢٥ .

٣ - السابق : ج١ ورقة ١١٢ .

٤ - السابق : ج١ ورقة ٢٤٩ .

ويوافق أبا حيان في إعراب المصدر من نحو : " أنت الرجل علماً " تمييز فيقول :

" والأظهر ما خرجه عليه أبو حيان من أن المصدر في مثله تمييز ؛ لأنه فاعل في المعنى ، أي : أنت الكامل علماً ، أي : علمه " [١] .

وفي (باب) الوقف يقول الدماميني :

" قال أبو حيان : وهو – أي الوقف – قطع النطق عند إخراج آخر اللفظة ، قلت : وهو أحسن من قول ابن الحاجب : قطع الكلمة عما بعدها إن كان آخر الموقوف عليه ساكنا نحو " كم" " [٢] .

رابعاً : تصحيحاته لعبارات أبي حيان :

ذكر أبو حيان في الارتشاف الخلاف في (كسي) المصغر وجعله من (باب النسب) ، ولكن الدماميني صحح ذلك بقوله :

" وأعلم أن الخلاف الذي في الارتشاف ليس في النسب كما أوهمه كلامه ، وإنما ينبغي أن يكون في التصغير إذ الذي معناه في حالة التصغير وقبل (ياء النسب) ياء التصغير " [٣] .

ويقول الدماميني في (باب أمثلة الجمع) :

" كل اسم دل على أكثر من اثنين ولا واحد له من لفظه فهو جمع واحد مقدر إن كان على وزن خاص بالجمع " عباديد " .

قال أبو حيان : فإن هذا الوزن لا يوجد إلا في جمع كـ " معافر " و "حضاجر"،

---

١ – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٣١ .

٢ – السابق : ج٢ ورقة ٥٧١ .

٣ – السابق : ج٢ ورقة ٥١٧ .

فأما " حضاجر " للضبع فمنقول عن جمع " حضجر " ، وأما " سراويل " فقيل أعجمي، وقيل : جمع سِرْوَالة . قلت - أي الدماميني - : ليس معافر وحضاجر من باب (عباديد) ، فالأولى الاعتراض بـ (سراويل) " [1] .

وهو في كل الأحوال ينعته نعوتاً مختلفة فتارة يصفه بالشيخ أثير الدين ، وتارة يقول : قال أبو حيان ، وفي أحيان أخرى يغفل ذكر اسمه فيقول . قال بعض الشارحين، أو قال بعضهم .

١ - تعليق الفوائد : ج٢ ورقة ٥٢٢ .

موقف الدماميني من النحاة الآخرين

استفاد الدماميني كثيراً من جهود النحاة السابقين ، فنقل عنهم كثيراً من الآراء، ومع ذلك لم يسلموا من مناقشاته لهم واعتراضاته عليهم .

وفي مقدمة هؤلاء (المرادي) ، فقد عول عليه الدماميني كثيراً في التعليق ، وذكر في المقدمة أن شرح المرادي على التسهيل هو مرجعه الأساسي ، لكنه لم يسلم -كسابِقَيْهِ- من الاعتراضات والتعقيبات .

وسأورد عدداً من الأمثلة التي اعترض فيها الدماميني على المرادي :

١- " قال ابن قاسم : محذوف اللام قِسْمَان "قِسْمٌ يرد في الإضافة فيرد في التثنية وهو المنقوص ، فتقول في التثنية " قاضِيان " كما تقول في الإضافة " قاضيك " ويعترض عليه الدماميني بقوله : قلت ليس هذا من موضوع المسألة في شيء ؛ لأن الإتمام إنما هو مفروض فيما حذفت لامه ، والقاضي ليس من المحذوف اللام في الإفراد أصلاً فذكره في هذا المحل سهو " [1] .

٢- " قال ابن قاسم معترضا على ابن مالك في مجئ (حرى) بمعنى (عسى) :

والمحفوظ أن (حرى) اسم منون لا يثنى ولا يجمع ، قال ثعلب ، أنْتَ حرًى - أي خليق وحقيق - فردَّ عليه الدَّماميني بقوله : وأمَّا قولُه : ثانيا إنَّ المحفوظ أنَّ (حَرًى) اسم منون فهو تابع لشيخه أبي حيان في الاعتراض على المصنف بذلك وهو قصور..." [2] .

---

[1] -تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٣٨ .

[2] - السابق : ج١ ورقة ١٢٦ .

٣- يناقش المرادي ابن مالك فيما ذكره من الخلاف حول أصل المرفوعات هل هو المبتدأ أو الفاعل ، أو كلاهما أصل ، فقال : " والخلاف في ذلك لا يجدي فائدة . فرد عليه الدماميني قائلاً : بل يظهر له فائدة في أولوية المقدر عند الاحتمال ، كما محلاً دار الأمر فيه بين أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلاً ، وأن يكون المحذوف خبراً والباقي مبتدأ [1] " .

٤- وفي مواضع عدة لا يصرح الدماميني باسم ابن قاسم بل يشير إليه بقوله : قال الشارح ، فعند الحديث عن تخفيف (إن) وهل تعمل أولا ، ذكر الدماميني كلام المرادي فقال :

" قال الشارح : ومنع الكوفيون إعمالها وهم محجوجون ، فرد عليه الدماميني بقوله :قلت : كذا وقع في عبارة غيره وهو غير محرر ... [2] " .

٥- ذكر الدماميني رأي المرادي في لفظ (أمكن) في معرض الحديث عن التنوين وما يتعلق به من أقسام فقال :

" قال الشارح تبعاً لشيخه أبي حيان : وهو - أي لفظ (أَمْكَن) - أَفْعَل تفضيل من التَّمَكُّن وبناؤه منه شاذ . قلت : وقد سمع من كلامهم (مَكَن) فكأنَّه قياسي جار على القاعدة ولا شذوذ فيه [3] " .

ومِمّن عوّل عليهم الدماميني كثيراً ابنَ هشام الأنصاري ، فقد عمل الدماميني حاشية على كتاب " مغني اللبيب " وكان يحيل إليها في أثناء كتابه " التعليق " ، بل

---

١ - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٨٧ .

٢ - السابق : ج١ ورقة ١٣٧ .

٣ - السابق : ج٢ ورقة ٤٥٠ .

ويستشهد بآرائه ويعتمد عليها في الرد على أبي حيان على وجه الخصوص ، ومع ذلك لم يسلم من مناقشات الدماميني له وتعقباته عليه ، ومن أمثلة ذلك ما يلي :

١- " قال ابن هشام: ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم: ﴿وَدُّواْ لَوۡ تُدۡهِنُ فَيُدۡهِنُوا﴾[1] بحذف النون ، فعطف " تدهنوا " بالنصب على " تدهن " لما كان معناه " أن تدهن .. ، واعترض عليه الدماميني بقوله : قلت : ليس بشيء وإنما الذي ينبغي أن يقال : (إن يدهنوا منصوب بـ (أن) المضمرة ، والمصدر المسبوك منها ومن صلتها معطوف على المصدر المسبوك من (لو) وصلتها فتأمله[2] " .

٢- عند الكلام على الاستثناء بـ (حاشا وخلا وعدا) يعترض الدماميني على ابن هشام في ادعائه أن تلك الكلمات لا تعدي الأفعال إلى الأسماء ، أي لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها ، فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ، ولأنها بمنزلة (إلا) وهي غير متعلقة . فرد عليه الدماميني بقوله :

" وقد نبهنا في حاشية المغني على ما في الوجهين من النظر ...)[3] .

٣- يعترض على ابن هشام في قوله : إن الجملة التابعة لجملة ذات محل تقع في بابي النسق والبدل خاصة ، فرد عليه الدماميني بقوله : " ليس كذلك بل تقع أيضاً في باب التأكيد نحو " زيد قام أبوه " " زيد قام أبوه "[4].

٤- يعترض على ابن هشام في ادعائه أن قوله تعالى : ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى

---

[1] - سورة القلم : الآية (٩) .

[2] - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٧٨ .

[3] - السابق : ج١ ورقة ٢٢٢ .

[4] - السابق : ج١ ورقة ٢٤٥ .

ٱلْقُلُوبِ ﴾[1] تقديرها فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب ، فحذف المضاف والمضاف إليه وأقيم فيها ما أضيف إليه الثاني ، فرد عليه الدماميني بقوله : " قلت : وليس بمتعين لجواز ن تكون (مِنْ) تعليلية أي : أن تعظيمها ناشئ مِنَ التقوى وعليها فلا حاجة إلى تقدير مضافين "[2] .

٥- يستأنس ابن هشام مجئ " إلى " بمعنى " الفاء " مثل قول الشاعر :

(وأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْباً إِلى بَدَا)

ويعترض عليه الدماميني بأنه لا يسلم بكلامه بل يرى أن (إلى) في البيت السابق للمعية ، أو أنها باقية على معناها المشهور[3] " .

أما موقفه من بقية النحاة فلا يختلف كثيراً عن موقفه من ابن مالك وأبي حيان والمرادي وابن هشام ، فهو يستدرك ويناقش ويرجح مهما كانت مكانة ذلك العالم ، ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

١- ذهب الفراء إلى أنه لا واحد لـ " عَرَفات " بصحح جمعه ، وقول الناس (عَرَفة) شبيه بمولد وليس بعربي محض . وقد رد عليه الدماميني بقوله :

فقد ثبت في الحديث " الحجُّ عَرَفَة " وعلى تقدير تسليم أَنَّه مولَّد وليس بعربي محض كما قال الفراء فـ " عَرَفَة " وعَرَفَات " " مدلولهما واحد ، وليس ثمة أماكن متعددة كل منها " عَرَفة " جمعت على " عَرَفات "[4] .

---

١ - سورة الحج : الآية (٣٢) .

٢ - تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٤٥ .

٣ - السابق : ج٢ ورقة ٣٧٤ .

٤ - السابق : ج١ ورقة ١٤١ .

٢- ذهب أبو علي إلى أن قوله تعالى : ﴿وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾[١] يجوز أن يكون (المقيمي) جمعا وأن يكون واحداً ، وأصله (المقيم) بالخفض . فرد عليه الدماميني معترضاً بقوله : قد يخدش فيه ثبوت الياء في رسم المصحف [٢] .

٣- يُجَوِّزُ سيبويهِ مباشرةَ النّداء لما فيه (أل) ما سمي به مثل : (يا الرجل قائم) إذا سمي بـ (الرجل قائم) ، وقاس المُبرِّد عليه ما سمي به من موصول مصدر (بأل) نحو (الذي قام) وتبعه ابن مالك ، أمَّا سيبويه فيمنعه ، ولكن الدماميني يوافق المبرد وابن مالك ؛ وذلك لأن الألف واللام في (الذي) لازمة وفي (الرجل) غير لازمة ، فإذا جاز مباشرته في غير اللازمة فمباشرته للازمة أحرى [٣] .

٤- يعترض على الزمخشري في تخريجه قراءة أبي السمال ﴿ أَمَّا شَاكِرًا وَأَمَّا كَفُورًا﴾[٤] بفتح الهمزة على أن (أمّا) تفصيلية وجوابها محذوف تقديره (أَمَّا شاكراً فبتوفيقنا وأَمَّا كَفُوراً فبسوء اختياره) ، فرد عليه الدماميني بقوله : وهذا يلزم عليه حذف جواب (أَمَّا) ، ولم أقف عليه لأحد غيره ، وقوله : فبسوء اختيار أي : ليس إلاّ ، وهو مبني على قاعدة الاعتزال [٥] .

٥- يرى الجاربردي أن ألف (يتامى) و (نصارى) تمال لأنها ترجع ياء مفتوحة في التثنية ، فيقال : (يتاميان) و (نصاريان) . فرد عليه الدماميني بقوله : وهذا وهم كما أشرنا إليه ، وإنما يثني ذلك لو سمي به ، وأما مع بقاء الجمع فلاكما عرفت [٦] .

[١] – سورة الحج الآية (٣٥) قرأ بها الحسن البصري ، ينظر البحر المحيط : ٣٦٩/٦ .

[٢] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٩ .

[٣] – السابق : ج٢ ورقة ٣٩٦ .

[٤] – سورة الإنسان : الآية (٣) .

[٥] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٨٠ .

[٦] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٣٨ .

٦- ذهب ابن عصفور إلى أن حذف العائد المجرور بإضافة صفة ناصبة له تقديراً ضعيف ، ويعترض عليه الدماميني بقوله : ودعوى ابن عصفور أن حذفه ضعيف جداً مردودة بوروده في القرآن الكريم [١] .

٧- ذكر الرضي أن الفراء قال بجواز أن يبنى (غير) مطلقا سواء أضيفت إلى معرب أو مبني لكونه تضمن معنى الحرف (إلا) ، ولكن الرضي رد عليه بأن البصريين يمنعون بناء (غير) على الفتح ؛ لأن ما اعتل به الفراء من تضمن الحرف عارض غير لازم فلا اعتبار به .

غير أن الدماميني يعترض على الرضي فيقول : وفيه نظر ؛ لأن الفراء لم يقل بذلك بالرأي حتى يرد قوله بمثل هذا ، وإنما حكاه لغة عن بعض أسدو قضاعة، وحكى أنهم يفتحون إذا كانت (غير) بمعنى (إلا) تم الكلام أو لم يتم [٢] .

٨- يعترض على الشهاب السمين أحد شارحي التسهيل في تجويزه أن يلي (لا) الناهية (أَنْ) المصدرية ؛ لأن المصدر يوصل بالأمر فجاز في القياس أن يوصل بالنهي ، فرد عليه الدماميني بقوله " وهذا خطأ فاحش ؛ لأن في الوصل بالنهي أن يتوارد على الفعل ناصب وجازم لا سبيل إلى هذا بوجه ، وقال غيره : يجوز كونها مخففة من الثقيلة وهذا خطأ أيضاً لأنها لا يجاب عنها بالنهي [٣] .

٩- يعترض على الأخفش فيما ذهب إليه من أن (صَحْب ، وَرَكْب ، وطَيْر) جمع لصَاحِب ورَاكِب وطَائِر ، فرد عليه بقوله : " وإنما يرد مذهب الأخفش بأن هذه لو كانت جموعاً لم يكن إلا من قبيل جمع القلة والكثرة وكلاهما باطل ، أما الأول ، فلأن أوزان جموع القلة محصورة وليس هذا منها ، وأَمَّا الثاني فلأنها لو كانت جموع كثرة لم تُصَغَّر على لفظها " [٤] .

---

[١] - السابق : ج١ ورقة ٧٠ .

[٢] - السابق : ج١ ورقة ٢٢٥ .

[٣] - السابق : ج٢ ورقة ٤٧٦ .

[٤] - تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٥٢٢ .

أثر الدماميني في النحاة بعده

لقد كان لجهود الدماميني أثر واضح فيمن جاء بعده من النحاة ، وليس هذا بغريب على الدماميني صاحب الفكر الواعي ، والرأي الناضج ، وظهر لي أثر بصماته من خلال اطلاعي على كتب بعض النحاة المتأخرين منها على سبيل المثال :

كتاب التصريح للشيخ خالد الأزهري ، وحاشية الشيخ ياسين عليه ، وكتاب حاشية الصبان على الأشموني ، وخزانة الأدب للبغدادي ، وحاشية الخضري على ابن عقيل ، والدرر اللوامع للشنقيطي .

وفي ذلك دلالة واضحة على مكانة الدماميني وقيمته العلمية الراقية وسأورد أمثلة من كل كتاب تؤيد ما سبق .

١- التصريح بمضمون التوضيح وحاشية الشيخ ياسين عليه :

باب شرح ماهية الكلام :

عند الحديث عن علامات الفعل ومنها نونا التوكيد الخفيفة والثقيلة ، يقول الشيخ خالد معلقا على قول الشاعر :

(أَقَائِلُنَّ أَحْضِرُوا الشُّهُودَا)

" ولقائل أن يقول : لا نسلم أن في قوله (أَقَائِلُنَّ) توكيداً بالنون ؛ لاحتمال أن يكون أصله (أقائل أنا) فحذفت الهمزة اعتباطاً ثم أدغم التنوين في نون (أنا) على حد قوله تعالى ﴿لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي﴾[1] قاله الدماميني "[2] .

---

[1] – سورة الكهف : الآية (٣٨) .

[2] – التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ خالد الأزهري : ٤٢/١ .

وينقل الشيخ ياسين في حاشيته نص كلام الدماميني في هـذا الموضـوع فيقـول : "قال الدماميني ما نصه : وههنا بحث وهو أن اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيـد بـه هل يبنى لشبهه بفعل الأمر فإنه أحق الأفعال بهذه النون ،إذ تلحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه إلا بشرط ، هذا مما لم أر تَصًّافِيـه ، وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من (أقائلن) ولم أقف عليه مضبوطاً كـذا في كتـاب معتمـد ، فـإن ثبـت الروايـة على هذا الوجه علم أن العرب لا تبنيه عند لحاق هذه النون المتصلـة بـه ، لكـن يسـأل حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضى للبناء ؟ [1] " .

باب المبتدأ والخبر :

عند الكلام على قول ابن هشام : (نُطِقِي ا للهُ حَسْبِي) ، يقول الشيخ خالد: " والمنطوق به هو (ا لله حسبي) فلا يحتاج إلى رابط ، والتحقيق أن مثـل هـذا ليـس من الإخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما في عكسه نحو : لا حـولَ ولا قـوةَ إلاَّ با للهِ كنز من كنوز الجنة . قاله الدماميني والمرادي [2] " .

ونقل الشيخ ياسين كلام الدمـاميني حـول دخـول (لام الابتـداء) بعـد (إن) على الماضي فقال : " قال الزرقاني : قال الدماميني : وأيضاً فالفعل من إِنَّ زيداً" لعسى أنْ يَقُومَ ونعم الرجل " للإنشاء وزمن وقوعه حالي فأشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى [3] " .

٢- خزانة الأدب للبغدادي :

عند حديث البغدادي عن قول الشاعر :

(عَمَّرْتُكِ ا للهَ إلاَّ مَا ذَكَرْتِ لَنَا)

---

[1] – حاشية الشيخ ياسين على التصريح : ٤٢/١ .

[2] – التصريح بمضمون التوضيح : ٦٤/١ .

[3] – حاشية الشيخ ياسين على التصريح : ١ / ٢٢٣ .

نقل كلام الدماميني فقال :

" قال الدماميني في شرح التسهيل : فإن قلت : تأويل الفعل بالمصدر بدون سابك ليس قياساً فيلزم الشذوذ كـ " تَسْمَعَ بالمعيدي " أي سماعك ، وادعاء الشذوذ هنا غير متأت لاطراد مثل هذا التركيب وفصاحته. قلت : لا نسلم أن التأويل بدون حرف مصدر شاذ مطلقاً ، وإنما يكون شاذا إذا لم يطرد في باب ، أما إذا اطرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذا كالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان مثلا نحو : جئْتُكَ حينَ ركِبَ الأمر ، أي حين ركوبه [1] " .

ويذكر البغدادي رأي ابن هشام في المغني في قول الشاعر :

لَئِنْ عَادَ لي عَبْدُ العزيزِ بمِثْلِها ... وأمكَنَني منها إِذَنْ لا أُقِيلُهَا

فيقول : " وزعم ابن هشام في (المغني) أن جملة (لا أقيلها) جواب (إِنْ) فقال فيه : والأكثر أن تكون (إذن) جوابا لـ(إِنْ) أَوْ (لو) ظاهرتين أو مقدرتين ، ثم أورد البغدادي اعتراض الدماميني على ابن هشام فقال :

واعترض عليه الدماميني (في الحاشية الهندية) بأنه مخالف للقاعدة المشهورة ، وهي أن القسم والشرط متى اجتمعا فالجواب للسابق منهما ، واللام مصاحبة لقسم مذكور في بيت قبلها ، فالجواب للقسم السابق لا للشرط اللاحق ، ولهذا لم يجزم الفعل. وإلا فلو كان للشرط لجزم ... انتهى [2] .

٣- حاشية الصبان على الأشموني :

يقول الصبان عند الحديث عن أنواع التنوين :

---

[1] – خزانة الأدب : ٢/ ١٤ .

[2] – السابق : ٨ / ٤٧٤ .

" وقوله – يعني الأشموني – : (هي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقي من أنواع التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة علم امرأة حكاية لما قبل العلمية ، وتنوين الضرورة كتنوين ما لا يَنْصَرِف .. ، وتنوين الشذوذ حكى " هؤلاء قومك " بتنوين (هؤلاء) لتكثير اللفظ . وتنوين المناسبة كما في قراءة بعضهم (سلاسلاً) مع أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكين ، زاعماً في القسم الأول أن تنوينه لما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدها بقي على كونه تنوين صرف ، ورده الدماميني بأنه ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعاً ، وكيف يجامع تنوين الصرف ما فيه علتان مانعتان من الصرف ، ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف ... [1] " .

ويقول أيضاً عند الحديث عن الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل :

" وقوله – يعني الأشموني : (نَبَّأَ وأَخْبَرَ الخ) ... وفي الدماميني : من أحق هذه الأفعال بـ (أعلم) ليس قائلاً بأن الهمزة والتضعيف فيها للنقل ؛ إذا لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه ما ذكره، وإنما هو من باب (التضمين) أي تضمينها معنى(أعلم)[2]

وفي باب النعت يقول الأشموني : " ويستثنى من الأول – يعني نعت غير واحد إذا اختلف – اسم الإشارة فلا يجوز تفريق نعته ، فلا يقال : مررت بهذين الطويل والقصير " .

قال الصبان : " قوله : فلا يجوز تفريق نعته ، أي : لوجوب مطابقته له لفظاً ، قال الدماميني : اختص نعت اسم الإشارة بأمور منها : هذا ، ومنها وجوب كونه

[1] – حاشية الصبان على الأشموني : ٣٤/١ .

[2] – السابق : ٢ / ٤٠ .

ذا أل ، ومنها امتناع فصله من موصوفه فلا يجوز مررت بهذا في الدار الفاضل وإن جاز مررت بالرجل في الدار الكريم ، ومنها امتناع قطعه ، وأما كونه جنساً لا وصفاً فغالب لا لازم [١] " .

٤- حاشية الخضري على ابن عقيل

في باب الموصول وعند الكلام عن الموصولات الحرفية ومنها (أن) ذكر الخضري خلاف النحاة في وصلها بفعل الأمر فقال :

" وصلها بالماضي اتفاق وبالأمر عند سيبويه بدليل دخول الجار عليها في نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد ، إذ لا يدخل إلا على الاسم فتؤول بمصدر طلبي أي : كتبتُ إليه بالأمر بالقيام ، كما قدر الزمخشري في قوله تعالى : " إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ " [٢] أي بالأمر بالإنذار ، فلا يفوت معنى الطلب . ورده الدماميني بأن كل موضع وقع فيه الأمر محتمل لكون (أنْ) فيه تفسيرية بمعنى (أي) كهذه الآية ونحو ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنِ اصْنَعِ الفُلْكَ ﴾ [٣] و ﴿ إِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الحوارِيِّين أَنْ آمِنُوا بِي ﴾ [٤] و ﴿ وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُم أَنِ امْشُوا ﴾ [٥] أي : انطلقت ألسنتهم ، فكل ذلك إذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، وخلوها عن الجار لفظاً ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيبويه ، أو زائدة كالمثال أي : كتبْتُ إليه بِقُمْ أي بهذا اللفظ زيدت (أن) كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وإن كان في الواقع اسماً لقصد لفظه " [٦] .

(باب حروف الجر) . قال ابن عقيل : " ولا تَجُرّ (رُبَّ) إِلاَّ نكرة) .

---

١ - حاشية الصبان على الأشموني : ٣/٦٥ .

٢ - سورة " نوح " الآية : (١) .

٣ - سورة " المؤمنون " الآية : (٢٧) .

٤ - سورة المائدة : الآية (١١١) .

٥ - سورة " ص " الآية : (٦) .

٦ - حاشية الخضري على ابن عقيل : ١ / ٧٠ .

قال الخضري معلقاً : " وأعلم أن كونها حرف جر مذهب البصريين ، وذهب الكوفيون والأخفش إلى اسميتها ، وأيده الرضى بأنها مثل (كم) التكثيرية وهي اسم اتفاقاً ... وجنح إليه الدماميني قال : وعلة بنائها حينئذ تضمنها معنى الإنشاء كما قيل في (كم) أوشبهها وضع الحرف في لغة تخفيفها وحمل التشديد عليه " [١] .

وفي (باب التوكيد) وعند الكلام على ألفاظ التوكيد ، قال ابن عقيل : " يجاء بعد (كل) بـ (أجمع) ، وقال الخضري : (وهذه الألفاظ يمتنع إضافتها للضمير ؛ لأنها معارف إما بنيتها أو بالعلمية الجنسية لمعنى الإحاطة والشمول ، وعلى هذا فـ (أجمع) ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن و (جمع) لها وللعدل ؛ لأنه جمع لجمعاء فحقه (جمع) كحمراء وحمر ، وعلى الأول تبدل العلمية بالوصفية . وقال الدماميني : يشبه العلمية في التعريف بدون معرف لفظي ، وأما (جمعاء) فللألف التأنيث الممدوة مطلقاً " [٢] .

٥- الدرر اللوامع للشنقيطي :

في مجال الحديث عن قول الشاعر :

وَمَيَّةُ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيداً وَسَالِفَةً وأَحْسَنُهُ قَذَالاَ

نقل عن الدماميني قوله : " وقد يتوهم أن هذا البيت مما يرد به تأويل الفارسي، إذ لا يصح أن يقع " واحد الثقلين" هنا ؛ لأنه لا يفرد فلا يقال : أحسن ثقل ، ولا أحسن ثقل ، لأن له أن يقول : يصح " أحسن شيء جيداً " وليس شرط الواحد أن يكون من لفظ المذكور [٣] .

---

[١] – حاشية الخضري على ابن عقيل : ١ / ٢٢٨ .

[٢] – السابق : ٢ / ٥٧ .

[٣] – الدرر اللوامع : ١ / ١٨٤ .

وعند قول الشاعر :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِي ما يقُولَنْ فَوارِسٌ إذا حَـارَبَ الهـامَ المُصَيِّحَ هَامَتِـي

ذكر الشنقيطي أن الدمـاميني استشـهد بـه علـى أن التوكيـد بعـد الاسـتفهام لا يختص بـ (هل) والهمزة خلافاً لمن خصه به [١] .

ذكر اعتراض الدماميني على أبي حيان عند الكلام على قول الشاعر .

أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبَّ وَاحِدِ أُمِّـهِ ملكْتُ فلاَ أَسْرٌ لَدَيَّ وَلاَ قَتْلُ

فقد استشهد به أبو حيان على مجيء (رُبَّ) خبراً لـ (إِنْ) المخففة من الثقيلة ثم ذكر كلام الدماميني بقوله : ونقض الدماميني ذلك بوقوعها خبراً لـ (إِنْ) في قوله: وأنشد البيت . قال : هذا عجيب منه - رحمه الله - فإن ما في البيت لا ينافي الصدرية بدليل : إن زيداً ما قام ، وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الوهم .. [٢] .

---

[١] - السابق : ٥ / ١٥٤ .

[٢] - السابق : ٤ / ١٢٠ .

المبحث الثالث

التعريف بأبي حيان الأندلسي وكتابه " التذييل والتكميل "

اسمه ونسبه ومولده [1] :

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الأندلسي الغرناطي النَّفري – نسبة إلى قبيلته البربرية " نَفْرة " شيخ النحاة بالديار المصرية ، وشيخ المحدثين بالمدرسة المنصورية .

ولد في أواخر شوال سنة (٦٥٤هـ) ، وكان مولده بمطخشارش مدينة من حضرة غرناطة [2] .

حياته العلمية :

تلقى أبو حيان علومه – في أول حياته – في بلد الأندلس ، ثم لم يلبث أن تركها وارتحل عنها ، واخْتُلِفَ في سبب رحلته فيقال : كان سبب رحلته أنه حملته حدة الشبيبة على التعرض للأستاذ أبي جعفر بن الطباع ، وقد وقعت بينه وبين أستاذه أبي جعفر بن الزبير وقعة ، فنال منه وتصدى للتأليف في الرد عليه وتكذيب روايته ، فرفع أمره إلى السلطان ، فأمر بإحضاره وتنكيله فاختفى ، ثم ركب البحر ولحق بالمشرق[3] . وقيل إن السبب في رحلته خوفه من أن يكره على تعلم المنطق والفلسفة والرياضي

---

[1] – ينظر : الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٦٧ ، غاية النهاية : ٢ / ٢٨٥ ، الدرر الكامنة لابن حجر العسقلاني : ٥/ ٧٠ ، البغية : ١ / ٢٨٠ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٤٥ ، البدر الطالع : ٢ / ٢٨٨ .

[2] – ينظر بغية الوعاة : ١ / ٢٨٠ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٤٥ .

[3] – ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٢٨١ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٤٦ .

والطبيعي [١] ، وقد استقر به المقام في مصر فألف كتبا كثيرة في مختلف العلوم ، وتولى تدريس التفسير بالمنصورية ، والإقراء بجامع الأقمر [٢] .

شيوخه :

كثر شيوخ أبي حيان فبلغوا أربعمائة وخمسين شيخاً ، فقد أخذ القراءات عن أبي جعفر بن الطباع ، والعربية عن أبي الحسن الأبذي وأبي جعفر بن الزبير وابن أبي الأحوص وابن الضائع وأبي جعفر اللّبلي ، وبمصر عن البهاء ابن النحاس ، وابن جماعة وأبو الحسين بن ربيع والرضي والشاطبي والقطب القسطلاني والعز الحراني ، وقد ذكر الكثير منهم في إجازته للصفدي ، وأجاز له خلق من المغرب والمشرق منهم: الشرف الدمياطي ، والتقي ابن دقيق العيد ، والتقي ابن رزين ، وأبو اليمن بن عساكر [٣] .

تلاميذه :

كثر تلاميذ أبي حيان وأخذ عنه أكابر عصره ، وتقدموا في حياته ومن أشهرهم:

الشيخ تقي الدين السبكي ، وولديه ، والجمال الإسنوي ، وابن قاسم ، وابن عقيل ، والسمين الحلبي ، وناظر الجيش ، والسفاقسي ، وابن مكتوم ، والصفدي [٤] ، وهناك خلق آخرون أخذوا عنه .

---

١ - ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٢٨١ .

٢ - ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٢٨٢ ، وشذارت الذهب : ٦ / ١٤٦ .

٣ - ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٢٨٠ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٤٥ .

٤ - ينظر : المصدران السابقان .

مصنفاته :

كان لاطلاع أبي حيان الواسع وثقافته واتصاله بكثير من علماء عصره أثر كبير في حياته العلمية ، فلم يكتف بالتصنيف في النحو ، بل شارك في كل فرع من فروع المعرفة ، فألف في: التفسير ، والحديث ، والقراءات ، وعلوم القرآن ، والتراجم، والنحو ، والتاريخ .

ومن تلك المؤلفات على سبيل المثال لا الحصر [1] :

١- البحر المحيط :

في ثمانية أجزاء طبع بمطبعة السعادة بمصر ١٣٢٨هـ ، وهو تفسير القرآن الكريم تفسيراً نحوياً .

٢- النهر الماد : في جزءين كبيرين مطبوع على حاشية البحر المحيط .

٣- غاية الإحسان في علم اللسان : وهي مقدمة في علم النحو .

٤- تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب : وهو مطبوع

٥- التذييل والتكميل في شرح التسهيل :

٦- ارتشاف الضرب من لسان العرب :

وهو مختصر لكتاب التذييل ، وقد حققه الدكتور مصطفى أحمد النماس .

٧- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك .

٨- النكت الحسان في شرح غاية الإحسان .

---

[1] - ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٢٨٢-٢٨٣ ، والبدر الطالع : ٢ / ٢٨٩ .

٩- المبدع الملخص من الممتع .

١٠- تذكرة النحاة .

وفاتــــه :

توفي أبو حيان في القاهرة يوم السبت (٢٨) صفر سنة (٧٤٥ هـ) بعد أن كف بصره ، حيث توفي بمنزله قرب باب البحر ، ودفن بمقبرة الصوفية ، وصلى عليه بالجامع الأموي صلاة الغائب في شهر ربيع الآخر [١] .

كتاب التذييل والتكميل

لم يكن التذييل والتكميل أول محاولة لأبي حيان مع تسهيل ابن مالك ، بل سبقته محاولتان أخريان ، وكانت أول محاولة لأبي حيان في كتابه " التخييل الملخص من شرح التسهيل [٢] " لخص فيه شرح المصنف وتكملة ولده ثم كانت المحاولة الثانية في كتابه " التكميل " يقول أبو حيان " فحين كثر تساؤلهم ، وتعلقت بالإجابة آمالهم ، أسعفتهم فيما طلبوا ، وانتدبت لما رغبوا ، ثم قال : ولما تكمل شرح الخمسين الذين لم يشرحهما المصنف على المنهج الذي قصدناه ، والمترع الذي أردناه ، في كتاب سميناه : " التكميل لشرح التسهيل " كان من بعض المعنيين بهذا العلم تشوُّفُ إلى أَنْ أَشْرحَ الكتاب كاملاً " [٣] .

ولما انقطعت علائق الخمول وعوائق الاكتساب عند أبي حيان بما أتاحه الله له

---

[١] - ينظر الوافي بالوفيات : ٢٨١/٥ ، الدرر الكامنة : ٧٦/٥ ، بغية الوعاة : ٢٨٣/١ ، شذرات الذهب : ١٤٧/٦ .

[٢] - كشف الظنون : ١ / ٤٠٥ .

[٣] - التذييل والتكميل : ج١ ورقة ٣ ، وقد أشار إلى ذلك الكتاب في أثناء الشرح . ينظر التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ٦ .

على يدي " سيف الدين أرغون " نائب السلطة المنصورية الناصرية ، كان هـذا العمـل العظيم " التذييل والتكميل " ، يقول أبو حيان : " كان من بعـض المعتنـين بهـذا العلـم تشوف إلى أن أشرح الكتاب كاملا ، ولا أترك منه مكان حلي عاطلا ؛ ليكون الكتاب كلـه جارياً في الشـرح علـى سـنن واحـدة وحاويـاً مـا أغفـل مـن الزوائـد والفوائـد ، فالشارح لكلام غيره ليس كالشـارح لكـلام نفسـه ، ذاك ينظـر إليـه بعـين الاسـتدراك والانتقاد ، وهذا يشرح كلام نفسه وله فيه حسن الاعتقاد ، فأخذت في ابتداء الشرح من أول الكتاب ، وانتدبت إليه احق الانتداب ، إذ كانت علائق الخمول قد أنقطعت، وعوائق الاكتساب قد ارتفعت ، فحصل ما فيه نفع غليل وبرء عليل ، وانشراح صدر وارتفاع قدر" [1] .

أما منهجه وطريقته في الكتاب فيمكن إجمالها فيما يأتي :

١- سار أبو حيان في ترتيب الأبـواب والفصـول علـى نفس ترتيـب ابـن مـالك في التسهيل ، فيذكر أبو حيان القطعة من متن التسهيل ثم يعقب بشرحها .

٢- ينقل آراء العلماء في المسألة بالتفصيل .

٣- كان يعقب على كلام ابن مالك ويستدرك بل ويعترض في مسائل عدة .

٤- يحتوي الكتاب على كثير من الشواهد القرآنية ، والشواهد الشعرية غـير أنـه لم يلتزم بنسبة الأبيات كلها وقد ينسب بعضها ، وأحياناً يذكر اختلاف الروايات في بعض الشواهد .

٥- اعتمد في تأليف الكتاب على مصادر كثيرة ، فلم يكتف بكتب اللغة وحدهـا ، بـل تعـددت معارفـه فشـملت كتـب النحـو واللغـة والصـرف والأدب والفقـه

---

[1] - ينظر : التذييل والتكميل : ج١ ورقة ٣ .

والقراءات والحديث والتراجم وغير ذلك ، فكتابه بحق يعد موسوعة علمية مهمة لا تستغني عنها المكتبة العربية .

اختصاره لكتاب التذييل والتكميل :

اختصر أبو حيان " التذييل والتكميل " في كتاب سماه بـ " ارتشاف الضرب من لسان العرب " .

تأثير أبي حيان في غيره

لقد كان لكتاب " التذييل والتكميل في شرح التسهيل " صدى واسعٌ ، فقد كثرت بعده شروح التسهيل ، واتجهت بعض هذه الشروح إلى انتقاد أبي حيان ورد اعتراضاته على ابن مالك مثل شرح ابن هشام على التسهيل ، وشرح شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي ، وشرح ناظر الجيش . وهناك شروح تأثرت بمنهج وأسلوب أبي حيان في التذييل ومن أهم تلك الشروح .

شرح الحسن بن قاسم المصري المعروف بابن أم قاسم المرادي ، وهو تلميذ أبي حيان ، ولكن المرادي مال في شرحه إلى الإيجاز ، يقول في مقدمته : " فهذا تعليق على " تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد يذلل فوائده ، ويوضح مقاصده ، أعفيته من الإكثار، وملت فيه إلى الاختصار " [1] .

وكذلك الدماميني تأثر بشرح التذييل ، وعول عليه وعلى شرح المرادي ، ولكن شخصيته كانت بارزة في كثير من الأحيان ، حيث ناقش واعترض واستدرك على الجميع – كما سبق ذكره – .

ولم يقتصر تأثير التذييل على شروح التسهيل بل تجاوزها إلى مؤلفات أخرى

---

[1] – شرح التسهيل للمرادي : ١/١ ، رسالة دكتوراه تحقيق أحمد محمد عبد الله محمد يوسف .

ومن أهم من عولوا على أبي حيان في مؤلفاتهم جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) .

ذكر في مقدمة كتابه " همع الهوامع في شرح جمع الجوامع " بأنه كان ملخصاً لما في " التذييل والتكميل والارتشاف فيقول :

" أحمدك اللهم على ما أسبغت من النعم ، وأصلي وأسلم على نبيك المخصوص بجوامع الكلم ، وعلى آله وصحبه ما قام بالنفس ضمير ، وأعرب عنه فم ، وأستعينك في إكمال ما قصدت إليه من تأليف مختصر في العربية ، جامع لما في الجوامع من المسائل والخلاف ، حاو لوجازة اللفظ وحسن الائتلاف ، محيط بخلاصة كتابي (التسهيل) و (الارتشاف) .... " [1] .

ويقول في " بغية الوعاة " : " التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، مطول الارتشاف ومختصره مجلدان ، ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين ، ولا أجمع ولا أحصى للخلاف والأحوال ، وعليهما اعتمدت في كتابي جمع الجوامع – نفع الله به " [2] .

كذلك اعتمد السيوطي على مؤلفات أبي حيان كثيراً في كتاب " الاقتراح في أصول النحو "، ومن ذلك نقله لكلام ابن الضائع وأبي حيان في مسألة الاستشهاد بالحديث ، ولكن السيوطي وقف موقفاً مخالفاً لهما [3] .

[1] – ينظر : همع الهوامع للسيوطي : ١ / ٢ .

[2] – ينظر : بغية الوعاة : ١ / ٢٨٢ .

[3] – ينظر : الاقتراح في أصول النحو للسيوطي : ص ٥٢ – ٥٥ .

البـــاب الأول

اعتراضـــات الدماميـــني

علـى

أبـــي حيـــان

فـي المسائـل النحويـة

هل نون الوقاية علامة للفعل أو لا ؟

قال ابن مالك :

" ونون الوقاية اللازمة علامة للفعل ، وتلحق منه المتعدي ماضياً كان نحو أكرمتني ، أو مضارعاً نحو : تكرمني ، أو أمراً نحو : أكرمني . فإن كان اتصالها غير لازم لم يستدل به على الفعلية ؛ لأنها تلحق على سبيل الجواز فِعْلاً وغير فِعل ولا تلحق على سبيل اللزوم إلا فِعْلا " [١] .

وقد رد عليه أبو حيان بقوله :

" وهو مردود ؛ لأنّا قد وجدنا نون الوقاية تلزم في غير الفِعل مع ياء المتكلم ، ووجدنا فِعْلاً تتصل به ياء المتكلم ولا يلزم معه النون .

فمثال الأول قولهم : عليكني ولا يجوز عليكي ، فهذه النون لزمت اسم الفعل في هذا ونحوه ، ومثال الثاني : فعل التعجب فإنه يقل أنه لا يلزم " نون الوقاية " فتقول: ما أحسنني وما أكرمني وهو الأكثر ، وما أحسني وما أكرمي ، وعلى هذا الوجه بنى بعض الأدباء فقال [٢] :

يا حُسْنُهُ إِذْ قَالَ ما أَحْسَنِي وَيَالِذَاكَ اللَّفْظِ مَا أَعْذَبَهْ " [٣]

وللدماميني رأي في المسألة فيقول :

" وأورد عليه أبو حيان أنها لا تلزم في أَفْعل التعجب مع أنه فِعْل ، فنقلوا أنه

---

١ – شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ١٤ ، ١٥ .

٢ – لم أهتد إلى قائله ، ينظر تعليق الفرائد ج١ ورقة ١٢ ، ونتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد المرابط الدلائي : ٢١٢/١.

٣ – التذييل والتكميل : ج١ ورقة ١٨ .

يجوز قليلاً : ما أحسني ، وعلى ذلك بنى بعض الأدباء قوله :

* يا حُسْنَه إذْ قال ما أَحْسَني *

ورد بأن العلامة لا يجب انعكاسها [١]، وأن " أحسن " في البيت اسم تفضيل و "ما" استفهامية ، وأورد أيضاً على المصنف أنها لازمة في " عليكني " و " رويدني " ونحوهما من أسماء الأفعال ، فأجاب [٢] بمنع اللزوم بدليل " عليك بي " و " رويدبي" وفيه نظر ؛ لأن المفهوم من كلامه أن علامة الفعل كون " ياء المتكلم " لا تتصل إلا محجوزة عنه بنون الوقاية و " الياء " هنا لم تتصل باسم الفعل بل اتصلت بعامل آخر ، ولو اتصلت باسم الفعل لم تكن إلا محجوزة عنه بنون الوقاية كما أنها لا تتصل بالفعل إلا كذلك ، وأيضاً فلأن معنى " عليك " في " عليك زيداً " " ليس معنى " عليك بزيد"، فالأول بمعنى : الزم ، والثاني بمعنى : التصق ، فالذي يتعدى بالباء الموحدة غير الذي يتعدى بنفسه ، والباء معدية لازائدة كما يوهمه كلامه " [٣] .

المناقشة والترجيح :

إن رَدَّ أبي حيان على ابن مالك بأن (أَفْعل) التعجب لا تلزمه نون الوقاية مبني على اختلاف البصريين والكوفيين حول (أَفْعَل التعجب) هل هو اسم أو فعل ؟ فقال البصريون : هو فعل ؛ لذا يجب أن تتصل به نون الوقاية لتقيه الكسر ، وتبعهم في ذلك ابن مالك . فيقال : ما أحسنني ، وما أفقرني إلى الله ، وما جاء بحذف نون الوقاية شاذ لا يقاس عليه .

---

[١] - أي لايقال : إن الفِعْل الخالي من نون الوقاية ليس فِعْلاً لعدم اقترانه بها .

[٢] – يعني ابن مالك ، ينظر شرح التسهيل : ٣ / ٣١ .

[٣] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٢ .

وهو عند الكوفيين : اسم ، وعلى ذلك لا تتصل به نون الوقاية ، فيقولون : ما أحسني ، وما أفقري [١] .

فما ذكره أبو حيان هو رأي الكوفيين ، فلا يكون رداً على ابن مالك الذي لا لا يعتد باسميته ؛ لأنه فعل - كما قال البصريون - .

ولكن للدماميني رأي آخر في المسألة فقد رد على أبي حيان :

بأن العلامة لا يجب انعكاسها ، وأن (أحسن) في البيت اسم تفضيل ، و (ما) استفهامية .

ويؤيِّدُ الدماميني قولُ الشاعر [٢] :

قُلْتُ لَهُ كُلُّكَ عِنْدِي سَنِي   وكُلُّ ألفاظِكَ مُسْتَعْذَبَةْ

فهو جواب لقوله السابق [٣] :

يا حُسْنُهُ إذْ قَالَ ما أَحْسَنِي   ويا لِذَاكَ اللَّفْظِ مَا أَعْذَبَهْ ؟

وما أورده أبو حيان على ابن مالك بأنها تلزم في اسم الفعل مثل : (عليكني) فقد وافقه الدماميني ، ورد على ابن مالك كلامه .

---

١ - ذكر أبو حيان ذلك الخلاف في الارتشاف : ١ / ٤٧٠ ، وتنظر المسألة الخامسة عشرة في الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري : ١٢٦/١ وما بعدها ، وينظر : شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٣ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١ / ١٠٦ .

٢ - لم أهتد إلى قائله ، ينظر نتائج التحصيل : ١ / ٢١٢ .

٣ - سبق تخريجه ، وهذا الرد هو من كلام الدلائي ينظر نتائج التحصيل : ٢١٢/١ .

" هل تخلص " لام الابتداء " المضارع للحال أو الاستقبال ؟

قال ابن مالك :

" وأما لام الابتداء " فمخلصة للحال عند أكثرهم ، وليس كما ظنوا بل جائز أن يراد الاستقبال بالمقرون بها ، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾[١] و ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾[٢] ، فـ " يحزن " مقرون بـ " لام الابتداء " وهو مستقبل ؛ لأن فاعله " الذهاب " وهو عند نطق يعقوب – عليه السلام – بـ" يحزن " غير موجود ، فلو أريد بـ " يحزن " الحال لزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود ، وهو محال "[٣] .

وقد وافقه أبو حيان في تخريجه للآية الأولى ، وخالفه في الآية الثانية ، فقال :

"وليس مارد به صحيحاً في الاستدلال ؛ لأن من يقول : إن " لام الابتداء " تخلص للحال إنما هو إذا لم تقترن به قرينة تخلص للاستقبال كعمله في الظرف المستقبل وهو "يوم القيامة" المنصوب بقوله " لَيَحْكُمُ " ، وقد ذكر المصنف أنه يخلص للاستقبال إذا عمل في الظرف المستقبل نحو : أجيء إذا جاء زيد ، فـ " أجيء " مستقبل لعمله في "إذا" فكذلك " ليحكم " لعمله في " يوم القيامة " إذ هو ظرف مستقبل[٤] ، وأما قوله تعالى: ﴿ لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾ فلا يتعين أن يكون " ليحزنني " مستقبلاً ، إذ يحتمل أن يكون في الكلام حذف مضاف ويكون ذلك المضاف حالا[٥] ، فيكون "ليحزنني"

---

[١] – سورة النحل : الآية (١٢٤) .

[٢] – سورة يوسف : الآية (١٣) .

[٣] – شرح التسهيل : ٢٢/١ .

[٤] – ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٢٣/١ .

[٥] – أي : وقع في وقت الحال .

حالاً وتقديره : " ليحزنني نيتُكم أو قصْدُكم أن تذهبوا به " فالنية والقصد حال وهو الفاعل بـ " يحزن " فهو حال رفع ما هو حال ، وفعل الحال لا يمتنع أن يعمل في المفعول المستقبل نحو : " أنوي الآن أن أجئ غدا " ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا يلزم من إعرابه فاعلاً في الصناعة أن لا يكون مفعولاً في المعنى بذلك المحذوف [١] " .

أما الدماميني فقد ذكر رأي كل من ابن مالك وأبي حيان ، ثم رد عليهما قائلاً :

" فالجواب : أن " الحكم " - يعني : قوله تعالى : (ليحكم ...) الآية - في ذلك محقق الوقوع فنزل منزلة الحاضر المُشَاهَد ، وأن التقدير في الآية الثانية " قَصْدُ أَنْ تذهبوا " والقصد حال ، وقدره أبو حيان بقوله : " قَصْدُكُم أَنْ تَذْهَبُوا " ، وحكاه ابن قاسم في شرحه [٢] عن بعضهم ، قال ابن هشام في مغنيه [٣] :

" وهو مردود بأنه يقتضي حذف الفاعل ؛ لأن " أن تذهبوا " على تقديره - يعني أبا حيان - منصوب [٤] " .

المناقشة والترجيح :

حجة ابن مالك في دلالة الفعل (ليحكم) على الاستقبال مع اقترانه بـ (لام الابتداء) هو عمله في الظرف المستقبل " يوم القيامة " ووافقه أبو حيان في ذلك .

---

١ - التذييل والتكميل : ج١ ورقة ٢٦ .

٢ - في شرحه على التسهيل : ١ / ١٨ ، ت : أحمد محمد يوسف . وابن أم قاسم هو الحسن بن قاسم بن عبدالله بن علي المرادي ، المعروف بابن أم قاسم وهي جدته لأبيه ، واسمها " زهراء "، ومن أشهر من أخذ عنهم العلم أبو حيان الأندلسي وله شرح التسهيل ، شرح المفصل ، شرح الألفية ، الجنى الداني في حروف المعاني ، توفي سنة (٧٤٩هـ) . ينظر : بغية الوعاة : ٥١٧/١ .

٣ - ص : ٣٠١ ، ت : د. مازن المبارك وزميليه .

٤ - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٤ .

واعترض الدماميني عليهما بأن (لام الابتداء) خلصت الفعل للحال ، فـ "الحكم" محقق الوقوع فنزل منزلة الحاضر المشاهد .

وما رد به الدماميني ليس بمتعين ، إذ أن (يوم القيامة) وإن كان أمراً واقعاً لا محالة لكنه لما يقع بعد .

وأما الفعل (ليحزنني) فهو مضارع مستقبل عند ابن مالك أيضاً ؛ لأن فاعله "الذهاب" مستقبل ، فالفعل مستقبل أيضاً .

واعترض عليه أبو حيان بأن الفعل للحال ، على تقدير حذف مضاف هو الفاعل وتقديره " قصدكم أو نيتكم " . ولم يقبل الدماميني رأيه ، واحتج بأن ذلك يقتضي حذف الفاعل والتقدير الصحيح عنده " قصد أن تذهبوا " فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه .

ومن الغريب أن الدماميني نقل كلام ابن هشام دون أن ينسبه إليه إلا في آخر النص مما يشعر أن الكلام من أوله للدماميني ، وليس كذلك .

وما ذهب إليه ابن مالك في الآية الثانية لا يحتاج فيه إلى تقدير محذوف ، وهو أولى مما يحتاج إلى تقدير . وأبو حيان نفسه يؤيد قول ابن مالك فقال في البحر المحيط : "و(ليحزنني) مضارع مستقبل لا حال ؛ لأن المضارع إذا أسند إلى متوقع تخلص للاستقبال لأن ذلك المتوقع مستقبل ، وهو المسبب لأثره فمحال أن يتقدم الأثر عليه ، فالذهاب لم يقع ، فالحزن لم يقع " [1] .

[1] - البحر المحيط ٢٨٧/٥ ، وينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي : ١٠٢/١، ١٠٣ .

" هل يتصرف الماضي إلى الاستقبال بعد القسم بالنفي بـ (لا) و(إن) "

قال ابن مالك :

" ... وانصرافه – يعني انصراف الماضي إلى الاستقبال – بعد القسم بالنفي بـ "لا" كقول الشاعر [1] :

رِدُوا فوَا للهِ لاذُذْناكُم أَبَداً ... مَادامَ في مائِنا وِرْدٌ لِنُزَّالِ

وانصرافه بالنفي بـ " إن " كقوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ ﴾ [2] أي : وا لله لئن زالتا ما يمسكهما " [3] .

واعترض عليه أبو حيان فقال :

" ولا حجة فيه على أن النفي بـ " لا " بعد القسم يصرفه إلى الاستقبال ، وإنما انصرف هنا إلى الاستقبال بإعماله في الظرف المستقبل وهو قوله . أبداً ، فلو جاء : "وا لله لا قام زيد " كان ذلك الفعل ماضياً لفظاً ومعنى ؛ لأن " لا " ينفي بها الماضي قليلاً ، ومثال النفي بـ " إِنْ " بعد القسم ، قال المصنف في الشرح :

قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ ﴾ أي : وا لله لَئِنْ زالتا ما يُمْسِكُهُما . انتهى كلامه .

وليس انصراف الماضي إلى المستقبل بانتفائه بـ " إِنْ " بعد القسم ، ألا ترى أنك

---

[1] – البيت غير معلوم القائل ، ينظر : الهمع : ١/٢٤ ، الدرر اللوامع : ١/٧٩ .
لاذذناكم : الذود : السوق والطرد والدفع أي : لاكففناكم : ينظر : القاموس المحيط (٣٥٩) .

[2] – سورة فاطر : الآية (٤١) .

[3] – شرح التسهيل : ١ / ٣٠ .

لو قلت : وا لله إِنْ قامَ زيدٌ " بمعنى " ما قام " لم تصرفه " إِنْ " " إلى الاستقبال بـل هـو ماضٍ لفظاً ومعنـى ، وإنما انصـرف إلى الاستقبال في الآيـة لأنـه في المعنى معلـق علـى مستقبل وهو الشرط ؛ لأَنَّ " إِنْ أمسكهما " جواب القسم المحذوف ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، وجواب الشرط محذوف مستقبل قطعاً فكذلك ما دل عليه وهو جواب القَسَم " [1] .

فكلام أبي حيان منصب علـى أن مـا استدل بـه ابـن مـالك لا دليـل فيـه علـى الاستقبال ، إذ الاستقبال في البيت إنما استفيد من الظرف " أبداً " .

وقد أشار إلى ذلك الدماميني عندما ذكـر كـلام ابـن مـالك ومنازعـة أبـي حيان لـه، فقال :

" ونازعه أبو حيان في الاستدلال بهذا البيت ؛ إذ الاستقبال فيه إنما استفيد مـن الظرف . قلت : وفيه نظر ؛ لأن وقوع الظرف المستقبَل هنا ليس هو المؤثر للاستقبال، حتى إنه لو لم يكن انتفى استقبال الفعل ، ألا ترى أنه إذا قيل : " وا للهِ لا فَعلْتُ كذا " لا يفهم منه إلا المستقبل ، ولهذا لم تتكرر (لا) كما لا يلزم تكرارها مع المستقبل .

والثاني : كقوله تعالى :﴿ وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾ ونازعه أبو حيان في ذلـك ، بأنـه لا يمتنع أن يقـال : " وا للهِ إِنْ قَـام " بمعنـى " مـا قَـام " فيمـا مضى، قلت : هذا متوجه كما قال " [2] .

المناقشة والترجيح :

اعترض الدماميني على أبـي حيـان بأن وقـوع " لا " بعـد القسـم داخلـة علـى الماضي يفيد الاستقبال ولو لم يكن بعده الظرف المستقبل ، ومثل لـه بنحـو : " وا لله لا

---

[1] – التذييل والتكميل : ج١ ورقة ٣١ .

[2] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٦ .

فعلتُ كذا " أي : لا أفعله ، ولهذا لم تتكرر " لا " لأنَّ " (لا) تكرر وجوباً في مواضع منها " [1] .

أن يكون ما بعدها فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾ [2] .

واعتراض الدماميني هذا له وجاهته ، ويؤيِّده ما جاء في مغني اللبيب لابن هشام حيث قال :

" وإنما تُرِكَ التكرار في " لا شَلَّتْ يَدَاكَ " و " لا فَضَّ اللهُ فاك " ، وقوله [3] :

أَلَا يا اسْلَمِي يَادَارَمَيَّ عَلَى البِلَى ... وَلَا زَالَ مُنْهَلًّا بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ

وقوله [4] :

لَا بَارَكَ اللهُ في الغَوانِي هَلْ ... يُصْبِحْنَ إِلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ ؟

لأنَّ المراد الدعاء ، فالفعل مستقبل في المعنى ، ومثله في عدم وجوب التكرار بعدم قصد المضي إلا أنه ليس دعاء قولك : " والله لا فعلْتُ كذا " [5] .

أما اعتراض أبي حيان الثاني فقد وافقه عليه الدماميني قائلاً : هذا متوجه كما قال.

---

1 – ينظر في ذلك مغني اللبيب : ٣١٩ .

2 – سورة القيامة : الآية : (٣١) .

3 – القائل هو " ذو الرمة " ، ينظر : ديوانه (١/ ٥٥٩) ، أمالي ابن الشجري : ٢ /٤٠٩ ، الهمع : ٦٦/٢ ، ٣٦٧.٩٦/٤ . الدرر : ٤٤/٢ ، ٦١/٤ ، ١١٧/٥ ، معجم شواهد العربية (١٥٠) ، بجرعائك (الجرعة): الرملة الطيبة المنبت لا وعوثة فيها . ينظر القاموس المحيط : (٩١٥) .

4 – قائله عبيد الله بن قيس الرقيات : ينظر كتاب سيبويه : ٣١٤/٣ ، المقتضب : ٣٥٤/٣ ، أمالي ابن الشجري :٥٣٤/٢ .

5 – ينظر مغني اللبيب : ٣٢٠ .

" هل تغني الضمة عن الواو نادراً أو في الضرورة الشعرية ؟ "

يرى ابن مالك أن الضمة تغني عن الواو على سبيل الندرة في الفعل الماضي ، فقال :

" وربما اسْتُغْنِي معه – يعني : الفعل الماضي – بالضمة عن الواو .

ثم مثل لذلك بقول الشاعر (١) :

يَارُبَّ ذِي لُقُحٍ ببابِكَ فَاحِـشٍ　　هَاعٍ إذْ مَا النَّاسُ جَاعُ وأَجْدَبُـوا

وأنشد السيرافي :

لَوْ أَنَّ قَوْمي حينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ　　عَلَى الجبالِ الصُّمِّ لانْهَدَّ الجَبَلْ (٢)

أراد : حملوا ، فحذف الواو واكتفى بالضمة ثم وقف فسكن ، وربما فعل مثل هذا مع فعل الأمر ، كقوله (٣) :

إنَّ ابْنَ الأحْوَصِ مَعْروفٌ فَبَلِّغُهُ　　في سَاعِدَيْهِ إِذَا رَامَ العُلاَ قِصَرُ

الأصل : فَبَلِّغُوهُ " (٤)

وقد اعترض عليه أبو حيان بقوله :

" وظاهر قول المصنف " ربما " أنه يجوز ذلك قليلاً ، وبعض أصحابنا إنما

---

١ – مجهول القائل : ينظر : الهمع : ٢٠١/١ ، الدرر : ١٧٩/١ ، ومعجم شواهد العربية : ٣٧ . لقح : جمع لقوح وهي الناقة الحلوب ، هاع : حريص . ينظر : القاموس المحيط (٣٠٦) ، (١٠٠٣) .

٢ – البيتان من الرجز ولم ينسبا لأحد ، ينظر : شرح المفصل : ٩ / ٨٠ ، شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٤/٢، شفاء العليل في شرح التسهيل للسلسيلي : ١١٧/١ .

٣ – نسبه محقق كتاب شرح التسهيل لابن مالك إلى أبي حية النميري ، ولم أجد أحداً نسبه غيره ، ولم يذكر مرجعه ، ينظر : المحتسب لابن جني : ١ / ١٩٦ ، الخزانة : ١١ / ٤٥١ .

٤ – شرح التسهيل : ١ / ١٢١ وما بعدها .

أنشدوا ذلك على سبيل الضرورة والتي تختص بالشعر ، قال الشاعر [١] :

إِذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا ولَا يَأْلُوا هُمْ أَحَدٌ ضِرَارَا

وأنشد الكسائي :

إِذَا ما الأَقْرَبُونَ مِنَ الأَدَانِي أَمَالُ عَلَيَّ صِفَاحاً وَطِينا [٢]

وأنشد أيضاً :

فَإِذَا احْتَمَلْتَ لِأَنْ تَزِيدَهُمْ تُقًى دَبَرُوا فَلَمْ يَزْدَادُ غيرَ تمادِ [٣]

أي : شاءوا ، وأمالوا ، ويزدادوا .

وبعضهم قال : مِنَ العرب مَنْ يقول في الجمع " الزيدون قامُ " فيجتزى بالضمة... وقال المصنف في الشرح :

وأنشد السيرافي :

لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَمَلْ على الجبالِ الصُّمّ لانْهَدَّ الجَبَلْ

شَبُّوا عَلَى المجدِ وَشَابُوا واكْتَهَلْ [٤]

أراد : حملوا ، واكتهلوا فحذف الواو واكتفى بالضمة ثم وقف فسكن . انتهى ويحتمل توجيهاً آخر وهو : أن " القوم " اسم جمع ، واسم الجمع يجوز ان يخبر عنه إخبار الواحد فتقول : " الرَّهْطُ صَنَعَ كذا "، و" النَّفَرُ رَحَلَ" ، و"الرَّكْبُ سار" مراعاة للفظ ، وكذلك إذا صَغَّرُوه صَغَّرُوه كما يُصَغَّر المفرد فتقول : رُهَيْط ، ونُفَيْر ،

---

[١] – لم يعرف قائله : ينظر ، معاني القرآن للفراء ٩١/١ ، الإنصاف لابن الأنباري : ٣٨٦/١ . المغني : ٧١٦، نتائج التحصيل : ٥٤١/٢.

[٢] – لم أعرف قائله ، ينظر : نتائج التحصيل : ٥٤١/٢ .

[٣] – لم أعرف قائله ، ينظر : نتائج التحصيل : ٥٤١/٢ ، الدرر : ١٨٠/١ .

[٤] – لم أعرف قائله ، ينظر : البحر المحيط : ٤ / ٢٥٦ ، نتائج التحصيل : ٢ / ٥٤٢ .

ورُكَيْب ، فراعى أولاً المعنى حين قال : " أدعوهم " فأتى بضمير الجمع ثم راعى اللفظ فقال : "حمل" فأفرد الضمير ، فإذا احتمل هذا وهو أرجح لم يكن للمصنف فيه دليل على دعواه ، وقال المصنف في الشرح أيضاً :

وربما فعل هذا مع فِعْل الأمر كقوله :

إِنَّ ابْنَ الأَحْوصِ مَعْروفٌ فَبلِّغُهُ ... انتهى .

يريد : " فبلغوه " فحذف الواو مع فعل الأمر ، فمن الذي خرج عليه هذا البيت لا يلزم لأنه يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون أتبع حركة الغين حركة الهاء وهو يريد " فبلِّغْهُ " .

والثاني : أن يكون نقل حركة الهاء إلى الغين الساكنة فصار "فبلِّغُهْ" ناوياً الوقف[١] "

وقد اعترض الدماميني على أبي حيان فقال :

" قال أبو حيان : وهو ضرورة لا نادر كما يفهمه ظاهر كلام المصنف ، وقال بعضهم: إنه نادر . قلت : ويؤيده (يعني : ابن مالك) ما وقع في الكشاف [٢] ففيه : (أفلح) دخل في الفلاح كأبشر : دخل في البشارة ، ويقال أيضاً : أفلحه أي : أصاره إلى الفلاح ، وعليه قراءة طلحة بن مصرف : " قد أفلح " [٣] [بالبناء للمفعول] ، وعنه : (أفلحوا) على لغة : " أكلوني البراغيث " ، أو على الإبهام والتفسير ، وعنه: (أفلح) بضمة بغير واو اجتزاء بها عنها ... [٤] " .

---

١ - التذييل والتكميل : ج١ ورقة ١٢٣ .

٢ - للزمخشري : ٣ / ٢٥ .

٣ - سورة (المؤمنون) : الآية (١) .

٤ - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٤٤ .

المناقشة والترجيح :

إن المسألة لا تقتصر على حذف الواو والاجتزاء عنها بالضمة فحسب ، بل إن العرب يجتزئون بالكسرة عن الياء وبالفتحة عن الألف فمن الاستغناء عن الياء بالكسرة قول الأعشي :

وَأَخُو الغَوانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ وَيَكُنَّ أَعْدَاءً بُعَيْدَ وِدَادِ [1] .

أراد (الغواني) بالياء فحذفت واكتفى بالكسرة قبلها .

ومثال الاجتزاء بالفتحة عن الألف قول الشاعر [2] :

فَلَسْتُ بمدركٍ ما فاتَ مِنِّي بِلَهْفَ ولا بِلَيْتَ ولا لَوَانِّي

وقد اختلف النحويون في هذه القضية على رأيين :

الرأي الأول يقول : إنها تختص بالضرورة الشعرية ، وممن قال به سيبويه وجعل له باباً مستقلاً بعنوان " هذا باب ما يحتمل الشعر " [3] .

والرأي الثاني يقول : إنها لغة لبعض العرب وممن قال به الفراء ، الذي قال عند تفسير قوله تعالى ﴿فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِي﴾ [4] .

" أثبت فيها الياء ولم تثبت في غيرها وكل ذلك صواب ، وإنما استجازوا حذف الياء لأن كسرة النون تدل عليها ، وليست تهيب العرب حذف الياء من آخر الكلام

---

[1] - ينظر كتاب سيبويه : ٢٨/١ (ت هارون) ، والإنصاف : ١ / ٣٨٧ .

[2] - غير معلوم القائل ، ينظر الخصائص لابن جني ١٣٥/٣ ، أمالي ابن الشجري :٢٩٣/٢ ، الإنصاف : ٣٩٠/١ .

[3] - ينظر الكتاب : ٢٥/١ ؛ ٢٦ ، ١٦٩/٢ ، وقد وافقه الرضي في شرحه على الكافية : ٨/٢ .

[4] - سورة البقرة : آية (١٥٠) .

إذا كان ما قبلها مكسوراً من ذلك "﴿رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ - وأَهَـٰنَنِ..﴾[1] ﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾[2]... وهو كثير يكتفي من الياء كسرة ما قبلها ، ومن الواو بضمة ما قبلها مثل قوله : ﴿سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ﴾[3] ﴿وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ﴾[4] وما أشبهه ، وقد تسقط العرب الواو وهي " واو جماع " اكتفاء بالضمة قبلها فقالوا في : (ضربوا) (قد ضرب) ، وفي (قالوا) (قد قال ذلك) وهو في هوازن وعليا قيس "[5] .

ومن ذلك نخلص إلى أن حذف الواو والاجتزاء عنها بالضمة ليس من قبيل الضرورة الشعرية كما قال أبو حيان ، بدليل وروده في القرآن الكريم وفي لغة بعض العرب ، والغرض من ذلك الحذف هو التخفيف .

فوجه بذلك اعتراض الدماميني .

---

[1] - سورة الفجر : الآيتان (١٥ - ١٦) .

[2] - سورة النمل : آية (٣٦) .

[3] - سورة العلق : آية (١٨) .

[4] - سورة الإسراء : آية (١١) .

[5] - معاني القرآن : ٩٠/١ : ٩١ ، ووافقه ابن يعيش في شرح المفصل : ٥/٧ ، وابن هشام في المغني لم يقيده بالضرورة ينظر ص٧١٦ ، ٧١٧ ، وينظر الخزانة : ٢٢٩/٥ وما بعدها .

هل يتعين انفصال الضمير إن حصر بـ (إنما) أولا ؟

ذهب ابن مالك إلى أن الضمير إذ حصر بـ (إنما) تعين انفصاله ، فيقول :

" يتعين انفصال الضمير لحصره بـ (إنما) كقوله [1] :

أَنَا الفَارِسُ الحامي الذِّمَارَ وإنَّمَا   يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِه أنَا أَوْ مِثْلي

ومن ذلك قول الشاعر [2] :

كَأَنَّـــا يَـــوْمَ قُـــرَّى إِ   نَّمَـــا نَقْتُـــلُ إِيَّانَـــا " [3] .

وقد اعترض عليه أبو حيان بقوله :

" وما ذهب إليه المصنف من تعين انفصال الضمير بعد (إنما) خطأ فاحش وجهل بلسان العرب ، قال تعالى :﴿إِنَّمَآ أَشْكُواْ بَثِّي وَحُزْنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [4] وقال : ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ [5] ، وقال :﴿إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ﴾ [6] وقال:﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ [7] ، ولو كان على ما زعم من تعين انفصال الضمير لكان التركيب : " إنما أشكو بثي وحزني إلى ا لله أنا "

---

[1] – القائل هو الفرزدق ، ينظر : ديوانه (١٥٣/٢) ، دلائل الإعجاز للجرجاني : ٣٥٨ ، شرح المفصل لابن يعيش : ٩٥/٢ ، ٥٦/٨ ، المغني : ٤٠٧ . ومعجم شواهد العربية : ٣٠١ . الذمار بالكسر : ما يلزمك حفظه وحمايته ، ينظر القاموس مادة (ذمر) ص (٥٠٩) .

[2] – القائل ذو الإصبع العدواني أو أبو بجيلة أو بعض اللصوص ، ينظر الكتاب : ١١١/٢ ، ٣٦٢ . أمالي ابن الشجري : ٥٧/١ ، الخزانة : ٢٨٠/٥ ، ٢٨٢ ، معجم شواهد العربية : ٣٨٩ . قرى : موضع في بلاد بني الحارث بن كعب ، ينظر معجم ما استعجم للبكري ، ج٢ ، ص (١٠٦٢) .

[3] – شرح التسهيل : ١ / ١٤٨ ، ١٤٩ .

[4] – سورة يوسف : الآية (٨٦) .

[5] – سورة سبأ : الآية (٤٦) .

[6] – سورة النمل : الآية (٩١) .

[7] – سورة آل عمران : الآية (١٨٥) .

و" إنما أعظكم بواحدة أنا " و " إنما أمرت أن أعبد رب هذه البلدة أنا " و " إنما يوفى أجوركم أنتم.." [١] .

وقد رد عليه الدماميني بقوله :

" وهذا هجوم بالتخطئة من غير تثبت ، قال الشيخ بهاء الدين السبكي :

" ولسان حال ابن مالك يتلو " إنما أشكو بثي وحزني إلى الله " ، وكلام المصنف هو الصواب وليس منفرداً به ، وتحقيق ذلك أن ابن مالك بنى كلامه على قاعدتين :

إحداهما : أن (إنما) للحصر وهو الذي عليه أكثر الناس .

والثانية : أن المحصور بها هو الأخير لفظاً ، وهو الذي أجمع عليه البيانيون وعليه غالب الاستعمال ، وإذا ثبتت هاتان القاعدتان صح ما ادعاه ؛ لأنك لو وصلت لما فهم والتبس إذ قولك : (إنما قمت) موضوعه لم يقع مني إلا القيام ، فلو أردت به " ما قام إلا أنا " لم يفهم ولا سبيل إلى فهمه إلا بأن تقول : " إنما قام أنا " كما تقول : " ما قام إلا أنا " ، وبهذا علم سقوط استدلال أبي حيان بالآيات المذكورة وما يشبهها؛ لأن كلا منها قصد فيه حصر الأخير لا الفاعل ولو قصد حصر الفاعل لانفصل . وقول سيبويه : إن الفصل ضرورة لا يرد عليه ؛ لأنه بناه على أن (إنما) ليست للحصر كما نقل ، وإذا تأملت كلام المصنف وجدته في غاية التحرير وذلك أنه قال : إن حصر بـ (إنما) ولم يقل : إن وقع بعد (إنما) ، وسيبويه لا يقول إن حصر بـ (إنما) لا ينفصل ، بل يقول : الحصر بـ (إنما) لا وجود له فهما كلامان لم يتواردا على محل واحد" [٢] .

---

١ - التذييل والتكميل : ج١ ورقة ١٤٢ .

٢ - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٥٠ .

المناقشة والترجيح :

محور الخلاف في المسألة حول (إِنَّمَا) هل تفيد الحصر أو لا ؟

فابن مالك وتابعه الدماميني يقولان بأن (إنما) تفيد الحصر ، أما أبو حيان فقد خالفهما في هذا الموضع فقال :

" وقد أولع أكثر أصحابنا المتأخرين بأن (إنما) فيها معنى الحصر حتى أجروا عليها أحكام حرف النفي و (إلا) ، والذي تقرر في علم النحو أن (ما) الداخلة على (إن وأخواتها) هي كافة لهن عن العمل " [1] .

وإفادة (إنما) للحصر مذكور في كتب البلاغة [2] ، كما ذكره مفسرو القرآن من النحويين والبلاغيين .

فالزمخشري في كشافه ذكر أن (إنما وأنما) تفيدان الحصر وذلك في قوله تعالى:

﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ [3] .

حيث قال :

" (إنما) لقصر الحكم على شيء أو لقصر الشئ على حكم ، كقولك : إنما زيد قام ، وإنما يقوم زيدٌ ، وقد اجتمع المثالان في هذه الآية ؛ لأن " إنما يوحى إلي " مع فاعله بمنزلة : إنما يقوم زيد ، و (أَنَّمَا إلهكم إله واحد) بمنزلة إنما زيدٌ يقوم ، وفائدة اجتماعهما الدلالة على أن الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقصور على

---

[1] – التذييل والتكميل : ج١ ورقة ١٤٢ .

[2] – ينظر دلائل الإعجاز للجرجاني : ص ٣٢٨ وما بعدها .

[3] – سورة الأنبياء : آية (١٠٨) .

استئثار الله بالوحدانية " [١] .

كما ذكر ابن السِّيد البطليوسي في الاقتضاب إفادة (إنما) للحصر بقوله :

(إنما) عند البصريين لها معنيان :

أحدهما : تحقير الشيء وتقليله .

والثاني : الاقتصار عليه .

فأما تحقير الشيء وتقليله فكرجل سمعته يزعم أنه يهب الهبات ويواسي الناس بماله ، فتقول له : إنما وهبت درهماً ، تحقر ما صنع ولا تعده شيئاً . وأما الاقتصار على الشيء فنحو رجل سمعته يقول : زيد شجاع وكريم وعاقل وعالم ، فتقول : إنما هو شجاع أي ليس له من هذه الصفات غير الشجاعة " [٢] .

فالحصر بـ (إنما) ثابت بدليل ما سبق فالحق مع الدماميني ، خاصة إذا عرفنا أن أبا حيان نفسه قد اضطرب موقفه حول تلك المسألة فمنع ذلك في موقف ثم عاد واعترف بإفادتها لهذا المعنى ، ومن أمثلة منعه مجئ (إنما) للحصر عندما رد على الزمخشري فقال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾ " وأما ما ذكره – يعني الزمخشري – في (إنما) أنها للقصر ما ذكر فهو مبني على أن (إنما) للحصر ، وقد قررنا أنها لا تكون للحصر وإن (ما) مع (إن) كهي مع (كأن) ومع (لعل) ، فكما أنها لا تفيد الحصر في التشبيه ولا الحصر في الترجي فكذلك لا تفيده مع (إن) ، وأما جعله (أنما) المفتوحة الهمزة مثل مكسورتها يدل على القصر فلا نعلم الخلاف إلا في (إنما) بالكسر ، وأما الفتح

---

[١] – الكشاف : ٢ / ٥٨٦ .

[٢] – الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ص : ١٧ ، ١٨ بتصرف يسير .

فحرف مصدري ينسبك منه مع ما بعدها مصدر ، فالجملة بعدها ليست جملة مستقلة ، ولو كانت (إنما) دالة على الحصر لزم أن يقال : إنه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد ، وذلك لا يصح الحصر فيه إذ قد أوحي له أشياء غير التوحيد " [١] .

ويقول أيضاً عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ ﴾[٢] .

" (إنما) هنا ليست للحصر لا وضعاً ولا استعمالاً ؛ لأنه تعالى ضرب للحياة الدنيا أمثالاً غير هذا " [٣] .

ثم عاد واعترف صراحة بإفادة (إنما) للحصر . عند قوله تعالى : ﴿ لَقَالُوٓا۟ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا ﴾ [٤] . قال : " وجاء لفظ " إنما " مشعراً بالحصر ، كأنه قال : ليس ذلك إلا تسكيراً للأبصار " [٥]

ويقول عند تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [٦] .

" أخبر تعالى أنه إله واحد ، كما قال : ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [٧] بأداة الحصر وبالتأكيد بالوحدة " [٨] .

---

١ – البحر المحيط : ٦ / ٣١٨ .

٢ – سورة يونس : آية (٢٤) .

٣ – البحر المحيط : ١٤٤/٥ .

٤ – سورة الحجر : أية (١٥) .

٥ – البحر المحيط : ٤٣٦/٥ .

٦ – سورة النحل : آية (٥١) .

٧ – سورة البقرة : آية (١٦٣) .

٨ – البحر المحيط : ٤٨٥/٥ .

وقال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ ﴾ [1] .

" ولفظة (إنما) إن كانت وضعت للحصر فالحصر مستفاد من لفظها ، وإن كانت لم توضع للحصر فالحصر مستفاد من الأوصاف ، إذ مناط الحكم بالوصف يقتضي التعليل به ، والتعليل بالشيء يقتضي الاقتصار عليه " [2] .

فهذه بعض أمثلة تدل على اضطراب أبي حيان في المسألة ، وهو أمر غير مقبول من عالم كبير مثله .

---

[1] – سورة التوبة : آية (٦٠) .

[2] – البحر المحيط : ٥ / ٥٨ .

" حذف لام " الذين " هل يقاس عليه بقية الأسماء الموصولة أو لا "

يقول ابن مالك :

" وقد يقال : لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي " .

ثم يقول في الشرح :

" وفي الذي والتي ست لغات :

السادسة : حذف الألف واللام وتخفيف الياء ساكنة ، وبهذه اللغة قرأ بعض الأعراب، قال أبو عمرو بن العلاء : سمعت أعرابياً يقرأ بتخفيف اللام ﴿ صِرَاطَ لَذِينَ[1] ﴾"[2]

واعترض عليه أبو حيان بقوله :

" ولم يذكر المصنف شاهدا على ما ادعاه من حذف الألف واللام من لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي سوى قراءة هذا الأعرابي ، وإن كان مستنده القياس على قراءة هذا الأعرابي فجواز الحذف من البواقي دون سماع كان قياساً فاسداً ؛ لأن ذلك في ﴿ صِرَاطَ لَذِينَ ﴾ .. من الندور والشذوذ فلا ينقاس عليه ، وهو شبيه بحذف الألف واللام من قول بعضهم : " سلامُ عليكُم " بحذف التنوين على إرادة الألف واللام ، وذلك على رأي من يزعم أن تعريف " الذي " وما فيه الألف واللام من الموصولات بالألف واللام " [3] .

---

[1] – سورة الفاتحة : آية (٧) .

[2] – شرح التسهيل : ١ / ١٨٩ ، ١٩٠ ، وينظر القراءات الشاذة لابن خالويه : ص١ .

[3] – التذييل والتكميل : ج١ ورقة ١٨٢ .

وقد نقل الدماميني كلام ابن مالك ، ثم ذكر اعتراض أبي حيان عليه ثم أعقبها بذكر رأيه حول المسألة فيقول :

" وقد يقال : لذي ولذان ولذين ولتي ولتان ولاتي بحذف الألف واللام من كل واحدة من هذه الكلمات .

قال أبو حيان : ولم يذكر ابن مالك شاهداً على تخفيف " الذي " وفروعه إلا قراءة أعرابي حكاها أبو عمرو "صراط" لذين ، فلا ينبغي أن يقاس على (الذين) بقية الألفاظ انتهى . وفي كتاب الشواذ لأبي محمد عبد السلام ابن فبيلة المقري السلامي[1] " صراط لذين " قرأ أبي بن كعب وابن السميفع وأبو رجاء بتخفيف اللام حيث كان جمعا أو واحداً ، فقد ثبت بهذا أن ذلك وارد في الإفراد أيضاً ، والقاعدة في التثنية أنها تكون بلفظ الواحد فيجئ ذلك في التثنية أيضاً ، وقد يكون سمى التثنية جمعاً بالتسمية اللغوية ، ومن البعيد عن كل أحد أن يكونوا قد خففوا الواحد دون المثنى ، وربما احتج بقلة المثنى بالنسبة إلى المفرد والجمع ، لكن هذا كله في المذكر فينبغي أن تحرر الشواهد في " لتي " و " لاتي " [2] .

المناقشة والترجيح :

ذهب ابن مالك إلى أن الأسماء الموصولة " لذي ولذان ولذين ولتي ولاتي " تحذف منها الألف واللام واستشهد على ذلك بقراءة أعرابي .

ورد عليه أبو حيان بأن ما استشهد به قراءة الأعرابي تقتصر على " الذين " وحدها ، ولا يقاس الباقي عليه ؛ لأن ذلك يفتقد إلى السماع . أما الدماميني فقد وافق

---

[1] – لم أجده في غاية النهاية لابن الجزري .

[2] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٦٦ .

ابن مالك في حذف الألف واللام من الأسماء الموصولة الخاصة بالمذكر " الـذي والـذان والذين " ، بخلاف " التي واللاتي " فينبغي أن تحرر فيها الشواهد .

وأقول : لم أجد النص السابق لأبي محمد السلامي بين المراجع التي بين يدي ، وعلى فرض وجود ذلك النص يكون قد سمع التخفيف في " الـذي " وفروعه ، ولكن - كما قال الدماميني - يبقى " لتي " و " لاتي " بلا سماع .

الخلاف حول وصل (أن) بالأمر

خالف أبو حيان ابن مالك في وصل " أن " بالأمر واحتج لذلك بقوله :

" ولا يقوى عندي وصل " أن " بفعل الأمر لوجهين :

أحدهما : أنه إذا سبكت من " أن " وفعل الأمر مصدراً فات معنى الأمر المطلوب ، والمدلول عليه بالصيغة ففرق بين : كتبْتُ إليه بالقيام ، وكتبْتُ إليه بأَنْ قُمْ .

والثاني : أنه لا يوجد من لسان العرب : يعجبني أَنْ قُمْ ، ولا أحبَبْتُ أَنْ قُمْ ، ولا عجبتُ مِنْ أَنْ قُمْ ، فكون ذلك مفقوداً في لسانهم دليل على أنها لا توصل بفعل الأمر، ولو وصلت بفعل الأمر لوجد ذلك في لسانهم كما وجد ذلك في وصلها بالماضي والمضارع تقول : أعجبني أَنْ قامَ زيد ، وأحببتُ أَنْ قام ، وعجبتُ مِنْ أَنْ قام، ويعجبني أنْ يقومَ زيدٌ ، وأحبُّ أَنْ يقومَ زيدٌ ، وأمّا ما حكى سيبويه [1] من قولهم : كتبْتُ إليه بأَنْ قُمْ فالباء زائدة مثلها في :

.... لا يَقْرَأْنَ بالسُّوَرِ [2] " [3]

وقد تعقب ابن هشام أبا حيان في هذا الموضع ، ونقل الدماميني ذلك وعلق عليه برأيه ، وهذا نص المسألة كما وردت في التعليق :

" وأما وصلها بالأمر مخالف فيه أبو حيان ، وزعم أنها لا توصل به ، وأن كل

---

١ – ينظر الكتاب : ٣ / ١٦٢ (هارون) .

٢ – البيت بتمامه : هُنَّ الحرائرُ لا رَبّاتُ أَخْمِرةٍ سُودُ المحَاجِرِ لا يقرأْنَ بالسُّوَرِ .

وينتسب للراعي النميري ، وقيل : للقتال الكلابي ، ينظر : ديوان الراعي : ٨٧ ، ينظر شرح المفصل : ٢٣/٨ ، مغني اللبيب : ٤٥ ، خزانة الأدب : ٧ / ٣٠٥ ، ٩ / ١٠٧ .

٣ – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ١٤ .

شيء سمع من ذلك فـ (أَنْ) فيه تفسيرية ، واستدل بدليلين :

أحدهما : أنهما إذا قدرا بالمصدر فات معنى الأمر .

الثاني : أنهما لما يقعا فاعلاً ولا مفعولاً ، لا يصح أعجبني أن قم ، ولا كرهتُ أنْ قُمْ ، كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع .

قال ابن هشام [١] : والجواب عن الأول أن فوات معنى الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر ، كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور .

قلت : هذا فيه تسليم لفوات معنى الأمر عند السبك ، وهو قابل للمنع ، فقد جرت عادة الزمخشري بتجويز صلة (أن) بالأمر والنهي ، ومعناه عند السبك مصدر طلبي ، وقد حققه في سورة نوح في قوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ [٢] فقال [٣] : (أَنْ) الناصبة للفعل ، أي : إنا أرسلناهُ بأنْ أنذِرْ قَوْمَك ، أي بأن قلنا له أنذر ، أي بالأمر بالإنذار . انتهى .

فعلى هذا يقدر بالمصدر الطلبي حيث وقعت موصولة بأمر أو نهي ، نحو : كتبت إليه بأن قم ولا تقعد ، أي بالأمر بالقيام والنهي عن القعود ، فلا يفوت معنى الطلب في الجملة ، وعلى تقدير التسليم فلا نسلم أن فوات معنى الأمرية كفوات معنى المضي والاستقبال ؛ وذلك لأن السّبك مفوت لمعنى الأمر أصلاً ورأساً ؛ لأن اللفظ حينئذ لا يدل عليه بوجه من وجوه الدلالة ، وليس السبك بمفوت للدلالة على معنى الزمان والماضي والمستقبل بالكلية ؛ لأن المصدر حدث ويلزم من وجوده وجود

[١] – في مغني اللبيب : ٤٤ ، وقد نقل الدماميني كلام أبي حيان بنصه من المغني .

[٢] – سورة نوح : الآية (١) .

[٣] – يعني : الزمخشري في الكشاف : ٤ : ٦١٥ .

الزمان ، فله دلالة على الزمن بطريق الالتزام ، فلم تفت الدلالة عليه بالكلية ، ولا يلزم من تجويز الثاني تجويز الأول .

ثم قال ابن هشام [١] : والجواب عن الثاني : إنما امتنع ما ذكره ؛ لأنه لا معنى لتعلق لإعجاب والكراهية بالإنشاء لا لما ذكره ، ثم ينبغي له أن لا يسلم مصدرية (كي) لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً ، وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل ، ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه : كتبْتُ إليه بأَنْ قُمْ ، وأجاب [٢] : بأنها محتملة للزيادة مثلها في قوله :

.... لا يَقْـرَأْنَ بالسُّـوَرِ .

وهذا وهم فاحش ؛ لأن حروف الجر زائدة كانت أو غير زائدة لا تدخل إلا على الاسم أو ما في تأويله . انتهى كلامه .

قلت : ويتجه أن يقال : لم يقم دليل للجماعة على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع ، لا سيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع ، فادعاء خلاف ذلك في (أَنْ) من بين أدوات النصب خروج عن النظائر ، ولا دليل لهم أيضاً على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر والنهي موصول حرفي ، إذ كل موضع يقع فيه كذلك محتمل لأن تكون تفسيرية أو زائدة :

فالأول : نحو : أَرْسَلْتُ إليه أَنْ قُمْ أو لا تَقُمْ ، ومنه : (إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحاً إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ) .

والثاني : نحو : كتبْتُ إليه بأَنْ قُمْ ، أو بِأَنْ لا تَقُمْ ، فـ (أَنْ) فيه زائدة زيدت

---

[١] - في المغني : ص (٤٥) .

[٢] - يعني : أبا حيان .

لكراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر ، والمعنى : كتبتُ إليه بِقُمْ ، أو بلا تَقُم ، أي بهذا اللفظ ، فإنما دخلت في التحقيق على ما هو اسم فتأمل "[١] .

المناقشة والترجيح :

اختلف النحاة في هذه القضية على رأيين :

الرأي الأول : جَوَّز سيبويه وصل (أَنْ) بفعل الأمر والنهي ؛ واستدل على ذلك بدخول حرف الجر عليها من نحو : كتبْتُ إليهِ بأَنْ قُمْ ، وكتبْتُ إليه بأَلاَّ تَقُمْ ، وأَوْعزْتُ إليه بأَنِ افعَلْ ، والجار لا يدخل إلا على الأسماء ، فتؤول (أَنْ) مع صلتها بمصدر طلبي أي : يفيد الأمر أو النهي ، والتقدير:كتبْتُ إلَيْهِ بالأمر بالقيام ، أو بالفعل، أو النهي عن القيام . ووافقه في ذلك ابن هشام .

والرأي الثاني : يمنع وصل (أَنْ) بفعل الأمر أو النهي ؛ لأن جملة الصلة لا تكون إنشائية بل خبرية ، وإذا وقع بعد (أَنْ) فعل أمر أو نهي فهي تفسيرية من مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ فَأَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡهِ أَنِ ٱصۡنَعِ ٱلۡفُلۡكَ ﴾[٢] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلۡمَلَأُ مِنۡهُمۡ أَنِ ٱمۡشُواْ ﴾[٣] ، فقد تحقق في (أن) شروط مجيئها تفسيرية حيث سبقت بجملة فيها معنى القول دون حروفه[٤] ، ووقعت بعدها جملة ، ولم يدخل عليها حرف جر ، فإن دخل عليها حرف جر من نحو : كتبتُ إليه بأَنْ قُمْ ، فـ (أَنْ) زائدة لأن أصل الكلام كتبت إليه بقم ،

---

١ – التعليق : ج١ ورقة ٧٦ .

٢ – سورة (المؤمنون) : الآية (٢٧) .

٣ – سورة (ص) : الآية (٦) .

٤ – جوز ابن عصفور وقوع (أن) المفسرة بعد صريح القول ينظر شرح الجمل : ٢ / ٤٨٣ .

فزيدت (أَنْ) كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وممن قال بهذا الرأي الرضي[1] وتبعه أبو حيان في التذييل .

وبالعودة إلى نص المسألة نتبين وجهة رأي الدماميني في كلام أبي حيان ورد ابن هشام عليه .

فالدماميني لا يوافقهما في فوات معنى الأمر عند السبك بالمصدر ، لأنه يمكن أن يقدر بمصدر يدل على الطلب ، واستدل على ذلك بما قاله الزمخشري من تجويز صلة (أن) بالأمر أو النهي ، ومعناه عند السبك مصدر طلبي . ولكنه بعد ذلك يخالف قوله السابق بأنه لم يقم دليل على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع ، كما أنه لا دليل لهم على أن التي يذكر بعدها فعل الأمر أو النهي موصول حرفي إذ تحتمل أن تكون تفسيرية أو زائدة .

والحق أن رأي الدماميني هذا يكشف عن شخصيته العلمية المستقلة ، فهو لا يسلم برأي من سبقه إلا بعد مناقشة وبحث بل يعترض عليهم أيضا، ويجتهد في رأيه .

أما قوله : لم يقم دليل على أن الموصولة بالماضي والأمر هي الناصبة للمضارع ، فهو ينقض ما ذهب إليه من جواز سبك (أَنْ) مع فعل الأمر بمصدر طلبي ، وهذا إقرار منه بدخول (أن) الناصبة للمضارع على فعل الأمر ، فما المانع من دخولها على الفعل الماضي حتى يجرى الباب على وتيرة واحدة ؟ .

وكون هذا الحكم خاص بـ (أَنْ) الناصبة دون سائر أدوات النصب فلأنها أُمُّ الباب وأصلٌ للنواصب ، ولها أحكام تمتاز بها عن باقي أخواتها ، فكما تنصب المضارع وهي ظاهرة ، تنصبه وهي مضمرة في مواضع معينة وجوباً أو جوازاً ، بل إن

---

[1] - في شرح كافية ابن الحاجب : ٢ / ٣٨٦ .

بعضهم أهملها حملا علــى " ما " ، ويمكـن اعتبـار دخولها علـى المـاضي والأمـر مزيـة تضاف إلى ما سبق .

أما قوله بأنه لا دليل على أنَّ التي يُذْكر بعد فعل الأمر والنهي موصول حـرفي ، واعتبار (أَنْ) بعدها إما زائدة أو تفسيرية ، فهو بذلك يوافق رأي الرضي وأبا حيان.

غير أَنَّ أبا حيان أجاز وَصْل (أَنْ) بفعل الأمر كما يبين ذلك قوله عند تفسـير سـورة نـوح : " أَنْ أَنـذِرْ قَوْمَـك " يجـوز أن تكـون (أَنْ) مصدريـة وأن تكـون تفسيرية"[١].

وعلى كل فإن الخلاف بين النحاة في جـواز وصـل (أَنْ) بفعـل الأمـر أو عـدم جوازه خلاف لا يمس تركيب الجملة ، فقولنا : كتبْتُ إليه بأَنْ قُمْ ، أو كتبتُ إليه بـأَلاَّ تقُمْ ، وأوعزْتُ إليه بأَنِ افْعَل ، أسلوب صحيح متفق على فصاحته عند النحاة .

---

[١] - البحر المحيط : ٨ / ٣٣٢ .

الخلاف حول جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ، والخبر جار ومجرور

قال ابن مالك :

" ويجوز نحو : في دارِه زيدٌ ، إجماعاً ، وكذا : في دارِه قيامُ زيدٍ ، وفي دارِها عبدُ هنْدٍ عند الأخفش " .

ثم يقول في الشرح :

نحو في داره زيدٌ جائز بلا خلاف ، إذ ليس فيه إلا تقديم خبر مشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر ، ولا بأس بذلك ؛ لأنه مقدم الرتبة . فأجمع على جوازه، كما أجمع في باب الفاعل على جواز نحو : ضَربَ غلامَه زيدٌ "[١].

وقد تعقبه أبو حيان بقوله:

" وما ذكره المصنف من جواز هذه المسألة إجماعاً ليس كما ذكر ، بل فيها خلاف عن الأخفش ، نقل عنه أبو جعفر الصفار أنه إذا ارتفع " زيد " بالظرف منعها ، وإنما منعها لأنه إذا رفع الظرف الاسم بعده كان رافعاً في محله " [٢] .

ورد عليه الدماميني بقوله :

" ورام الشيخ أبو حيان أن يقدح في نقل الإجماع في المسألة المذكورة ، فقال : هي ممتنعة عند الأخفش ؛ لأنه يجعل " زيداً " فاعلاً ، وإنما يتم هذا لو قال الأخفش بوجوب الفاعلية ، أما إذا قال بجوازها فالمسألة عنده جائزة على الابتداء ، فصدق قوله

---

١ – شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٠٠ .

٢– التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ٧٨ .

أن المسألة جائزة بإجماع ، ومما يؤيد هذا أن المصنف قد قال بإثر هذا إن الأخفش يجيز في داره قيام زيد " و " في دارِهَا عبْدُ هندٍ " ، ولا يمكن أن يكون إجازتهما إلا على ما ذكرناه من الابتداء لا على الفاعلية ، وظهر بهذا قطعاً أنَّ الأخفش لا يوجب الفاعلية في ذلك بل يجوزها كما يقول أكثر الناس مع الاعتماد ، بل ينبغي في مسألة عدم الاعتماد أن يكون ذلك عند القائل به هو أضعف الوجهين ، أما أنه يكون متعيناً فلا "[1] .

المناقشة والترجيح :

ذكر ابن مالك أن تقديم الخبر المشتمل على ضمير يعود على المبتدأ المتأخر من مثل : " في دارِه زيدٌ " جائز عند النحاة بإجماع . ولكن أبا حيان يرد ذلك الإجماع بأنَّ الأخفش يرفع ما بعد الظرف على أنه فاعل ، رفعه الظرف الذي قبله .

ويعترض عليه الدماميني بأن الأخفش يجيز رفع (زيد) على أنه مبتدأ ، وما قبله جار ومجرور خبر مقدم ، فله في المسألة رأيان ، وأبو حيان نفسه قد ذكر ذلك فقال :

" وقال ابن هشام [2] : إذا اعتمد الظرف والمجرور فالأكثرون على أن ما بعدهما مرتفع بهما ارتفاع الفاعل لا غير ، ومنهم من أجاز الوجهين كما يرى أبو الحسن إذا لم يعتمد انتهى "[3] .

---

[1] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٩٦ .

[2] – هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي كان رأسا في العربية ، أخذ عن ابن خروف وغيره ، وأخذ عنه الشلوبين ، ومن مصنفاته : الإفصاح بفوائد الإيضاح ، والاقتراح في تلخيص الإصباح ، وغرر الإصباح في شرح أبيات الإيضاح ، توفي سنة (٦٤٦هـ) ينظر : البغية : ١/٢٦٧ ، ٢٦٨ ، ونشأة النحو: ٢٠٠ .

[3] – ارتشاف الضرب : ٢ / ٢٧ ، ٢٨ .

ويقول ابن هشام الأنصاري :

" وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور نحو : " في الدار - أو عندك - زيدٌ " فالجمهور يوجبون الابتداء ، والأخفش والكوفيون يجيزون الوجهين ؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط ، ولذا يجيزون في نحو " قائم زيد " أن يكون " قائم " مبتدأ ، و "زيد" فاعلاً ، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير " [1] .

والذي يفهم من كلام أبي حيان السابق أنه لا ينفي عن الأخفش تجويزه الرفع بالابتداء ، بل أراد من المصنف أن يفصل في المسألة ويذكر رأيي الأخفش في ذلك ؛ بدليل قوله فيما بعد :

" فكان ينبغي للمصنف في هذه المسألة أن يفصل القول عن الأخفش ، فيقول : إن رفع بالظرف لم يجز ، أو بالابتداء جاز " [2] .

وعليه فالظاهر عندي أن الحق مع أبي حيان فيما قاله .

---

[1] - مغني اللبيب : ٥٧٩ .

[2] - التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ٧٨ .

" هل يلزم (نولك) الابتداء أو لا "

يرى ابن مالك أن (نولك) مما يلزم الابتداء بنفسه ، فيقول :

" وكلها – يعني " كان " وأخواتها – تدخل على المبتدأ إن لم يخبر عنه بجملة طلبية ، ولم يلزم التصدير ، أو الحذف ، أو عدم التصرف ، أو الابتدائية لنفسه ، أو مصحوب لفظي أو معنوي " .

ثم قال في الشرح :

" وما لزم الابتدائية بنفسه نحو قولك : نولك أن تفعل ، أقاموه مقام " ينبغي لك أن تفعل " فلم تدخل الأفعال عليه ، كما لا تدخل على ما أقيم مقامه " [1]

واعترض عليه أبو حيان بقوله :

" وما ذهب إليه من أن(نولك) يلزم الابتدائية بنفسه ليس بصحيح ، بل قد أدخلت عليه العرب "كان" قال الشاعر وهو النابغة ونسبه ابن هشام [2] لعلقمة غلطاً.

فَلَـمْ يَكُ نَوْلُكُمْ أَنْ تُشْقِذُوني ... وَدُونِـي عَازِبٌ وَبِلادُ حَجْـرِ [3]

فأدخل عليه (كان) ، وأنشد الزمخشري في أساس البلاغة [4]

أَإِنْ حَـنَّ أَجْمالُ وفَـارَقَ جِيرَةٌ ... عُنِيتَ بنا ما كانَ نولُكَ تَفْعَـلُ [5]

---

[1] – شرح التسهيل : ١ / ٣٣٦ .

[2] – يعني الخضراوي

[3] – ينظر : ديوان النابغة (٨٦) ، شرح المرادي على التسهيل : ٣٤٢ ، تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١١١ نتائج التحصيل : ١١٤٣/٣ .
تشقذوني : في القاموس المحيط : " أشقذته فشقذ " كضرب وعلم " : طردته فذهب . (٤٢٧) .

[4] – ينظر أساس البلاغة ص ٤٧٧ .

[5] – لم أعرف قائله ، ينظر شرح المرادي على التسهيل: ٣٤٢ ، تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١١١ ، نتائج التحصيل: ٣ / ١١٤٤ .

يريد " أَنْ يفعل " فحذف (أَنْ) فارتفع الفعل ، وقال ابن هشام [١] :

" وتدخل (كان) على هذا فيقال : ما كان نولك أن تفعل برفع (نولك) اسماً لـ "كان" ونصبه خبراً لها مقدماً ، و (نولك) بمعنى الواجب أي : " ما كانَ الواجبُ أن تفعل " ، ويجوز فيمن ، رفع (نولك) ، أن يضمر الأمر وتكون " أنْ تفعَلَ " فاعل (نولك) ، وينوب الرافع والمرفوع مناب الجملة الفعلية التي يفسر بها الأمر والشأن ، ويجوز فيمن رفع أن يكون اسم (كان) والفاعل سد مسد الخبر لـ " كان " كما سد مسد خبر المبتدأ . انتهى " [٢] .

وقد رد عليه الدماميني بقوله :

" والبيتان لا شاهد فيهما لجواز كون الناسخ شأنيا ، نعم لو سمع نصب (النول) لكان خبراً وصح الاستشهاد به ونهض الاعتراض ، لكن لم يحك ذلك إلا عن تجويز ابن هشام وذلك رأي لا رواية فلا يجب قبوله " [٣] .

المناقشة والترجيح :

يرى أبو حيان بأن (النول) لا يلزم الابتداء بدليل دخول (كان) عليه ، واستدل على ذلك بشاهدين من الشعر .

غير أن الدماميني اعترضه ورد عليه بأن (النول) يلزم الابتداء بنفسه كما قال ابن مالك ، وتخريج الشاهدين عنده أن اسم (كان) ضمير الشأن و (نولكم أن تشقذوني) و(نولك تفعل) مبتدأ والجملة الفعلية فاعل للنول سد مسد الخبر ،

---

١ – يعني الخضراوي .

٢ – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ١٢٠ .

٣ – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١١١ .

وبذلك يلزم (النول) الابتداء بنفسه عند الدماميني .

وما ذهب إليه الدماميني ليس بمتعين ؛ لأنه لا مانع من اعتبار (النول) اسم (كان) في البيتين كما قال أبو حيان نقلاً عن ابن هشام الخضراوي .

فلا وجه لاعتراض الدماميني [1] .

[1] - ينظر رد الدلائي على الدماميني في نتائج التحصيل : ٣ / ١١٤٤ .

(الاختلاف حول (فتأ) تامة بمعنى كسر)

ذهب ابن مالك إلى أن (فتأ) تكون تامة بمعنى " كسر " ، فيقول :

" وتتم (فَتِئَ) إذا أراد بها " كسر وأطفأ " ، قال الفراء : فَتَأْتُهُ عنِ الأمر : كَسَرْتُه ، وفتأْتُ النَّارَ : أَطْفَأْتُها " [١] .

واعترض عليه أبو حيان بقوله :

" وهذا الذي ذكر المصنف من أن " فتأ " يتم فيكون بمعنى " كسر أو أطفأ " وهم وتصحيف – وا لله أعلم – نبه عليه الأمير الحاكم علاء الدين بن الفارسي ، وكشفت مادة (فتأ) في الصحاح والمحكم والصاغاني فلم أجد أحداً منهم ذكر أن (فتأ) تكون تامة بمعنى سكن أو كسر أو أطفأ ، وإنما ذكر ذلك في مادة (فَثَأَ) بالثاء المثلثة . قال في الصحاح : فَثَأَتِ القِدْرُ : سَكَنَ غليانُها ، وفَثَأْتُ الرجلَ فَثْأً : كسرتُه عنْكَ وسكَّنْتُ غَضَبه " .

وقال في المحكم : " فَثَأَ غضبه يفثؤه فَثْأً : كسره وسكّنه ، والشيء سَكَن بَرْدُه بالتسخين والشمس والماء فُثُوّاً : كسرتُ بَرْدَهُ ، وفَثَأَ القِدْرَ ويفثؤها فَثْأَو فُثُوّاً : سَكَن غليانَها ، وفَثَأَ الشيءَ عنه : كَفَّهُ " [٢] .

وقد رد الدماميني على أبي حيان فقال :

" فتوهم أبو حيان من هذا أن المصنف تصحف عليه (فَتَأَ) المثناة بـ (فَثَأَ) المثلثة ، وذكر كلام الجوهري وكلام صاحب المحكم في (فَثَأَ) بالمثلثة لا بالمثناة ،

---

[١] – شرح التسهيل : ١ / ٣٤٣ .

[٢] – التذييل والتكميل ج٢ ورقة ٣٦٤ ، وينظر : الارتشاف : ٢ / ٨٠ .

والمصنف لم ينقل ذلك عن واحد منهما وإنما نقله في الشرح عن الفراء فقال : قال الفراء : فَتأْتُه عن الأمرِ : كَسَرْتُه ، والنّارَ : أطْفأتُها انتهى . وليس بممتنع أن تكون المادتان قد توافقتا على هذا المعنى وفي اللغة من ذلك كثير ، ويقال : إن المصنف له كتاب صغير سماه " ما اختلف إعجامه واتفق إفهامه " وفيه أن ذلك (فَتأَ) و (فَثَأَ) . قلت : ولم أقف عليه ولكني وقفت في القاموس للفيروز آبادي المتأخر المتوفي بزبيد من بلاد اليمن في سنة سبع عشرة وثمانمائة في مادة (فتأ) بالتاء المثناة ما نصه : [1]

" و كـ " " منع " كسر وأطفأ يعني أن (فتأ) بالتاء الذي على صيغة " منع " بفتح الفاء والعين يجئ بمعنى " كسر " وبمعنى " أطفأ " ، ثم قال : عن ابن مالك في كتابه " جمع اللغات المشكلة " وعزاه للفراء وهو صحيح ، وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه"[2] .

المناقشة والترجيح :

بالاحتكام إلى أهل اللغة نجد أن ابن القطاع تحدث عن تلك المسألة فقال :

" ما فَتِئْتُ أذكره ، وما فَتَأْتُ أذكره ، وما أفْتأتُ أذكره أي : مازلْتُ ،الفراء: فَتأْتُه عن الأمـر : كسرتُه ، والنّارَ : أطْفَأْتُها ... و (فَثَأْتُ) الشيءَ والغليان فَثْأً : سَكَّنْتُهُمَا "[3]

وعلى ما سبق فالظاهر ما عليه ابن مالك والدماميني .

---

[1] – ينظر القاموس المحيط (ما فتأ) : ص (٦٠) .

[2] – تعليق الفرائد : ج١ / ورقة ١١٣ .

[3] – ينظر كتاب الأفعال لابن القطاع : ٢ / ٤٨٢ : ٤٨٣ .

سبب جمود " دام "

قال أبو حيان :

" وأما (دام) ففي بعض كتب المتأخرين أنها إذا كانت ناقصة لا تتصرف . وهذا مذهب الفراء ، زعم الفراء أن (ما دام) لا يأتي منها المضارع فلا يقال : لا أفعل هذا ما يدوم زيدٌ قائماً " وذكر أن السبب في ذلك أنه إذا قلت : أفعل هذا ما دام زيدٌ قائماً كان مشبها للشرط الذي فعله جوابه ، ألا ترى أن معنى ذلك معنى قولك : أَفْعلُ هذا إِنْ دامَ زيدٌ قائماً ، والشرط الذي تقدم جوابه عليه لا يكون فعله إلا ماضياً ، ألا ترى أن العرب تقول : أنتَ ظالمٌ إِنْ فَعَلْتَ ، ولا تقول : أَنْتَ ظَالمٌ إِنْ تَفْعَل ، وهذا الذي ذكره الفراء أنك لا يجوز أن تقول : أفعلُ هذا ما يدوم زيد قائماً لم يذكره البصريون ، قال بعض أصحابنا : فإنْ صَحّ أنَّ العربَ لا تفعل ذلك فَوَجْهَ ما ذكره الفراء انتهى .

وهذا التعليل الذي ذكره الفراء لا يصح ؛ لأن (ما) المصدرية الظرفية توصل بالمضارع كما قال [1] :

أُطَوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى بَيْتٍ قعيدَتُهُ لَكَاعِ

فلو كانت هذه (ما) لحظ فيها هذه العلة لما جاز أن توصل بالمضارع ، ولا فرق في الوصل بين أن يكون الفعل تاماً أو ناقصاً ، قال ابن الدهان [2] : ولا تستعمل

---

[1] – القائل : هو الحطيئة قاله في هجاء امرأته ، وهو في ديوانه (٢٨٠) المقتضب : ٤ / ٢٣٨ ، ٢٣٩ ، ابن يعيش : ٤ / ٥٧ ، الهمع : ١ / ٢٨٢ ، الدرر : ١ / ٢٥٤ ومعجم شواهد العربية : ٢٣١ .
امرأة لكاع : لئيمة . ينظر : القاموس المحيط .

[2] – هو أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك بن علي بن الدهان النحوي ، كان من أعيان النحاة المشهورين بالفضل ومعرفة العربية ، صنف : شرح الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي، شرح اللمع لابن جني ، الفصول الكبرى ، تفسير الفاتحة ، الدروس في النحو : توفي سنة (٥٦٩هـ) . ينظر : بغية الوعاة : ٥٨٧/١ ، نشأة النحو : ١٧٧ .

في موضع (دام) (يدوم) ؛ لأنه جرى كالمثل عندهم [١] " .

وقد اعترض عليه الدماميني فقال :

" وهذا الرد غير متجه ؛ لأنه ليس في كلام الفراء ما يقتضي أن (ما) الظرفية لا توصل بمضارع أصلاً ، بل الذي فيه أنه إذا أمكن نيابتها عن شرط حذف جوابه التزم مضي فعلها ، وهذا البيت – يعني بيت الحطيئة – لا يمكن فيه ذلك ضرورة أن الشيء لا يكون علة لنفسه" [٢] .

المناقشة والترجيح :

اعتراض أبي حيان على الفراء غير وارد لأن المسألة التي اعترض فيها غير ما يقتضيه كلامه، حيث نظر للفعل (مادام) بالفعل (أُطَوِّف) ثم إنَّ الحكم أولاً وأخيراً لكلام العرب، كما أن جهة الاعتراض منفكة .

فالحق في هذه المسألة مع الدماميني، ويؤيده قولُ ابن عصفور :

" وأما (مادام) فإنها لاتتصرف ؛ لأنها في معنى ما لايُتَصَرَّف، وذلك أنك إذا قلت : أفعلُ هذا مادامَ زيدٌ قائماً كان المعنى مثل قولك : أفعلُ هذا إنْ دام زيدٌ قائماً، ألا ترى أن الفعل المتقدم معلق على وجود الدوام في الموضعين، فلمَّا كانت في معنى شرط قد تقدم ما يدل على جوابه لم تكن إلا بصيغة الماضي ؛ لأن الفعل إذا كان لم تكن صغيته للماضي، تقول العرب : أنْتَ ظالمٌ إنْ فَعَلْتَ ، ولا تقول : أنْتَ ظالمٌ إنْ لم تفعلْ" [٣]

---

[١] – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ٣٦٥ .

[٢] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١١٤ .

[٣] – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ٣٨٤/١ ، وينظر التبصرة والتذكرة للصيمري :١٨٩/١.

الإخبار بالمعرفة عن النكرة في قولهم : "إن قريبا منك زيد"

نقل الدماميني كلام ابن مالك [1] الذي جوز الإخبار في بابي (كان) و (إن) بمعرفة عن نكرة ثم قال :

" وأما باب (إن) فاحتج فيه بحكاية سيبويه : "إِنَّ قريبا منكَ زيدٌ" [2] وتعسف أبو حيان فقال : (قريبا) ظرف واسم (إن) ضمير شأن محذوف مثل : إن بك زيد مأخوذ . وأنشد المصنف للفرزدق :

وَإِنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُبَّ مُجَاشِعاً   بآبائي الشُّمِّ الكرامِ الخَضَارِمِ [3]

ولا حيلة لأبي حيان في هذا " [4]

أما أبو حيان فقد فصل الحديث عن هذا الموضوع في كتابه : " التذييل والتكميل [5] ، واختصره في الارتشاف ثم قال :

" وقال ابن مالك : وقد يخبر هنا وفي باب (إن) بمعرفة عن نكرة اختياراً قال بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة ... وأجاز سيبويه : إن قريباً زيد [6] "

المناقشة والترجيح :

لقد تحامل الدماميني على أبي حيان عندما نعته بالتعسف في تخريج حكاية سيبويه ، فأبو حيان لم يقل بأن (قريباً) ظرف واسم (إن) ضمير الشأن محذوف ،

---

[1] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ١ / ٣٥٦ ، ٣٥٧ .
[2] – ينظر : الكتاب : ٢ / ١٤٢ ت . هارون .
[3] – ينظر المقتضب : ٧٤/٤ ، البحر المحيط : ٧/٣ ، الهمع : ٢ / ٩٦ ، الدرر : ٧٤/٢ ، معجم شواهد العربية : ٣٦٤ : الخضارم جمع (خضرم) وهو الجواد الكثير العطية ، وقيل السيد المحمول . اللسان مادة (خضرم) ج١٢، ص (١٨٤) .
[4] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١١٧ .
[5] – التذييل : ج٢ ورقة ١٣٥ ومابعدها .
[6] – الارتشاف : ٢ / ٩٢ .

بل وافق سيبويه في ذلك بدليل أنه قال عند تفسير قول الله تعالى : ﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ ﴾[1] .

" وأخبر هنا عن النكرة وهو (أول بيت) لتخصصها بالإضافة وبالصفة التي هي (وضع) إما لها وإما لما أضيفت إليه إذ تخصيصه تخصيص لها بالمعرفة . وهو (للذي ببكة) ؛ لأن المقصود الإخبار عن (أول بيت وضع للناس) ، ويحسن الإخبار عن النكرة بالمعرفة دخول (إن) ، ومن أمثلة سيبويه : " إن قريباً منك زيد " تخصص (قريب) بلفظ (منك) فحسن الإخبار عنه ، وقد جاء بغير تخصيص وهو جائز في الاختيار قال :

وإن حراماً أن أسب مجاشعاً　　　بآبائي الشم الكرام الخضارم "[2]

وهذا يرد على الدماميني قوله .

---

[1] – سورة آل عمران : آية (٩٦) .

[2] – البحر المحيط : ٧/٣ .

الاختلاف حول دلالة (كان) على الانقطاع

ذهب ابن مالك إلى أن (كان) تدل على المضي من غير دلالة على انقطاع أو غيره إلا بوجود قرينة تصرفه إلى ذلك ، يقول :

" الأصل في (كان) أن يدل بها على حصول معنى ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض لأولية ولا انقطاع كغيرها من الأفعال الماضية ، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى : ﴿ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ ﴾ [1] وكقول الشاعر [2] :

وَتَرْكِي بِلَادِي والـحَوَادِثُ جَمَّةٌ   طَرِيداً وقِدْماً كُنْتُ غَيْرَ مُطَـرَّدِ

وقد يقصد بها الدوام كما يقصد بـ (لم يزل) كقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٗا ﴾ [3] ، وكقول الشاعر [4] :

وَكُنْتُ امْرَأً لا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً   أُسَبُّ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غِطَاءَهَا "[5]

ورد عليه أبو حيان بقوله :

" وما اختاره في (كان) وادعاءه فيها وفي الأفعال أن الفعل الماضي يدل على وقوعه فيما مضى من غير دلالة على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا ، قال

---

[1] – سورة آل عمران : الآية (١٠٣) .

[2] – لم أعثر على قائله ، ينظر نتائج التحصيل للدلائي : ٣ / ١٢١٠ .

[3] – سورة الأحزاب : الآية (٢٧) .

[4] – القائل هو : قيس بن الخطيم ، ينظر : ديوانه (ص١٠) ، شرح المرادي : ١ / ٣٦٥ ، نتائج التحصيل : ٣/ ١٢٠٩ ، سبة (بالضم) : العار ومن يكثر الناس سبه ينظر القاموس المحيط ص١٢٣ .

[5] – شرح التسهيل : ١ / ٣٦٠ .

أصحابنا [1] : اختلف النحاة في (كان) هذه هل تقتضي الانقطاع أولا تقتضيه ؟ فأكثرهم على أنها تقضي الانقطاع وأنك إذا قلت : كان زيد قائماً فإن " قيام زيد " كان فيما مضى وليس الآن قائما ، وهذا هو الصحيح ، بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة هي موجودة في المتعجب منه في الحال قالت : " ما أحسن زيداً " ، فإذا تعجبت من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك قالت : ما كانَ أَحْسَنَ زيداً " وزعم بعضهم : أنها لا تقتضي الانقطاع واستدل على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [2] و ﴿ وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً ﴾ [3] .

أي : كان وهو الآن كذلك ، قالوا : الجواب أنه قد يتصور فيه الانقطاع بأن يكون المراد الإخبار بأنه كان غفوراً رحيماً لما مضى كما هو الآن كذلك ، ومعنى " إنه كان فاحشة " أي : كان عندكم فاحشة في الجاهلية ولم يتعرض لخلاف ذلك ، فيكون المراد الإخبار عن الزنا كيف كان عندهم في الجاهلية ، والذي تلقيناه من الشيوخ أن (كان) تدل على الزمان الماضي المنقطع وكذلك سائر الأفعال الماضية ، ومن يعقل حقيقة المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع ، لكنَّ مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ وإن دل على الماضي المنقطع فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها ﴾ [4] .

---

[1] – يقصد " المغاربة " ، وقد نقل أبو حيان في هذا الموضع كلام ابن عصفور ، ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور : ١ / ٤١٢ ، ٤١٣ .

[2] – سورة النساء : الآيات (٩٦ ، ١٠٠ ، ١٥٢) ، وسورة الفرقان : آية (٧٠) ، وسورة الأحزاب : أية (٥٠ ، ٥٩ ، ٧٣) ، وسورة الفتح : أية (١٤) .

[3] – سورة الإسراء : آية (٣٢) .

[4] – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ١١ .

أما الدماميني فقد ذكر كلام ابن مالك ثم قال :

" قلت : وكذا إذا قصد الاستمرار فلابد من دليل يقام عليه ، والحاصل أن (كان) لا تدل على أحد الأمرين - الانقطاع والاستمرار - بل ذلك إلى القرينة ، قال أبو حيان : وأكثر النحاة قائلون بأن (كان) تقتضي الانقطاع كسائر الأفعال الماضية، ومن يعقل حقيقة المضي لم يشك في الدلالة على الانقطاع ، وفيما قاله نظر "[١] .

المناقشة والترجيح :

يفهم من كلام ابن مالك أن (كان) لا تدل على انقطاع أو استمرار إلا بوجود قرينة ، ووافقه الدماميني غير أنه لم يفند رأي أبي حيان واكتفى بأن قال : وفيما قاله نظر .

أما أبو حيان فقد فصل الحديث عن هذا الموضوع ، وذكر الآراء المختلفة في دلالة (كان) ، واختار مذهب أصحابه المغاربة القائل : بأن (كان) تدل على الانقطاع[٢] " .

وبالاحتكام إلى آراء أحد النحاة ، نجد أنَّ للرضي رأيا في المسألة فيقول :

" وذهب بعضهم إلى أنَّ (كان) تدل على استمرار مضمون الخبر في جميع زمن الماضي وشبهته قوله تعالى : ﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾[٣] ، وذهل أن الاستمرار مستفاد من قرينة وجوب كون الله سميعاً بصيراً لا من لفظ " كان " ، ألا ترى أنه يجوز " كان زيدٌ نائماً نصفَ ساعة فاستيقظ " ، وإذا قلت : " كان زيد ضارباً " لم يُسْتَفَدِ

---

١ - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١١٨ .

٢ - ينظر البحر المحيط : ١ / ٣٠ .

٣ - سورة النساء : الآية (١٣٤) .

الاستمرارُ وكان قياس ما قال أن يكون " كن " و " يكون " أيضاً للاستمرار .

وقول المصنف [١] : " دائماً أو منقطعاً " رد على هذا القائل يعني أنه يجئ دائماً كما في الآية ، ومنقطعاً كما في قولك : " كان زيد قائماً " ، ولم يدل لفظ (كان) على أحد الأمرين بل ذاك إلى القرينة [٢] " .

فـ " كان " عند الرضي لا تدل على الانقطاع أو الاستمرار ، بل تدل على أحد الأمرين بوجود قرينة . وهذا يوافق ما قاله ابن مالك والدماميني وهو الرأي الراجح . والله أعلم .

---

١ – هو ابن الحاجب الذي قال : " فـ (كان) تكون ناقصة لثبوت خبرها ماضياً دائماً أو منقطعاً..) ينظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٩٣ .

٢ – السابق : ٢ / ٢٩٣ .

الخلاف حول تخريج قوله تعالى : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم ﴾ [١]

قال أبو حيان :

" وقرأ سعيد بن جبير: ﴿ إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ ﴾ وخرجه أبو الفتح على أنها (إن) النافية ، وقال :

" معناه ما الذين تدعون من دون ا لله عباداً أمثالكم يعني في الإنسانية ، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عقل ، فضلا لكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم [٢] " .

ولا يتعين هذا التخريج بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أن تكون (إن) هي المخففة من الثقيلة ، ويكون قد أعملها ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في (إن) المشددة في قول عمر بن أبي ربيعة [٣] :

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ ... خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّ اسَنا أُسْدَا

وهذا التخريج أحسن بل يتعين لتوافق القراءتين ، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين ولا يناسب هذا التنافي في القرآن بل يستحيل ذلك ، إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عباداً أمثالهم ، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أن لا يكونوا عباداً أمثالهم ، وهو محال في كلام ا لله تعالى " [٤] .

---

١ – سورة الأعراف : الآية (١٩٤) .

٢ – المحتسب : ١ / ٢٧٠ .

٣ – ينظر مغني اللبيب : ٥٥ ، الهمع : ٢ / ١٥٦ ، الخزانة : ٤ / ١٦٧ ، ١٠ / ٢٤٢ ، الدرر : ٢ / ١٦٧ ، وينظر معجم شواهد العربية : ٩٢ .

٤ – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ٢٥ ، وينظر البحر المحيط : ٤ / ٤٤٠ فقد خرج أبو حيان الآية تخريجين آخرين ، الأول : على إضمار فعل " تدعون عباداً أمثالكم " ، والثاني ، نصب " عباد " على أنه حال من الضمير المحذوف العائد من الصلة على (الذين) .

وقد رد عليه الدماميني بقوله :

" وتوهم أبو حيان وكثير من تلامذته أن هذه القراءة مخالفة للقراءة المشهورة بتشديد النون ورفع (عباد) و (أمثالكم) ، إذ مقتضاها إثبات مماثلة المدعوين من دون ا لله لأولئك المخاطبين ، ومقتضى قراءة ابن جبير نفي المماثلة ، وليس ما توهموه بصحيح ؛ لإمكان جعل المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية أي : إن هؤلاء الذين تدعونهم آلهة مماثلونكم في كونهم مربوبين متسمين بسمة العبودية ، والمماثلة المنفية في القراءة الأخرى باعتبار الإنسانية أي : ليس هؤلاء الذين تدعونهم من دون ا لله مماثلين لكم فيما اتصفتم به من الإنسانية إذ هم جماد وأنتم عقلاء ، ولكم عليهم علو في المرتبة فكيف تعبدونهم وتتخذونهم آلهة وهم دونكم " [1] .

المناقشة والترجيح :

ترجيح أبي حيان لجعْلِ (إنَّ) هي المخففة من الثقيلة ونصبت الجزأين ؛ لتتوافق القراءتان إثباتاً تخريج على شاذ لأن نصبها الجزأين شاذ .

وأما "إنِ" النافية فأجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين، والصحيح الإعمال فقد سمع نثراً ونظماً .

فمن النثر قولهم : " إنْ أَحَدٌ خيراً مِنْ أَحَدٍ إلَّا بالعافيةِ "[2] .

ومن النظم :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلياً عَلَى أَحَدِ ... إلَّا عَلَى أَضْعَفِ المجَانِينِ [3] .

---

[1] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٢٢ .

[2] – هذه لغة أهل العالية ، ينظر : أوضح المسالك : ٢٩١/١ .

[3] – لم يعرف قائله ينظر : شرح ابن عقيل : ١ / ٢٩٢ ، الهمع : ١ / ٢١٨ ومعجم شواهد العربية : ٤١٢ .

وقوله :

إِنِ المَرْءُ مَيْتاً بانقضَاءِ حَيَاتِــهِ ولكِنْ بأَنْ يُبْغَى عَلَيهِ فَيُخْذَلاَ [١]

وإذا جعلت " إِنْ " في القراءة الشاذة نافية فعلى الوجه الذي قاله ابن جني وتبعه الدماميني ، أي أن المماثلة المنفية باعتبار الإنسانية ، فالحق مع الدماميني .

وفي هذا الموضوع يقول ابن مالك:[٢]

وملحق بـ(ما) (إنِ) النافي لـــدى محمدٍ فيه الكسائي أنْشَــدا

إِنْ هو مستولياً – اعلم – وأبو بشرٍ بإيماء إلى ذا يذهــبُ

وبـ(إِنِ الذينَ) مَعْ (عِبـــاداً أمثَالُكُم) تلغي لذا اعْتِضَادَا .

---

[١] – لم يعرف قائله ينظر : شرح ابن عقيل : ٢٩٣/١ ، الهمع : ٢ / ١١٧ ومعجم شواهد العربية : ٢٦٥ .

[٢] – في شرح الكافية الشافية : ٤٤٦/١

هل تزاد الباء في الحال المنفية أو لا ؟

قال ابن مالك :

" وربما زيدت – أي الباء – في الحال المنفية .

ثم يقول في الشرح :

" ومثال دخول الباء على حال منفية قول الشاعر [١] :

فما رَجَعَـــتْ بِخَائِبَـــةٍ رِكَابُ   حكيمُ بنُ المُسَيَّـبِ مُنْتَهَاهَـــا

ومثله [٢] :

كائِنْ دُعِيتُ إِلى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ   فما انبعثْتُ بِمَزْءُودٍ ولا وَكَلِ " [٣]

وقد نازعه أبو حيان وخرج البيتين تخريجاً مخالفاً ، يقول :

" التقدير عنده – يعني : ابن مالك – : " فما انبعثت مزءوداً ولا وكلاً" و"فمارجعت خائبة ركاب " ولا حجة في هذا على ما ادعاه، إذ تحتمل "الباء" فيهما أن لا تكون زائدة بل " الباء" فيهما للحال، أما في البيت الثاني فالتقدير : "فما انبعثت ملتبساً بمزءود " ويعني بذلك نفسه، ألا ترى أنه قد يُسْنِدُ إلى اسم ظاهر ويعني بذلك نفسَه، نحو قوله " لقد صحبك مني رجل صالح ولو جئتهم بي لجئتهم بفارس بطل"، وأما في البيت الأول فالتقدير : " فما رجعت ملتبسةً بحاجةٍ خائبةٍ ركابُ " وإذا احتمل أن يكون للحال لم يكن في ذلك دليل على زعمه أن الحال قد تجر بـ"باء" زائدة"[٤] .

---

١ – هو القحيف العقيلي يمدح حكيم بن المسيب القشيري .

ينظر : معاني القرآن للفراء : ٥٧/٣ ، الجنى الداني : ٥٥ ، مغني اللبيب : ١٤٩ ، الهمع : ٢ / ١٢٨ ، الخزانة : ١٠ / ١٣٧ وما بعدها ، وقال صاحب الدرر لم أعثر على قائله : ١٢٨/٢ .

٢ – لم يعرف قائله . ينظر : الجنى الداني : ٥٦ ، مغني اللبيب : ١٥٠ ، شرح شواهد المغني للسيوطي : ٣٤٠/١ ، كائن : بمعنى كم ، انبعثت : أسرعت ، المزءود : المذعور الخائف ، الوكل : العاجز الذي يكل أمره إلى غيره ، ينظر القاموس المحيط : ص ، (٣٦٣) ، (١٣٨١) ، (١٥٨٥) .

٣ – شرح التسهيل : ١ / ٣٨٢ ، ٣٨٥ .

٤ – التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ٦٤ .

وقد ذكر الدماميني مخالفة أبي حيان لابن مالك ، وبين وجهة نظره قال :

" وخالف أبو حيان في ذلك ، وخرج البيتين على أن التقدير : " بحاجة خائبة "، و "بشخص مزءود" أي : مذعور ، ويريد بالمزءود نفسه على حد قولهم : رأيت منه أسداً. **قال ابن هشام في المغني :**

" وهذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني ؛ لأن صفات الذم إذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف أصلها ؛ ولهذا قيل في :﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (1) إن (فعالا) هنا ليس للمبالغة وإنما هو للنسب كقوله (2) :

.... وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ

أي : " وما رَبُّكَ بذِي ظُلْمٍ " ، ولا يقال : لقيت منه أسداً أو بحراً أو نحو ذلك إلا عند المبالغة في الوصف بالإقدام والإكرام " (3) .

قلت : الكلام للدماميني :- تسليمه لظهور التخريج في البيت الأول غير جيد ؛ لما فيه من حذف الموصوف بدون دليل عليه ، وقدحه في تخريج البيت الثاني كذلك ؛ لأن النفي إنما يتسلط على قيد الفعل مع ثبوت أصله ، أي : فانبعثت بشخص غير مزءود ولا وكل يعني : نفسه ، بالغ في اتصافه بالشجاعة والنهضة حتى انتزع من نفسه شخصاً لا ذعر عنده ولا وكل ، فكيف يتم ما قاله ؟ (4) " .

---

1 - سورة فصلت : الآية (٤٦) .

2 - القائل هو : امرؤ القيس . وهذا عجز بيت صدره :
"وَلَيْسَ بذِي رُمْحٍ فيطْعَنِي بـه " ينظر : ديوان امرئ القيس : ص (١٦٢) ، ينظر سيبويه : ٢ / ٣٨٣ المقتضب : ١٦٢/٣ ، وينظر مراجع أخرى في معجم شواهد العربية : ٣١٠ .

3 - نهاية كلام ابن هشام في المغني : ص ١٥٠ .

4 - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٢٤ ، ١٢٥ .

المناقشة والترجيح :

اعترض الدماميني على أبي حيان عندما خرج البيت الأول على أن التقدير: "بحاجة خائبة " بأن ذلك غير جيد لما فيه من حذف الموصوف بدون دليل؛ لأن "حاجة" معنى خاص وليست من الكون العام .

وما قاله الدماميني غير وارد، لأن الموصوف إذا كان معلوماً جاز حذفه، من نحو قوله تعالى :﴿ أن اعمل سابغات ﴾ [1] أي دروعاً، والدروع ليست من الكون العام.

---

[1] – سورة سبأ ، أية :(١١) .

" الخلاف حول " حرى " أفعلاً يأتي أم اسماً؟ "

ذهب ابن مالك إلى أن (حرى) يأتي فعلا بمعنى " عسى " ، فقال :

" وأغربها " حرى " يقال : " حَرَى زَيْدٌ أَنْ يجئ " ، بمعنى " عَسَى زيدٌأَنْ يجئَ " [1]

ونازعه أبو حيان فقال :

" المحفوظ أَنَّ (حَرَى) اسم منون ، قال ثعلب : أنْتَ حَرِيٌّ بذلك أي : خليق وحقيق ، ونصوا على أنه لا يثنى ولا يجمع ، وقيل : إِنَّ " حَرًى " بمعنى " عسى" ، وقد فسروا " حرى " في قول الأعشي :

إِنْ تَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ   فَحَرى أَنْ يَكُونَ ذاكَ وكَانَا [2] .

بالمعنيين ، فقيل : إن معناه فحقيق ، وقيل : معناه فعسى ، فذكروا في (حرى) الاسم أن معناه (عسى) يعني أنها للرجاء كما أن (عسى) للرجاء ، فيكون لـ (حرى) الاسم معنيان :

أحدهما : أن معناها خليق ، والثاني : أن معناها الرجاء ، قال : فسروا (حرى) المنون الذي هو اسم بـ (عسى) التي هي فعل ، وإن كان ما ذكره المصنف نقلاً عن اللغويين فهو صحيح " [3] .

وقد رد عليه الدماميني قائلاً :

" وأما قوله [4] : ثانياً : إن المحفوظ أن (حرى) اسم منون فهو تابع لشيخه

---

[1] – شرح التسهيل : ١ / ٣٨٩ .

[2] – ينظر : شرح شذور الذهب لابن هشام الأنصاري : ٢٦٨ ، الهمع : ٢ / ١٣٣ ، نتائج التحصيل : ١٣٠٦/٤ ، الدرر : ٢ / ١٣٥ ، وليس في ديوانه .

[3] – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ٣٤ .

[4] – يعني : المرادي ، ينظر شرح المرادي على التسهيل : ٤٠١ .

أبي حيان في الاعتراض على المصنف بذلك ، وهو قصور فقد نـص القاضي عياض في "مشارق الأنوار" في " حرف الحاء " على أنه يقال : حَرَى زيدٌ أَنْ يَفْعَلَ كذا فتستعمل فِعْلا ، وناهيك به إماماً ثقة لا ينازع في عدالتـه وسعة اطلاعـه ، وليس الحامل على الوقوع في هذا الاعتراض وأمثاله إلا سـوء الظن بالمعترض عليه ، وإلا فالمصنف من الإمامة وحفظ اللغة وكثرة الاطلاع بالمحل الذي لا يدفع عنـه والمسألة نقلية فما بالـه يدفع كلامه بهذه الأقوال الواهية ، نعوذ با لله من حسد يسد باب الإنصاف [1] " .

المناقشة والترجيح :

(حرى) من أخوات (كاد) وهي تفيد معنى الرجاء، و(حرى) فعل ماضٍ في لفظها وصيغتها جامدة، ومن حيث عملها : ترفع الاسم وتنصب الخبر، ولابد أن يكون خبرها – في الأفصح– مضارعا مسبوقا بـ(أَنْ) .

ومن الاستعمالات الصحيحة ورود :

– (حَرًى) بمعنى (خليق) اسماً منوناً مع ملازمته الإفراد والتذكير في جميع حالاته، نحو: الصانعُ حرًى أنْ يُكرَّم، الصانعان حَرًى أنْ يُكَرَّمَا، الصانعون حرًى أَنْ يُكَرَّمُوا، الصانعةُ حَرًى أنْ تُكَرَّم، الصانعتان حرًى أنْ تُكَرَّما ، الصانعات حرًى أَنْ يُكَرَّمْنَ ولفظ(حرى) في كل الاستعمالات السابقة مصدر ، معناه : جدير وحقيق ، فهو مصدر بمعنى الوصف .

– وورد (حريٌّ) صفة مشبهة على وزن (فَعِيل) فيثنى ويجمع ويذكر ويؤنث، فيقال: المكافحُ حَرِيٌّ أَنْ يفوزَ، المكافحان حَرِيَّانِ أَنْ يَفُوزا، المكافِحُونَ حريُّونَ أَنْ يفوزوا، المكافحةُ حرِيَّةٌ أَنْ تَفُوزَ ، المكافحتان حرِيّتانِ أنْ تفوزا، المكافحاتُ حرِيَّاتٌ أَنْ

---

[1] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٢٦ ، وينظر شرح شذور الذهب : ٢٦٨ .

يَفُزْنَ [١] .

وبالعودة إلى مضمون المسألة نرى أن الدماميني تحامل على أبـي حيـان وتلميـذِه المرادي تحاملاً شديداً فنعتهما بالحسد ، وليس ثمـة سبب يدفـع إلى ذلـك. فـأبو حيـان والمرادي لم يتعنتا في الاعـتراض علـى ابـن مـالك؛ بدليـل قـول أبـي حيـان :(وإن كـان ماذكره المصنف نقلاً عن اللغويين فهو صحيح) ، وقول المرادي :(ولكن المصنف ثقـة) وغاية ما في الأمر أن أبا حيـان لم يعـرف عـن (حـرى) سـوى أنـه اسـم منـون لايثنـى ولا يجمع وابن مـالك نفسـه قـد قـال:(وأغربهـا (حـرى)) ممـا يـدل علـى أن مجـيء (حرى) فعلاً ليس معروفاً بكثرة .

والحق أن ابن مالك لم ينفرد برأيه ، بل ذكر ذلك أهل اللغة ومنهم ابن القوطية الذي قال :

(حرى أن يكون ذلك بمعنى : عسى – فعل متصرف – وحَرَى الشيءُ حرياً: نقص ، ومنه سميت الأفعى حارية لصغر جسمها) [٢]

---

١ – النحو الوافي : ٦٢٩/١ بتصرف يسير .

٢ – كتاب الأفعال لابن القوطية : ص ٢١٣.

" الاختلاف حول إعراب (أروني) من قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُواْ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [1] .

اعترض أبو حيان على الزمخشري في إعرابه (أروني) ، فقال :

" وقال الزمخشري : " (أروني) بدل من (أرأيتم) لأن معنى (أرأيتم) أخبروني ، كأنه قال: أخبروني عن هؤلاء الشركاء وعن ما استحقوا به الإلهية والشركة (أروني) أي جزء من أجزاء الأرض استبدوا بخلقه دون ا لله ... ﴾ [2] ثم **يرد عليه أبو حيان بقوله :**

أما قوله – يعني : الزمخشري – : (أروني) بدل من (أرأيتم) فلا يصح ؛ لأنه أبدل مما دخل عليه الاستفهام فلابد من دخول الأداة على البدل ، وأيضاً : فإبدال الجملة من الجملة لم يعهد في لسانهم ، ثم البدل على نية تكرار العامل ، ولا يتأتى ذلك هنا لأنه عامل في (أرأيتم) فيتخيل دخوله على (أروني) .

والذي أذهب إليه : أن (أرأيتم) بمعنى (أخبرني) ، وهي تطلب مفعولين أحدهما : منصوب ، والآخر : مشتمل على استفهام . تقول العرب : أرأيت زيداً ما صنع ؟ فالأول هنا هو : (شركاءكم) ، والثاني : (ماذا خلقوا) ، و (أروني) جملة اعتراضية فيها تأكيد للكلام وتسديد ، ويحتمل أن يكون ذلك أيضاً من باب الإعمال لأنه توارد على (ماذا خلقوا) (أرأيتم) و (أروني) ؛ لأن (أروني) قد تعلق على مفعولها في قولهم : أما ترى ، أي ترى ها هنا ، ويكون قد أعمل الثاني على المختار عند البصريين . وقيل : يحتمل أن يكون (أرأيتم) استفهاماً حقيقياً و (أروني) أمر تعجيز للتبيين) [3] .

---

[1] – سورة فاطر : الآية (٤٠) .

[2] – الكشاف : ٣ / ٣١١ .

[3] – البحر المحيط : ٧ / ٣٠٢ .

وقد اعترض عليه الدماميني بقوله :

" والأوجه الثلاثة مردودة :

أما الأول : فمبني على قاعدة لا وجود لها في الخارج ، ولو ثبت لم يجز هنا ؛ لأن الاستفهام فيه غير حقيقي .

وأما الثاني : فالبدل في الجمل ثابت ، قال تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٢﴾ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ ﴾ [1] .

وأما الثالث : فالعامل موجود وهو (قل) ، وقد جاء : ﴿ قُلْ أَرُونِيَ الَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِ شُرَكَاءَ ﴾ [2] .

على أني أقول : إذا ثبت مجئ البدل في الجملة سقط هذا السؤال ، إذ الجمل تارة تكون ذات محل من الإعراب ، وتارة لا تكون ذات محل ، فتكون المبدلة بحسب المبدل منها ، ألا ترى إلى مجئ البدل في الآية في جملة الصلة ولا محل لها من الإعراب قطعاً ، ويحمل قولهم : " البدل على نية تكرار العامل " على أنه مخصوص بالمعربات لفظاً أو تقديراً أو محلاً . فإن قلت : البدل من جملة التوابع فيلزم أن يكون له إعراب إذ التابع ماكان ثانياً بإعراب سابقه من جهة واحدة . قلت : والعطف أيضاً من جملة التوابع ، ولا شك أن الجملة الثانية من قولك : جاء زيد وأكرمته معطوفة على الأولى وهي مستأنفة لا محل لها ، فما كان جواباً لهم عن مثل هذا فهو جوابنا عما قلت . وقول أبي حيان : وإنما (أروني) معترض ، أو المسألة من باب التنازع ، فيه نظر

---

[1] - سورة الشعراء : الآيتان (١٣٢) ، (١٣٣) .

[2] - سورة سبأ : الآية (٢٧) .

بالنسبة إلى الشق الثاني ، إذ ليس بين العاملين ارتباط فتنازعا " [١] .

المناقشة والترجيح :

إذا جاء (أرأيت) بمعنى أخبرني نصب مفعولين ، أولهما : منصوب وجوباً والثاني مشتمل على استفهام ، من نحو : أرأيت زيداً ما صنع ؟

فـ " زيداً " مفعول أول منصوب ولا يجوز رفعه ، و " ما صنع " في موضع المفعول الثاني ، فلا يجوز أن يعلق الفعل وهذا مذهب سيبويه [٢] .

وقد انتقد كثير من النحاة سيبويه واعترضوا عليه ، وقالوا : كثيراً ما يعلق (أرأيت) واستدلوا على ذلك بأدلة من السماع [٣] .

أما تخريج الآية السابقة فقد خرجها الزمخشري بأن (أرأيتم) بمعنى (أخبروني) و (شركاءكم) مفعول أول ، و (ماذا خلقوا) مفعول ثان ، وجملة (أروني) بدل من (أرأيتم) . ورده أبو حيان كما بينا سابقاً .

وعنده أن (أروني) جملة اعتراضية ، أو أن المسألة من باب التنازع فيكون (ماذا خلقوا) توارد عليه ، (أروني) و (أرأيتم) ، وأعمل الثاني على مذهب البصريين .

ويبدو أن الدماميني يوافق الزمخشري فيما قال ، ورد على أبي حيان بأن الاستفهام ليس على حقيقته بل خرج إلى معنى التوبيخ .

---

[١] - تعليق الفرائد : ج١ وورقة ١٥٤ .

[٢] - ينظر الكتاب : ٢ / ٢٣٩ - ١٤٠ (ت . هارون) .

[٣] - ينظر تفصيل ذلك في التذييل : ج٢ وورقة ٩٩ ، ١٠٠ ، والبحر المحيط : ٤ / ١٢٩ وما بعدها ، والهمع: ٢ / ٢٣٧ .

وما ذكره الدماميني يؤيده سياق الآية فليس الغرض من السؤال الاستفهام الحقيقي بل هو توبيخ وتقريع لهم ؛ ليزدادوا حسرة وألماً . وهذا أسلوب معروف من أساليب البلاغة التي يزخر بها القرآن الكريم .

أما قول أبي حيان إن البدل في الجمل لم يعهد في لسانهم ، فيرده أن ذلك ثابت ومن أمثلته :

قوله تعالى : ﴿ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا ﴾ [1] .

وقوله تعالى : ﴿ إِنِّى جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓا۟ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴾ [2] بكسر (إن) وكقول الشاعر [3] :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنا وَإِلاَّ فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

فقوله : (لا تُقِيمَنَّ عندنا) بدل من قوله (ارْحَلْ) ، وليس توكيداً له لأنه ليس بلفظه ولا بمعناه [4] .

ومفهوم سياق الآية يوضح أن تقدير الكلام : " قل أرأيتم " كما ذكر الدماميني.

أما قول أبي حيان إن المسألة من باب التنازع فهذا فيه نظر كما قال الدماميني؛ لأنه يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينها ارتباط بأحد أمور ثلاثة :

---

١ - سورة يس : الآيتان : (٢٠) و (٢١) .

٢ - سورة المؤمنون : الآية (١١١) قرأيها حمزة والكسائي ونافع ، ينظر : السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٤٤٩ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري : ٢ / ٩٦١ .

٣ - لم ينسب . ينظر : المغني : ٥٥٧ ، التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ١٦٢ ، شرح الأشموني : ٣ / ١٣٢ ، ومعجم شواهد العربية : ٣٣٢ .

٤ - ينظر روح المعاني : ٢٢ / ٢٠٢ .

١- أن يعطف أحدهما على الآخر بحرف من حروف العطف .

٢- كون أولهما عاملاً في ثانيهما .

٣- أن يكون ثاني العاملين جواباً للأول .

وليس بين (أرأيتم) و (أروني) شيئاً من تلك الأمور . ويظهر لي أن اعتبار جملة (أروني) اعتراضية – كما ذهب أبو حيان – وجه مقبول .

ومِنَ النُّحاة مَنْ يرى أَنَّ جملة (ماذا خلقوا) لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها [1] على اعتبار أن (أرأيت) التي بمعنى (أخبرني) لا تنصب إلا مفعولاً واحداً .

[1] – ينظر شرح الكافية للرضي : ٢ / ٢٨٢ .

" هل يشترط لإلحاق القول بالظن أن يكون القول فعلاً مضارعاً حالياً أو لا "

ذهب ابن مالك إلى أن أكثر العرب يشترطون في القول الملحق بالظن كونه مضارعاً مقصوداً به الحال ، فقال :

" وهذا الاستعمال عند غير بني سُلَيم لا يكون إلا في المضارع ، المسند إلى المخاطب ، مقصوداً به الحال ، بعد استفهام متصل ، نحو قول الراجز " [١] :

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا ... يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

ومثله قولُ عمرو بن معد يكرب [٢] .

عَلَامَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي ... إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعُنْ إِذَا الخَيْلِ كَرَّتِ " [٣]

ونازعه أبو حيان بقوله :

" ولم يذكر هذا الشرط غيره فيما أعلم ، بل الظاهر من حيث شرط الاستفهام أنه يكون مستقبلاً ، ألا ترى إلى قوله [٤] :

---

١ - هو هدبة بن خشرم العذري ، ينظر : شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل : ١ / ٤٠٧ ، الهمع : ٢ / ٢٤٦ ، الدرر : ٢ / ٢٧٣ ، ومعجم شواهد العربية : ٥٣٤ .

القلص : جمع " قلوص " وهي الإبل الشابة ، أو الباقية على السير ، أو أول ما يركب من إناثها إلى أن تثنى، ينظر : القاموس المحيط مادة (قلص) : ص٨١١ " رواسما " : مأخوذ من " الرسيم " وهو ضرب من سير الإبل سريع مؤثر في الأرض ، ينظر القاموس المحيط مادة (رسم) ص (١٤٣٨) .

٢ - ينظر : أوضح المسالك لابن هشام : ٢ / ٧٦ ، الهمع : ٢ / ٢٤٦ ، الدرر : ٢ / ٢٧٤ ، معجم شواهد العربية : ٧٢ . أطعن " بضم العين " إذا كان بالرمح ، و " طعن " بفتح العين " بالقول، ينظر اللسان مادة (طعن) ج١٣ ، ص (٢٦٦) .

٣ - شرح التسهيل : ٢ / ٩٥ .

٤ - البيت لعمر بن أبي ربيعة المخزومي ، ينظر الكتاب : ١ / ١٢٤ ، المقتضب : ٣٤٩/٢ ، تحصيل عين الذهب للشنتمري : ١١٢ ، شرح التسهيل للمرادي : ١ / ٤٩٨ ، معجم شواهد العربية : ٣٨٧ .

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ   فمَتَى تَقُـولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا ؟

فليس المعنى على الاستفهام عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه وإنما هو استفهام عن وقوع ظنه ، لا استفهام عن الظن في الحال " [١] .

ولم يوافق الدماميني أبا حيان فرد بقوله :

" وتبعه الشارح [٢] مقتصراً على كلامه ، ولقائل أن يقول : لا نسلم تعلق (متى) بـ (تقول) بل هي متعلقة بقوله " تجمعنا " ، فالمستقبل هو " الجمع " والظن حال وليس المراد : متى تظن في المستقبل أن الدار تجمعنا ؟ فإن قيل : المسئول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام ، فالجواب : أن ذلك في " الهمزة " و " أم " و " هل " على ما فيه - كما سيأتي إن شاء الله تعالى - لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب ، فأما الأسماء فإنها ترتبط بعواملها أو معمولاتها فذاك هو المسئول عنه ، ثم لا فرق بين الاستفهام عن الفعل والاستفهام عن الفاعل والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو : أتقول زيداً قائماً و " من تقول أخاه قائماً " [٣] .

المناقشة والترجيح :

ذهب عامة النحويين إلى أن (القول) يجري مجرى (الظن) بشروط أربعة [٤] : أن يكون الفعل مضارعاً ، للمخاطب ، وأن يسبق باستفهام ، وألا يفصل بينهما بغير ظرف أو . مجرور أو، معمول الفعل .

---

١ - التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ١٠٦ .

٢ - يقصد : المرادي .

٣ - تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٥٦ .

٤ - ينظر الكتاب : ١ / ١٢٢ وما بعدها ، وشرح ابن عقيل على الألفية : ١ / ٤٠٦ ، ٤٠٧ .

ولعل مراد ابن مالك بالمضارع الحال هنا هو ألا يراد بـه الماضي نحـو : ألم أقـل الدار تجمعنا ، وذكر قول الشاعر [١] :

أَبَعْدَ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَــــةً   شَمْلِي بهم أَمْ دوامُ البعْدِ مَحْتُومَـا

والمعنى هنا على الاستقبال واضح ، وعلى هذا فالشروط أربعة كما قالوا جميعـاً وماقاله أبو حيان بأن ابن مالك ذكر هـذا الشرط وحده دون غيره وهـو (المضـارع الحال) غير متجه .

١ - غير معلوم ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك :٢/٩٦.

الخلاف حول سبب تأنيث الفعل في قوله تعالى : " ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا "

يعلل أبو حيان تأنيث الفعل في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ .. ﴾ [١] بقوله :

" ومن قرأ (ثم لم تكن) بالتاء (فتنتهم) بالنصب ، فالأحسن أن يقدر (إلا أن قالوا) مؤنثاً ، أي : ثم لم تكن فتنتهم إلا مقالتهم ، وقيل : ساغ ذلك من حيث كان الفتنة في المعنى ... وقال الزمخشري : " وقرئ (تكن) بالتاء ، و (فتنَتَهم) بالنصب . وإنما أنث (أن قالوا) لوقوع الخبر مؤنثاً ، كقوله : " مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ [٢] " انتهى .

وتقدم لنا أن الأولى أن يقدر " أن قالوا " " بمؤنث ، أي : إلا مقالتهم ، وكذا قدره الزجاج بمؤنث ، أي : مقالتهم ، وتخريج الزمخشري ملفق من كلام أبي علي ، وأما (من كانت أمك) فإنه حمل اسم (كان) على معنى (مَنْ) ؛ لأَنَّ (مَنْ) لها لفظ مفرد ولها معنى بحسب ما تريد من إفراد وتثنيه وجمع وتذكير وتأنيث وليس الحمل على المعنى لمراعاة الخبر ... فليس تأنيث (كانت) لتأنيث الخبر وإنما هو للحمل على (من) حيث أردت به المؤنث ، وكأنك قلت : أَيَّةُ امرأةٍ كانَتْ أُمَّكَ " [٣] .

واعترض عليه الدماميني بقوله :

" واعتراضه بذلك غير متجه ؛ لأنه إنما كان معنى التأنيث للإخبار عنها بمؤنث وهو " أمك " ، فتأنيث الخبر سبب لتأنيث (مَنْ) وتأنيث (مَنْ) سبب لتأنيث الضمير . فتأنيث الخبر سبب السبب ، قيل : وتأنيث الفعل في هذا القسم وهو ما أسند إلى مخبر عنه بمؤنث مذهب كوفي ولا يجيزه البصريون إلا في الضرورة " [٤] .

المناقشة والترجيح :

وكلام الدماميني له وجاهته .

---

[١] – سورة الأنعام : الآية (٢٣) ، قرأ بها نافع ، وأبو عمرو وعاصم في رواية أبي بكر ينظر ، كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، ص (٢٥٥) .

[٢] – الكشاف : ٢ / ١١ .

[٣] – البحر المحيط : ٤ / ٩٩ – ١٠٠ .

[٤] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٦٠ .

الاختلاف حول الاستشهاد بالحديث الشريف

لأبي حيان موقف مشهور من الاستشهاد بالحديث الشريف فهـو لم يعتـد بـه في إثبات القواعد ؛ لذا وقف من ابن مالك موقف المعارض ، فابن مالك يجوز الاستشـهاد بالحديث ويعتد به في إثبات القواعد النحوية .

وكـان أبـو حيـان قـد سمـع الحديث بجزيـرة الأندلـس وبـلاد أفريقيـة وثغـر الإسكندرية وديار مصر والحجاز ، وكان شيخ المحدثين بـ " المدرسة المنصوريـة " حيـث انتهت إليه الرئاسة في علم العربية والفقه والحديث [١] .

وذكر في إجازته للصفدي إن من مروياته الكتب الستة ، والموطأ ، ومسند ابـن حميـد ، ومسـند الدارمـي ، ومسـند الشـافعي ، ومسـند الطيالسـي ، والمعجـم الكبـير للطبراني. والمعجم الصغير له ، وسنن الدار قطني وغير ذلك [٢] .

وكأنه حين درس الحديث وتعمق فيـه ثـم تـولى تدريسـه هدتـه معرفتـه إلى هـذا الموقف الذي اتخذه من الاستشاد بالحديث ورده على ابن مالك المعتد به .

وقد تحدث أبو حيان عن هذا الموضوع بالتفصيل في باب الجوازم فقال:

" فأما استدلاله بالأثر فنقول : قد لهج هذا المصنف في تصانيفـه بالاستدلال بمـا وقع في الحديث في إثبات القواعد الكلية في لسـان العـرب بمـا روى فيـه ، ومـا رأيـت أحـداً مـن المتقدمـين ولا المتأخرين سـلك هـذه الطريقـة غـير هـذا الرجـل ، علـى أن الواضعين الأولين لعلم النحو المستقرين الأحكام من لسان العرب والمستنبطين المقاييس كأبي عمرو ، وابن العلاء ، وعيسى بن عمر ، والخليل ، وسيبويه ، وأئمة البصريـين ،

---

١ – ينظر الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٦٧ ، شذرات الذهب : ٦ / ١٤٥ .

٢ – ينظر الوافي بالوفيات : ٥ / ٢٧٨ .

وكـ " معاذ " ، والكسائي والفراء ، وعلي بن المبارك الأحمر ، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين لم يفعلوا ، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كـ " نحاة بغداد " وأهل الأندلس وإنما كان ذلك لأمرين :

أحدهما : أن الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم فقال فيه لفظاً واحداً ، فنقل بأنواع من الألفاظ بحيث يجزم الإنسان بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقل تلك الألفاظ جميعها نحو : ما روي من قوله عليه السلام : "زَوَّجْتُكَهَا بما مَعَك مِنَ القُرْآن ، "مَلَّكْتُكَهَا بما مَعَك مِنَ القرآن " . أو غير ذلك من الألفاظ الواردة في هذه القصة .

الأمر الثاني : أنه وقع اللحن كثيراً فيما روي في الحديث ؛لأن كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ولا تعلموا لسان العرب بصناعة النحو ، فوقع اللحن في نقلهم وهم لا يعلمون ذلك ... والمصنف – رحمه الله – قد أكثر من الاستدلال بما أثر في الأثر متعقباً بزعمه على النحويين ، وما أمعن النظر في ذلك ولا صحب من له التمييز في هذا الفن ، وابن المصنف – رحمه الله – كأنه موافق لأبيه في استدلاله بما روي في الحديث فإنه يذكره على طريقة التسليم . وإنما أمعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول مبتدئ: ما بال النحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ، ولا يستدلون بما روي في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم وأضرابهما ؟ فإذا طالع ما ذكرناه أدرك السبب الذي لأجله لم يستدل النحاة بالحديث " [١] .

وقد سبق أبا حيان في منع الاستشهاد بالحديث أستاذه ابن الضائع [٢] إذ قال: " تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد

---

١ – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ١٧٦ ، ١٧٧ بتصرف يسير .

٢ – هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الكتامي الإشبيلي المعروف بابن الضائع ، لازم الشلوبين بلغ الغاية في النحو . له : شرح الجمل ، شرح كتاب سيبويه جمع فيه بين شرحي السيرافي وابن خروف باختصار ، مات سنة ٦٨٠هـ . ينظر البغية : ٢ / ٢٠٤ .

على إثبات اللغة بالحديث ، واعتمدوا في ذلك على القرآن وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه أفصح العرب " [١] .

وقد رد الدماميني قول أبي حيان ومن معه وأيد المصنف فقال :

" وقد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية على إثبات الأحكام النحوية ، وشنع أبو حيان عليه وقال : إن ما استند إليه من ذلك لا يتم له ؛ لتطرق احتمال الرواية بالمعنى إلى ما يستدل به من تلك الأحاديث ، فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لفظه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم بذلك الحجة .

وقد أجريت ذلك لبعض شيوخنا فصوب رأي ابن مالك فيما فعله من ذلك ، بناء على أن اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، وإنما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام الشرعية فالظن في ذلك كله كافٍ ، ثم إن الخلاف في جواز النقل بالمعنى إنما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم في ذلك ، وتدوين الأحاديث والأخبار بل وكثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حيث كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين الجميع في صحة الاستدلال ، ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقي حجة في بابه صحيحة . ولا يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في شيء من استدلالهم المتأخر . والله تعالى أعلم بالصواب [٢] " .

---

[١] – ينظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي : ٤٣ .

[٢] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٦٢ بتصرف يسير .

المناقشة والترجيح :

بالرغم من موقف أبي حيان المعارض للاستشهاد بالحديث نجد كثيراً من الأحاديث استشهد بها أبو حيان في كتابه " التذييل والتكميل " ، وكذلك بعض الآثار مما جعل بعضهم يعترض على أبي حيان بأنه لم يلتزم ما قاله في الرد على ابن مالك . ومن تلك الأحاديث على سبيل المثال :

١- قال صلى الله عليه وسلم [١] : " مَنْ خَرَجَ إِلَى الصَّلَاةِ لا يَنْهَزُهُ إِلَّا إِيَّاهَا " ذكره في باب الاشتغال ، واستشهد به على مجئ الضمير المنصوب موضع المرفوع [٢] .

٢- استشهد على أن " بارك " يتعدى مرة بـ " على " بقوله صلى الله عليه وسلم:[٣] " وَبارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ " [٤] .

٣- واستشهد بقوله صلى الله عليه وسلم:" لَيَنْتَهِيَنَّ أَقْوامٌ عَنْ وَدْعِهِم الجُمُعَة "[٥] . على أن (وَدَع) يأتي منه المصدر [٦] .

٤- قال صلى الله عليه وسلم : " إِنَّ الله لَعَنَ أَوْ غَضِبَ عَلَى سِبْطٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائيل"[٧] استشهد بالحديث في باب التنازع على صحة مذهب البصريين في إعمال العامل الثاني لا الأول خلافاً للكوفيين [٨] .

---

١ – الجامع الصحيح للترمذي : ٢ / ٤٩٩ .

٢ – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ١٣٩ .

٣ – جزء من حديث ورد في صحيح الإمام البخاري في كتاب الدعوات ، باب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : ٨ / ١٣ .

٤ – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ٢٠٩ .

٥ – الجامع الصغير للسيوطي : ٢ / ١١٩ .

٦ – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ٢١٢ .

٧ – ورد في صحيح مسلم ، كتاب الصيد والذبائح ص ١٥٤٦ .

٨ – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ١٧٠ .

والذي ينبغي أن يتبع في هذه المسألة هو التوسط بين الرأيين ، فمن غير القبول أن يرفض الاستشهاد بمصدر كبير من مصادر اللغة العربية وهو كلام المصطفى صلى الله عليه وسلم ، خاصة أن الله تعالى قد هيأ لحديث نبيه عليه الصلاة والسلام رجالاً مخلصين بينوا الصحيح من غيره ، فدون في الكتب بعد توثيق رواته وطرقه فلا يشك بعد ذلك في صحة تلك الأحاديث .

وقد توسط الشاطبي فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتني بنقل ألفاظها ، فقال : " وأما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ، ككتابه لهمذان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستشهاد به في العربية "[1] .

وللشيخ محمد الخضر حسين بحث نافع في هذا الموضوع بين فيه الأحاديث التي يستشهد بها من غيرها فقال :

" من الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج به في اللغة وهو ستة أنواع:

أحدها : ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته عليه الصلاة والسلام كقوله: " حَمِيَ الوَطِيسُ " ، وقوله " ماتَ حَتْفَ أَنْفِهِ " .

ثانيها : ما يروى من الأقوال التي كان يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها ، كألفاظ القنوت والتحيات ، وكثير من الأذكار والأدعية التي كان يدعو بها في أوقات خاصة .

[1] – ينظر الاقتراح : ص٤٠ ، وينظر خزانة الأدب :١ / ١٢ / ١٣ .

ثالثها : ما يروى شاهداً على أنه كان يخاطب كل قوم من العرب بلغتهم .

رابعها : الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها ، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

خامسها : الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة ، كـ " مالك بن أنس ، والشافعي " .

سادسها : ما عرف من حال رواته أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى ، مثل : ابن سيرين ، والقاسم بن محمد ، ورجاء بن حيوة ، وعلي بن المديني .

ومن الأحاديث ما لا ينبغي الاختلاف في عدم الاحتجاج به وهي الأحاديث التي لم تدون في الصدر الأول ، وإنما تروى في كتب بعض المتأخرين . والحديث الذي يصح أن تختلف الأنظار في الاستشهاد بألفاظه هو الحديث الذي دون في الصدر الأول، ولم يكن من الأنواع الستة المنبه عليها آنفاً وهو على نوعين : حديث يرد على لفظ واحد والظاهر هو صحة الاحتجاج به ، وحديث اختلفت الرواية في بعض ألفاظه وهذا يستشهد بما جاء منه في رواية مشهورة غير شاذة ، لم يغمزها بعض المحدثين بالوهم أو الغلط أو التصحيف " [١] .

[١] – ينظر مجلة مجمع اللغة العربية : ٣ / ٢٠٨ ، ٢١٠ بتصرف يسير .

" الاختلاف حول وقوع المصدر النائب عن فعله بعد (لا) الناهية "

قال ابن مالك :

" ويحذف عامل المصدر جوازاً لقرينة لفظية أو معنوية . ووجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل ، أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب أو خبر ، إنشائي أو غير إنشائي أو في توبيخ مع استعمال ودونه – وأنشد ابن مالك شاهداً على النهي قول الشاعر [١] :

قَدْ زَادَ حُزْنُكَ لَمَّا قِيلَ لَا حَزَنًا حَتَّى كَأَنَّ الَّذِي يَنْهَاكَ يُغْرِيكَا " [٢] .

فـ " حزنا " مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً تقديره : لا تحزن حزناً .

غير أن أبا حيان فسر كلام ابن مالك السابق بقوله :

" سمى – يعني : ابن مالك – هذا نهياً ويريد – والله أعلم – : أن المعنى على النهي ، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ؛ لأن (لا) التي للنهي من خصائص المضارع ولا تدخل على الاسم ، ولا يجوز أن يدعي أن فعلها محذوف وأن التقدير : لا تحزن حزناً ؛ لأن فعل (لا) التي للنهي لا يجوز حذفه .

والذي نختاره أن (لا) للنفي ودخلت على " حزن " فنفته وهو مبني على الفتح معها ونون ضرورة كما نون :

سَلَامُ اللهِ يا مَطَرٌ عليها[٣] ....

١ – لم أعثر قائله . ينظر التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ١٨٣ ، تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٨٤ .

٢ – شرح التسهيل : ٢ / ١٨٣ ، ١٨٧ .

٣ – صدر بيت للأحوص وعجزه :

" وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلَامُ . ينظر الكتاب : ٢ / ٢٠٢ ، المقتضب : ٤ / ٢١٤ ، الهمع : ٣/٤١ .

وهو نفي معناه النهي كما في قوله تعالى: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾[١]، فإنه بقي معه النهي على أحد التأويلين "[٢].

ورد الدماميني على أبي حيان بقوله :

" والاعتذار عن ذلك بناء على أن مجزومها لا يحذف بأنه قصد تفسير المعنى لا الإعراب غير ظاهر ، قال الشارح – يعني المرادي – حاكياً عن بعضهم وأظنه أبا حيان: والذي نختاره أن (لا) للنفي ، والاسم مبني معها على الفتح ونون ضرورة .

قلت – أي الدماميني – ويحتاج مع ذلك إلى أن يقال : إن هذا خبر في معنى النهي ، وكلا الأمرين خروج عن الظاهر ، لا سيما مع قول الشاعر :

.... حتى كأن الذي ينهاك يغريكا "[٣]

المناقشة والترجيح :

خرج أبو حيان : الشاهد : " لا حزنا " بأن (لا) نافية للجنس ، و " حزنا " اسمها مبني على الفتح ونون ضرورة ، والنفي في معنى النهي .

وحمل أبو حيان على ذلك التقدير حتى لا يقع في محظور وهو أن (لا) ناهية ، و (حزناً) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف وجوباً مجزوم بـ (لا) وتقديره : (لا تحزن حزناً) كما قال ابن مالك .

وقد أيد الدماميني ابن مالك ورد على أبي حيان بأن كلا الأمرين – يعني : تقدير (لا) نافية للجنس ، واسمها منون ضرورة ، وتقدير النفي بأنه خبر في معنى

---

[١] – سورة الواقعة : الآية (٧٩) .

[٢] – التذييل والتكميل : ج٢ ورقة ١٨٧ .

[٣] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ١٨٤ .

النهي – خروج عن الظاهر ؛ بدليل أن الشاعر قد صرح بأن هذا أسلوب نهي في قوله : "ينهاك" .

وما ذهب إليه أبو حيان من عدم جواز حذف الفعل المجزوم يرده : أن الفعل المضارع المجزوم بـ(لا) الناهية يصح حذفه لدليل يدل عليه، من نحو : اِنصَحْ زميلَكَ ماوجدته مستريحاً للنُّصْحِ ، منشرحاً له ، وإِلَّا فَلَا ، أي فلا تَنْصَحْهُ [1] .

كما يجب حذف المضارع بعد (لا) الناهية في حالة واحدة هي : أن ينوب عن مصدر محذوف، مؤكد ، دال على نهي ، كقولك لمن يتكلم والخطيب يخطب : سُكُوتاً لا كَلَاماً . أي : اسكُتْ سُكُوتاً لا تتكلمُ كلاماً [2] وبهذا يتجه رأي ابن مالك ومعه الدماميني .

[1] - ينظر : النحو الوافي : ٤/٤٠٩–٤١٠.

[2] - ينظر المرجع السابق : ج ٤/٤١٠.

إعراب (نصفه) من قوله تعالى ﴿ قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ۝٢ نِّصْفَهُ ﴾ (١)

ذكر أبو حيان بعض الآراء في إعراب " نصفه " وممن نقل أبو حيان عنه شيخه الأبذي قال :

" قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الأبذي (٢) : وهذا – يعني قول من استدل بالآية على جواز أن يستثني النصف – مردود ؛ لأن النصف لا يقال فيه أبداً " قليل "، فوجب أن لا يجعل بدلاً من " قليل " بل يكون مفعولاً بفعل مضمر يدل عليه ما قبله ، كأنه قال : " قم نصفه إن شئت " ، فلا يكون النصف على هذا مستثنى .

وما قاله – يعني الأبذي – فيه نظر ؛ وذلك أنه يكون قد أمره أولاً بقيام الليل إلا قليلاً فيكون أمراً بقيام أكثر الليل ، وتقدير : قم نصفه أو انقص منه قليلاً أو زد عليه ، أمر بقيام نصف الليل أو أقل منه أو أزيد ، وهو مخالف للأمر الأول ، فيلزم أن يكون ناسخاً له وليس كذلك ؛ لأنه متصل به وشرط الناسخ أن يكون الخطاب الثاني متراخياً عن الأول كما ثبت في أصول الفقه " (٣) .

وقد وافق الدماميني الأبذي ورد على أبي حيان فقال :

" وفيه – يعني في كلام أبي حيان – نظر ؛ لأن حاصل المعنى على رأي الأبذي: لا تقم الجميع وقم إما الثلثين ملازماً لذلك ، أو قم تارة النصف وتارة الثلث وتارة الثلثين ، وهذا تخيير لا نسخ ، لكن يلزم عليه تقدير " أو " " (٤) .

---

١ – سورة المزمل : الآيتان : (٢) و (٣) .

٢ – أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي ، كان نحوياً ذاكراً للخلاف في النحو ، من أحفظ أهل وقته لخلافهم ، من أهل المعرفة بكتاب سيبويه والواقفين على غوامضه ، أقرأ بمالقة ، وقرأ عليه ابن الزبير ، ثم انتقل إلى غرناطة فأقرأ بها إلى أن مات سنة (٦٨٠هـ) ينظر بغية الوعاة : ٢ / ١٩٩ .

٣ – التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ٣٥ ، وينظر البحر المحيط : ٨ / ٣٥٣ ، ٣٥٤ .

٤ – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢١٨ .

المناقشة والترجيح :

هذا الموضوع يتعلق أساساً بمسألة استثناء النصف أو ما هو أكثر ، اتفق النحويون على أنه لا يجوز أن يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه ، ولا كونه أكثر منه ، وأنه يجوز أن يكون أقل منه ، واختلفوا فيما سوى ذلك ، فأكثر النحويين على أنه لا يجوز إذا كان المستثنى قدر المستثنى منه أو أكثر ، بل يكون أقل من النصف ، وممن ذهب إلى ذلك الأبذي ؛ لذا قدر فعلا مضمراً ينصب به (نصفه) على أن مفعول به .

غير أن أبا حيان لم يرتض ذلك ؛ لأن تقدير (قم نصفه) يخالف الأمر الأول (قم الليل إلا قليلا) فبعد أن أمره بقيام أكثر الليل ، عاد فأمره بقيام نصف الليل أو أقل منه أو أزيد ، فيفهم من ذلك أن الأمر الثاني نسخ للأمر الأول وليس كذلك.

وقد بين الدماميني مراد الأبذي من ذلك أنه أمره على سبيل التخيير ، فيلزم تقدير " أو " عند النصف ، فالمعنى : قم الليل إلا قليلا أو قم نصفه " .

والذي أذهب إليه أن قول الدماميني له وجاهته ، لاسيما وأن أبا حيان لم يوضح وجه الإعراب الصحيح عنده .

ويؤيد الدماميني قول الفراء في (معاني القرآن) :

" وقوله عز وجل : " قُمِ الليلَ إلَّا قَلِيلا ، يريد : الثلث الآخر ، ثم قال : "نصفه" ، والمعنى : أو نصفه ، ثم رخص له فقال : " أو انقص منه قليلاً " من النصف إلى الثلث أو زد على النصف إلى الثلثين ، وكان هذا قبل أن تفرض الصلوات الخمس، فلما فرضت الصلاة نسخت هذا ، كما نسخت الزكاة كل الصدقة ، وشهر رمضان كل صوم " [١] .

[١] – معاني القرآن : ٣ / ١٩٦ ، وينظر الكشاف : ٤ / ١٧٥ .

"الخلاف حول تأويل التمييز الواقع مصدراً في قولهم: هو زهير شعراً "

يرى أبو حيان أن المصدر الواقع بعد خبر شبه به مبتدؤه من مثل قولهم : " هو زهير شعراً " يعرب تمييزاً ، فقال :

" ويحتمل عندي أن يكون – المصدر الواقع بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال – منصوباً على التمييز كأنه قال : أنت الكامل أدباً ؛ لأن الرجل يطلق ويراد به " الكامل " وأصله " أنت الكامل أدبه " ، حول " الكامل " إلى ضمير المبتدأ الذي يحمله الرجل ، وانتصب " أدباً " و " نبلاً " و " علماً " على التمييز ، وقوله – يعني ابن مالك : (وهو زهير شعراً) هذا هو الثاني من أقسام المصدر الذي ينقاس وقوعه حالاً ، تقول : زيد حاتم جوداً ، والأحنف حلماً ، ويوسف حسناً ، وما أشبه هذا التركيب ، يعني : مثل زهير في حال شعر وكذلك باقيها ...

ويحتمل أن يكون هذا كله منصوباً على التمييز ؛ لأنه على تقدير "مثل" محذوفة لفظاً مرادة معنى ، ضرورة أن " ذات زيد " ليست " ذات زهير " والتمييز يأتي بعد "مثل" نحو قولهم : " على التمرةِ مِثْلُهَا زُبْداً " ، وتخريج نصب هذه على التمييز أظهر من نصبه على الحال ، وقد نصوا على أنه تمييز في قولك : زيدٌ القمرُ حُسناً ، وثوبُكَ السِّلْقُ [1] خضْرة ... " [2] .

وقد اعترض الدماميني عليه قائلاً :

" قلت : وفيه نظر ؛ لأنك إذا قلت : " على التمرةِ مثلُها زُبْداً " فـ " المِثْل " هو نفس الزُّبد ، وفي قولك : " هو مثلُ زهيرٍ شعراً " ليس المثل نفس الشعر ، فالأظهر تخريجه على التمييز كما في المثال الأول على تأويل المخبر به بالكامل شعراً " أي شعرُه" وكذا إلى آخرة [3] " .

---

[1] – السِّلْقُ : نبت له ورق طوال وأصل ذاهب في الأرض ، ينظر : اللسان مادة (سلق) ج١٠ ص١٦٢.

[2] – التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ٧١ .

[3] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٣١ .

المناقشة والترجيح :

اعترض الدماميني على أبي حيان في تخريجه للمثال : " وهو زهير شعراً " ، حيث أعرب " شِعْراً " تمييزاً على تقدير " مثل " محذوفة لفظاً مرادة معنى لكن الدماميني خالفه في التقدير ؛ لأن " المثل " ليس نفس الشعر ، فخرجه على التمييز على تأويل المخبر به والتقدير : " هو الكاملُ شِعْراً " ، فهو فاعل في المعنى أي (الكامل شعره) .

واعتراض الدماميني له وجاهته ، ويؤيِّدُه قولُ الرضي :

" قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتي بعد اسم مراد به الكمال نحو : " أنت الرجل علماً " أنت الكامل في الرجولة عِلماً " ، ومثله : " هو زهيرشِعْراً " ، وكونه حالاً رأي الخليل ، وقال أحمد بن يحيى : هو مصدر أي : أنت العالم علماً . والذي أرى أن المصدر في مثله تمييز ؛ لأنه فاعل في المعنى أي : أنت الكامل علماً أي : علمه ، وهو الكامل شعراً أي : شعره ، والدليل عليه أنك تقول : هو قارونُ كَنْزاً ، والخليلُ عَرُوضاً ، وسيبويهِ نَحْواً ، وهذه ليست بأحوالٍ ولا مصادر [١] " .

---

[١] – شرح الكافية للرضي : ١ / ٢١٠ .

" هل إضافة (مثل) محضة أو غير محضة "

ذهب أبو حيان إلى أن إضافة (مثل) غير محضة .

فقال : " ولم يتعرض المصنف في الأصل لتقديم الحال على المجرور بالإضافة ، وذكر ذلك في الشرح فقال ما معناه : " إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف نحو : هذا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتُوتاً الآنَ أَوْ غَداً ؛ لأن الإضافة في نية الانفصال فلا يعتد بها ، وإنْ كانت محضة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع [1] ؛ لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول " [2] .

ثم يرد عليه أبو حيان قائلاً :

" وفي كلامه هذا تعقب في موضعين ، أحدهما قوله : إن كانت الإضافة غير محضة جاز تقديم الحال على المضاف " ، وليس كل ما إضافته غير محضة يجوز تقديم الحال فيه على المضاف نحو " هذا مثلُ هندٍ ضاحكةً " [3] .

وقد رد عليه الدماميني بقوله :

" واعترض أبو حيان بأنه يرد على تعميمه نحو : هذا مثلك متكلماً . قلت : وأقره تلميذه الشارح – يعني به المرادي – وهو سهو ، فإن الإضافة في " مثلك " محضة ، وليست كلُّ إضافة لا تعرِّفُ غيرَ محضة ، بل غير المحضة هي التي في تقدير

---

[1] – في المخطوطة : " وإن كانت الإضافة غير محضة لم يجز تقديم صاحب الحال " والصواب : حذف " غير " و " صاحب " .

[2] – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٣٣٥ .

[3] – التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ٧٧ .

الانفصال وهو في " مثلك " مفقود [١] " .

المناقشة والترجيح :

ومن المناسب أنْ أُبيّنَ معنى كلّ من الإضافة المعنوية والإضافة اللفظية فالإضافة المعنوية : هي التي يكون ثم حرف إضافة مقدر يوصل معنى ما قبله إلى ما بعده ، وهذه الإضافة هي التي تفيد التعريف والتخصيص وتسمى المحضة أي : الخالصة بكون المعنى فيها موافقاً للفظ [٢] .

أما الإضافة اللفظية : فهي أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك، فقد أفادت أمراً لفظياً وهو التخفيف أو رفع القبح وتسمى غير محضة ؛ لأنها في تقدير الانفصال ، ويدخل تحت هذا النوع : اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة [٣].

والمسألة مختلف فيها بين النحاة :

فسيبويه [٤] والمبرد [٥] يقولان : إنَّ إضافة (مِثْل) وأخواتها من الألفاظ المبهمة التي لم تستفد التعريف من المضاف إليه المعرفة غير محضة ، وهو ما ذهب إليه أبو حيان وابن عصفور [٦] والسيوطي في الهمع [٧] .

أما ابن مالك [٨] وتبعه الدماميني ، وكذلك ابن هشام [٩] فالمِثْل عندهم من

١ – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٣٣ .

٢ – ينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ١١٨ .

٣ – ينظر شرح ابن يعيش : ٢ / ١١٩ ، وأوضح المسالك : ٣ / ٨٧ ، ٨٩ .

٤ – ينظر الكتاب : ١ / ٤٢٧ .

٥ – ينظر المقتضب : ٤ / ٢٨٩ .

٦ – شرح جمل الزجاجي : ٢ / ٧٢ وما بعدها .

٧ – الهمع : ٤ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

٨ – شرح التسهيل : ٣ / ٢٢٥ – ٢٢٦ .

٩ – أوضح المسالك : ٣ / ٨٧ .

قبيل الإضافة المعنوية المحضة التي تفيد التخصيص وإن كانت لا تفيد التعيين .

وهذه الألفاظ الموغلة في الإبهام نكرات لا تكتسب تعريفاً ، لأنها أشبهت اسم الفاعل الذي بمعنى الحال ، ألا ترى أن (غيرك) و (مثلك) بمنزلة (مغايرك) و (مشابهك) [١] .

وزعم أبو بكر بن السراج أن هذه الأسماء لا تكون نكرة أبداً بل تكون حسب المعنى ، فإن كان المغاير أو المماثل أكثر من شخص واحد كانت نكرة نحو : مَرَرْتُ برجلٍ مثلِكَ وغيرِكَ وشِبْهِكَ : ألا ترى أنّ (غيرك) و (شبهك) و (مثلك) لا ينحصر كثيره ، وإن كان المغاير أو المماثل أو المشابه واحداً كانت معرفة نحو : الساكن غير المتحرك ، ألا ترى أن غير المتحرك شيء واحد هو الساكن [٢] .

وقد تأتي (مِثْل) مَعْرِفة قال سيبويه :

" وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التي صارت صفة للنكرة ، قد يجوز فيهن كُلِّهِنّ أنْ يكنّ معرفةً ، وذلك معروفٌ في كلام العرب . يدلك على ذلك أنه يجوز لك أن تقول : مررت بعبد الله ضاربك ، فجعلت ضاربك بمنزلة صاحبك ، وزعم يونس أنه يقول : مررت بزيد مثلك ، إذا أرادوا مررْتُ بزيدٍ المعروفِ بِشَبِهِكَ، فتجعل (مثلَكَ) معرفة . ويدلك على ذلك قوله : هذَا مثلُكَ قائماً ، كأنه قال : هذا أخوكَ قائماً [٣] " .

فالمسألة فيها تفصيل وخلاف بين النحاة .

١ – ينظر المقتضب : ٤ / ٢٨٩ ، وشرح ابن يعيش : ٢ / ١٢٥ ، ١٢٦ .

٢ – ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٧٣ ، وقد رد ابن عصفور قول ابن السراج .

٣ – الكتاب : ١ / ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، وينظر المقتضب : ٤ / ٢٨٧ ، وشرح ابن يعيش : ٢ / ١٢٦ .

" واو الحال هل هي عاطفة في الأصل أو لا "

قال أبو حيان :

" وواو الحال هـذه ليست عاطفة ولا أصلها العطـف ، خلافاً لمن زعم من المتأخرين أنها عاطفة كـ " واو " " رُبَّ " ، قال : ويدل ذاك أنّ " أَوْ " لا يصح دخولها عليها ، قال تعالى : ﴿أَوْهُمْ قَآئِلُونَ﴾ [1] ، فلو قلت : " أووهم قائلون " لم يجز ، فلو كانت خلاف العاطفة لم يمتنع ذلك فهي كـ "واو " رب " لا يجوز دخول حرف العطف عليها " [2] .

قال الدماميني :

" فأما ما أدعوه من أنها ليست عاطفة فأمر ظاهر لا شك فيه ، وأما أنها ليس أصلها العطف فمنظور فيه ، وكأنه - والله أعلم - يرى بالذي زعم أنها عاطفة الزمخشري [3] فإنه ذكر في قوله تعالى :﴿بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾أن الواو حذفت من " أوهم قائلون " استثقالاً لاجتماع حرفي عطف ؛ لأن " واو الحال " هي " واو " العطف " استعيرت للتوكيد ، ورده أبو حيان [4] بأنها لو كانت للعطف للزم أن لا تقع إلا بعد ما يصلح أن يكون حالاً وليس كذلك ، بل تقع حيث لا يكون ما قبلها حالاً نحو : جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ فـ " جاء زيدٌ " لا يمكن أن يكون حالاً . هذا كلامه - أي كلام أبي حيان ، وهو - رحمه الله - ظاهري ، فوقف عند ظاهر قول الزمخشري ؛ لأن " واوَ الحال " هي " واو العطف " ، واعترض على قوله : " استعيرت للتوكيد "

---

[1] - سورة الأعراف : آية (٤) .

[2] - التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ٦٥ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٣٦٥ .

[3] - الكشاف : ٢ / ٦٧ .

[4] - في البحر المحيط : ٤ / ٢٦٩ .

فإنه قاضٍ بأن مراده ليست عاطفة في كونها للحال ، وإنما مراده أن أصلها العطف واستعيرت للربط ، ويدل على أن هذا مراده قوله [١] في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَصَابَهُ ٱلْكِبَرُ﴾ [٢] هذه الواو " واو الحال " وليست " واو العطف " ، ووقف أيضاً عند ظاهر قوله : استثقالاً لاجتماع حرفي عطف ، وإنما مراده في الصورة جمعاً بين كلاميه " [٣] .

المناقشة والترجيح :

ذهب أبو حيان إلى أن " واو الحال " مغايرة " واو العطف " بكل حال ، فليست عاطفة ولا أصلها العطف ، ويوافقه الدماميني في أن " واو الحال " ليست عاطفة ، لكنه يخالفه في أن أصلها العطف .

الذين قالوا : إن واوَ الحال هي واو العطف نظروا إلى أن الحال لابد لها من صاحب ، ومقارنة الحال لصاحبها جمعٌ ، والواو العاطفة هي مفيدة لمطلق الجمع ، والجمع لغة : المصاحبة ، وإلى ذلك نظر مَنْ سمّى واو الحال عاطفة وهذا يؤيد قول الزمخشري ومعه الدماميني، ومن العلماء من ألف كتباً في حروف المعاني من أمثال : الرماني [٤] ، والهروي [٥] ، والمرادي [٦] ، واعتبر كل منهم " واو الحال " قسماً من أقسام حرف " الواو " .

غير أن الخلاف في هذه المسألة خلاف لفظي لا طائل من ورائه .

[١] – يعني الزمخشري في الكشاف : ١ / ٣٩٦ .

[٢] – سورة البقرة : آية (٢٦٦) .

[٣] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٤١ .

[٤] – في كتابه " معاني الحروف " ينظر ص ٦٠ ، ٦١ .

[٥] – في كتابه " الأزهية في علم الحروف " ينظر ص ٢٣٣ .

[٦] – في كتابه : " الجنى الداني في حروف المعاني " ص ١٦٤ ، وينظر مغني اللبيب : ٤٧٠ ، ٤٧١ .

هل بنت العرب فعلاً يتضمن معنى " أفعل التفضيل " ؟

ذهب ابن مالك إلى جواز جر التمييز بـ (من) إن لم يكن التمييز عدداً ولا فاعلاً في المعنى فقال :

ويجوز إظهار (مِنْ) مع ما ذكر في هذا الفصل إن لم يميز عدداً ولم يكنْ فاعلَ المعنى ، ومثل لذلك بقوله :

" وليس له أن يفعل ذلك في مُميِّز العدد نحو : " أَحَدَ عَشَر ديناراً " وعشرين ديناراً " ولا فيما هو فاعل في المعنى نحو : " زيدٌ أكثرُ مالاً " " وطَيِّبٌ نفساً " بتفجير أرضه عيوناً " [1] .

وقد اعترض عليه أبو حيان فقال :

" وهذا بناء منه على ما قدّر مِنْ أنَّ التمييز في هذه المُثُل ونحوها تمييزُ مفرد لا تمييز جملة ، وسنبين في الفصل بعد هذا أنّ مِثْل هذا مندرجٌ تحت تمييز الجملة لا تحت تمييز المفرد ، وفي كلامه مناقشتان :

إحداهما : أنّ قولَه : " فاعلَ المعنى " ليس بجيد لأنَّ مِنْ مُثُلِه " أَفْعل التفضيل " ، فإذا قلت : زيدٌ أكثرُ مالاً وأحسنُ وجهاً فـ " مالاً " و " وجهًا " ليسا فاعلين في المعنى إذ لا يتقدر بـ " كَثُر مالُـهُ " ولا "يحسُنَ وَجْهُهُ" ؛ لأنَّ " كَثُرَ " يدل على مطلق الكثرة وكذلك " حَسُن " ، و " أَكْثر " و " أَحْسَن " يدلان على الأكثرية والأحسنية ولم يَبْنِ العربُ فِعْلاً يدل على هذا المعنى ، فليس لنا لفظ فِعْل يتضمن معنى " أَفْعَل التفضيل" فلا يصح أن يقال : إِنَّه فاعلُ المعنى إذ لا فعل له ، وكذلك ذهب بعض النحويين أن هذا التمييز غير منقول لا مِن فاعل ولا مفعول وسيأتي إن شاء الله .

[1] – شرح التسهيل : ٢ / ٣٨٢ ، ٣٨٣ .

المناقشة الثانية : أن من مثل المصنف في شرحه " هو مسرور قلباً [١] " و " قلباً " ليس فاعلاً فعلى ظاهر كلامه يجوز أن يدخل عليه " من " ولا يجوز ذلك ، و " قلباً " من مفعول لم يسم فاعله ، لكنه يكون قد عنى : " ولم يكن فاعل المعنى ولا نائباً عنه[٢]" .

وقد رد عليه الدماميني بقوله :

" وفيه نظر ؛ لأن الأفضلية [٣] منسوبة إليه بالحقيقة ، وليس المراد تقديره بالفعل ، أما الثاني : فالمنصوب فيه مفعول في المعنى لا فاعل ، وإطلاق الفاعل عليه ليس من رأي المصنف ، وإنما هو رأي الزمخشري [٤] " [٥] .

المناقشة والترجيح :

يرى أبو حيان أن التمييز من قولهم : " زيدٌ أكثرُ مالاً " ليس فاعلاً في المعنى ؛ لأن (أفعل التفضيل) ليس فعلا ولم تبن العرب فعلاً يدل على معنى التفضيل وهو الأكثرية ، وأصل الكلام عنده " مال زيد أكثر " فـ " مالاً " محول عن مبتدأ ، ثم حول المضاف وجعل تمييزاً ، وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه ، وفي هذه الحالة يجئ التمييز محولاً عن المبتدأ [٦] .

أمّا ابنُ مالك فإنه يُقدِّر له فِعْلاً فيقول :" زيدٌ كَثُرَ مالُه " ، فالتمييز في هذه الحالة محول عن الفاعل ، ومع أنَّ (كَثُر) لا يؤدي المعنى الأصلي لصيغة التفضيل . غير أن

---

١ – ولم يمثل به ابن مالك في شرح التسهيل .

٢ – التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ١١٠ .

٣ – في المخطوطة : " الأفعلية " .

٤ – يرى الزمخشري أن نائب الفاعل من قبيل الفاعل ؛ لذلك لم يعقد له باباً في المفصل .

٥ – تعليق الفرائد : ج١ ، ورقة ٢٥٠ .

٦ – ينظر شرح التصريح بمضمون التوضيح : ١ / ٣٩٩ .

المراد من التفضيل معروف من السياق وهو أنه كَثُر كثرة زائدة ، فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل ، أو أَنَّ فوات معنى التفضيل غير ضار ؛ إذ لا يجب بقاؤه في الفعل الموضوع مكان أفعل التفضيل [1] .

غير أَنَّ الدماميني له رأي آخر وهو أَنَّ الأفضليّة تنسب إلى التمييز على الحقيقة فالأصل : زيدٌ أكثرُ مالُه ، فـ " ماله " فاعل في الصناعة لأفعل التفضيل ، فيكون التمييز في هذه الحالة محولاً عن الفاعل في الصناعة ، وإن كان (أَفْعَل التفضيل) يرفع الظاهر قليلاً [2] . وكل تلك الآراء جائزة .

والأقرب عندي هو رأي أبي حيان ؛ لأنَّ تقديرَ فِعْلٍ مكانَ أَفْعَلِ التفضيلِ لا يؤدي معنى التفضيل .

[1] – ينظر حاشية الصبان : ٢ / ١٩٨ .

[2] – السابق : ٢ / ١٩٩ .

الخلاف حول مراد ابن مالك من قوله :"مالم يظهر العاطف" عند حديثه عن الأعداد المركبة"

قال ابن مالك :

" وقد تجعل العشرة مع النيف اسماً واحداً أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما ، ونبهت بقولي : " ما لم يَظْهَرِ العاطفُ " على أنَّ ظهورَ العاطفِ مانعٌ من البناء والتركيب ، ومنه قولُ الشاعر " [١] .

كَأَنَّ بِهَا البدْرَ ابْنَ عَشْرٍ وأَرْبَعٍ   إِذَا هَبَواتُ الصَّيفِ عَنْهُ تَجلَّتِ " [٢] .

واعترض عليه أبو حيان فقال :

" وقوله : ما لم يظهر العاطف " ظاهره أنه يقال : عندي خمسةٌ وعشرةٌ فيمتنع إذ ذاك البناء والتركيب ، وقال المصنف في الشرح :

ومنه – يعني من العطف المانع من البناء والتركيب – قال الشاعر :

كَأَنَّ بها البَدْرَ ابْنَ عَشْرٍ وأَرْبَعِ   .... البيت

وهذا التركيب الذي في الشعر مخالف لتركيب " أربع وعشر " بتقديم النيف على عشرة فلا يصح الاستدلال به على التركيب ، وإن كانت العرب فكت التركيب وردت ذلك في الأصل فينبغي أن يكون في كل واحد من النيف والعشر " تاء التأنيث" للمذكر وإسقاطها منها للمؤنث " وما أظن العرب تكلمت بمثل : عندي خمسةٌ وعَشْرةٌ رجلاً ، ولا عندي خمسٌ وعَشْرٌ أَمةً " [٣] .

---

[١] – لم يعرف قائله ، ينظر : المساعد : ٢ / ٧٨ ، شفاء العليل في شرح التسهيل : ٢ / ٥٦٦ ، الهمع : ٥ / ٣١٠ . الدرر : ١٩٧/٦ ، ١٩٨ .

[٢] – شرح التسهيل : ٢ / ٤٠٠ ، ٤٠١ .

[٣] – التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ١٢٥ ، وينظر الارتشاف ، ١ / ٣٦٥ .

ويرد الدماميني كلام أبي حيان بقوله :

" وزعم أبو حيان أنه لا يظهر العاطف إلا مع تقدم العقد كالبيت المذكور ، وليس كذلك فقد أنشد ابن الشجري في أمالية [١] لعمر بن أبي ربيعة [٢] .

وَقَمَرٌ بَدَا ابْنَ خَمْسٍ وَعَشْرٍ ثُمَّ قَالَتْ لَهُ الفَتَاتَانِ قُومَا " [٣]

المناقشة والترجيح :

أنكر أبو حيان أن تقول العرب: عندي خمسةٌ وعشرةٌ رجلا، وخمسٌ وعشرٌ أمةً بفك التركيب تقدم النيف أم تأخر .

ولكن الدماميني فهم كلام أبي حيان بأن العاطف لا يظهر إلا مع تقدم العقد ، وليس كذلك كما بينا آنفاً .

ومن المعروف أن الأعداد المركبة بنيت لتضمنها معنى الحرف ، فإذا قلت : خمسة عشر فكأنك قلت : خمسة وعشر فحذفت الواو وجعل الاسمان اسماً واحداً اختصاراً [٤] .

وهذا ما قصده ابن مالك ، ويؤيّده ناظرُ الجَيْشِ الذي رَدَّ على أبي حيان بقوله: " والجواب : أَنَّ مراد المصنف أنه إذا لم يحصل تركيب امتنع البناء سواء كان النيف مقدماً أو مؤخراً ، والحق أنه لا حاجة إلى قول المصنف : " ما لم يَظْهَرِ العاطفُ " ؛ لأن

---

[١] – ينظر أمالي ابن الشجري : ٣ / ٨٧ ، ووزن البيت مكسور/وصوابه ما جاء في رواية ابن الشجري في أماليه:

وَقُمَيْرٌ بَدَا ابْنَ خَمْسٍ وعِشْـ ـرِينَ له قالت الفتاتان قُومَا

والألف التي في (قوما) ليست ألف التثنية ، وإنما هي الألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة .

[٢] – ينظر ديوانه : (٢٣٤) ، سر صناعة الإعراب لابن جني : ٢ / ٧٦٩ ، الدرر : ٦ / ١٩٨ .

[٣] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٥٦ .

[٤] – ينظر شرح ابن يعيش : ٦ / ٢٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٣٣ .

الإعراب في هاتين الكلمتين هو الأصل ولا تبنيان إلا إذا جعلتا اسماً واحداً ، وذلك لا يتصور فيهما إلا مع التركيب وحرف العطف لا تركيب معه ، فإذا فقد التركيب امتنع البناء لزوال موجبه وعادات الكلمتان إلى أصلهما من الإعراب " [١] .

وعليه فلا نسلم لأبي حيان اعتراضه على المصنف ، وكذلك لا نسلم للدماميني اعتراضه على أبي حيان .

١ - تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ٢ / ٣٦٢ ، إعداد إبراهيم العجمي " رسالة دكتوراه " .

" الاختلاف حول (إحدى) إذا أضيفت إلى أسماء الأجناس "

هل تفيد المدح أو لا ؟

يرى أبو حيان أن (إحدى) تفيد المدح سواء أضيفت إلى اسم جنس أو غيره فقال عند تفسير قوله تعالى : ﴿ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ﴾ [1].

" أي من واحدة مهتدية من الأمم ، أو من الأمة التي يقال فيها إحدى الأمم ، تفضيلاً لها على غيرها كما قالوا : هو أَحد الأَحَدِين ، وهو أَحَدُ الأَحَد يريد التفضيل في الدهاء والعقل بحيث لا نظير له . وقال الشاعر [2] :

حَتَّى اسْتَثَارُوا فِي أَحَدِ الإِحْدِ ... لَيْثاً هِزَبْراً فِي سِلَاحٍ مُعْدِ " [3]

وقد رد عليه الدماميني بقوله :

" وفيما قال هو – يعني أبا حيان – والزمخشري [4] نظر ؛ لأن اللفظ الذي ثبت استعماله للمدح " أحد " و " إحدى " مضافين إلى الجمع من لفظهما ، واستعملوا أيضاً ذلك في المضاف إلى الوصف كقولك : هو أحدُ العلماءِ ، أما في أسماء الأجناس مثل " الأمم " ففيه نظر ويحتاج إلى نقل ، وقد ظهر أن تمثيل أبي حيان بالبيت ليس طبق الذي في الآية الكريمة ، ثم قوله : وهو إِحْدَى الإِحَدِ ما يشير إلى أن هذا

---

[1] – سورة فاطر : الآية (٤٢) .

[2] – البيتان من الرجز وقائلهما المدار بن سعيد الفقعسي ، ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٤٠٥ . وروايته :

" حَتَّى اسْتَثَارُوا بِيَ إِحْدَى الإِحَدِ ... لَيْثاً هِزَبْراً ذا سِلاحٍ مُعْتَدِ .

ينظر : التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ١٢٩ ، المساعد : ٨٥/٢ ، اللسان مادة (وحد) ٣ / ٤٥٢ . الخزانة : ٧ / ٣٥١ ، روح المعاني للألوسي : ٢٢ / ٢٠٥ .

[3] – البحر المحيط : ٧ / ٣٠٤ .

[4] – في الكشاف : ٣ / ٣١٢ .

اللفظ خاص بالمؤنث كما أنَّ هو أَحَد الأَحَدِين خاص بالمذكر ، وهو مخالف لما في التسهيل ، فإن قلت : كيف يحمل " إِحْدَى الإِحَد " مع أنه للمؤنث على المذكر فيقال: هو إِحْدَى الإِحَد ؟ قلت : لأنَّ المراد بها داهيةٌ واحدةٌ من الدواهي ، ومثله يحمل على المذكر فتقول : هو داهية من الدَّواهي ، وأَحَد الأَحَدِين المراد به : إِحْدَى الدواهي ، ولكنهم يجمعون ما يستعظمون جمع العاقل وإن لم يكن عاقلاً ، فمن قال : هو أَحَد الأَحَدِين فقد راعى مطابقة لفظ (هو) ، فلذلك ذكر اللفظين جميعاً ، ومن قال : أَحَد الإِحَد راعى المعنى ، كما تقول : هو واحدة الدواهي ؛ فلذلك أتى بـ "إحدى" لأنَّ ألفها إمَّا للتأنيث أو للإلحاق ، ولكنها تشبه في اللفظ ألف التأنيث ، وأضافها إلى جمع المؤنث وهو " الإِحَد " بالكسر أو بالضم كما مر "[١] .

المناقشة والترجيح :

رد الدماميني على أبي حيان والزمخشري بأن الذي ثبت استعماله للمدح (أَحَد) و (إِحْدَى) مضافين إلى جمع من لفظهما ، واستعملوا ذلك أيضاً في المضاف إلى الوصف . أما في أسماء الأجناس مثل " الأمم " فيحتاج إلى نقل ، وعليه فإنَّ (إِحْدَى الأمم) التي في الآية السابقة لا تفيد المدح بتفضيل تلك الأمة على غيرها من الأمم هذا رأي الدماميني .

وقد رد عليه الألوسي بقوله :

" وبُحِث فيه بأنه قد ثبت استعمال (إِحْدَى) في الاستعظام من دون إضافة أصلا ، فإنهم يقولون للداهية العظيمة : هي إِحْدَى مِنْ سَبْع " أي : إحدى ليالي عاد في الشدة ، وشاع : واحدُ قومِهِ ، وأَوْحَدُهم ، وأَوْحَدُ أُمِّهِ ، ولم يظهر فارق بين

---

[١] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

المضاف إلى الجمع المأخوذ من اللفظ والمضاف إلى الوصف ، وبين المضاف إلى اسماء الأجناس ، ولا أظن أن مثل ذلك يحتاج إلى نقل فليتدبر " [١] .

والذي يظهر عندي أن المسألة تحتاج إلى النقل ؛ لأنه لابد من تأييد القواعد بالشواهد، فالشاهد عدة النحوي في إثبات القاعدة .

وبذلك وجه رأي الدماميني .

[١] – روح المعاني : ٢٢ / ٢٠٥ ، وينظر الخزانة : ٧ / ٣٥٠ .

الاختلاف حول المخصوص بالمدح والذم وهل يكون معرفة أو لا ؟

يرى ابن مالك أن المخصوص بالمدح والذم من حقه أن يكون معرفة أو مقارباً لها بالتخصيص فقال :

" ومن حق المخصوص بالمدح والذم أن يكون معرفة أو مقارباً بالتخصيص نحو: نعم الفتى رجل من بني فلان ، ونِعْمَ العملُ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ " (١) .

واعترض عليه أبو حيان بقوله :

" ويرد على ما قال قولهم : نِعْمَ البعيرُ جَمَلٌ ، ونِعْمَ الإِنْسَانُ رَجُلٌ ، ونِعْمَ مالاً أَلفٌ ، ونِعْمَ المالُ أَرْبَعُون فهذه مَخْصُوصَاتٌ بالمدح لم تَخْتَصْ (٢) " .

ورد الدماميني بقوله :

" ولك أن تجيب بوجهين :

الأول : أنَّه وُجِد في كلِّ ما ذكره مُسَوِّغ الابتداء بالنكرة وهو تقديم الخبر .

والثاني : أنَّ كلَّ ما ذكره قليلٌ والمصنِّفُ قد قال : " ومِنْ حَقِّه " وهو مشعرٌ بأنَّه قد يجئُ على خلافِ ذلك " (٣) .

المناقشة والترجيح :

يفهم من كلام ابن مالك أن المخصوص بالمدح أو الذم يأتي معرفة أو قد يأتي مقارباً لها . بمعنى أنْ يكون نكرةً أفادت معنى ؛ لذا جاز أن يقال : نِعْمَ الفَتَى رَجُلٌ مِنْ

---

١ – شرح التسهيل : ٣ / ١٨ .

٢ – التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ١٩٩ .

٣ – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٧٥ .

بني فلان " فالمخصوص " رجل " نكرة ، ولكنه جاء موصوفاً وهو من مسوغات حصول الفائدة .

وأما أبو حيان فلا يشترط في ذلك أن يكون معرفة ، فقد يأتي كذلك نكرة مثل قولهم : نِعْمَ البعيرُ جَمَلٌ فـ " جمل " مخصوص بالمدح وهو نكرة ليس له مُسَوِّغ هذا رأيه، ولكنه في موضع آخر سَوَّغ الابتداء بهذه الكلمات عندما اعترض على ابن عصفور فقال :

" وقال ابن عصفور : الذي يدل على أنه إذا تأخر لا يلزم فيه – أي المخصوص – أن يكون مبتدأ والجملة خبر قولهم : نعم البعير جمل ، ونعم الإنسان رجل ، ونعم مالاً ألف ... فـ " الف " و " رجل " و " جمل " أخبار لمبتدآت مضمرة ، ولا يجوز أن يكون مبتدأ وما قبلها خبر لها ؛ لأنها نكرات ولا مسوغ للابتداء بها ثم يرد عليه أبو حيان بقوله :

غير صحيح بل فيهما مسوغان :

أحدهما : ذكره هو في باب المبتدأ أو الخبر ، والآخر ذكره غيره ، فأما الذي ذكره هو أن تكون النكرة لا تراد لعينها نحو : رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ ، يريد واحداً من هذا الجنس أي: واحد كان خيرٌ من كل واحدة من جنس النساء ، فالمسوغ الموجود في قولهم : رجل خير من امرأة هو بعينه موجود في قولهم : نعمَ البعيرُ جَمَلٌ ، ونعمَ مالاً ألفٌ ، إنهما نكرتان لا ترادان لعينهما ، فعلى هذا الذي تقرر يجوز أن يتقدم فنقول : جملٌ نِعْمَ البعيرُ، وأَلْفٌ نِعْمَ مالاً. والمسوِّغُ الذي ذكره غيره هو:أنه يجوز أن يكون نكرة إذا كان خبره جملة مشتملة على فائدة إلا أنه يجب تأخيره، فعلى ما قرر هذا المقرر يكون "جمل" مبتدأ ، وقد تقدمته جملة مشتملة على فائدة وهي " نِعْمَ البعيرُ" إلا أنه لا يجوز تقدم

هذا المبتدأ على هذا المسوِّغ ؛ لأنَّ تقديمَ الخبر هنا مسوِّغ لجواز الابتداء بالنكرة" [١] .

وبناء على ما سبق فإن أبا حيان ينقض ما اعـترض بـه علـى ابـن مـالك ، إذ أن تسويغه الابتداء بالنكرة معناه أن يكون مختصاً ، فإن الأصل في المبتدأ أن يكـون معرفـة وقد يأتي نكرة لكن بشرط أن تفيد ، وتحصل تلك الفائدة بمسوغات منها ما ذكره أبو حيان آنفاً .

فوجه اعتراض الدماميني على أبي حيان والقول ما قال ابن مالك[٢] :

وقَدْ يفيدُ المبتدا مُنكَّـــــرًا   مُجَرَّداً مِنْ كُلِّ مَاقَدْ ذُكِـــــرَا

نحو :(امْرُؤٌ أنْفَعُ لي مِنَ امْرأَهْ)   وَسَيْفُ أَوْقَى للفَتَى مِنْ مِنْسَـأَهْ .

---

١ - التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ١٦٨ .

٢ - في الكافية الشافية : ٣٦٤/١.

هل "أب" و "أخ" تلاقيان فعلاً بمعناهما ؟

قال ابن مالك في تعريف الصفة المشبهة :

" وهي الملاقِيةُ فِعْلاً لازماً ثابتاً معناها تحقيقاً أو تقديراً قابلةً للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط " .

ثم قال في الشرح :

" واحترز بالملاقية فِعْلاً مِنْ نحو:"قرشي" و"قتّات"، ويكون الفعل الذي تلاقيه لازما من نحو "عارف " و"جاهل"،وبالثابت معناها من نحو "قائم " و"قاعد" ، ونبّه بتقدير الثبوت على متقلب ونحوه، واحترز بقبول الملابسة والتجرد : من " أب " و " أخ " ونحوهما . وبقبول التعريف والتنكير بلا شرط من أفعل التفضيل " [1] .

وقد اعترض عليه أبو حيان فقال :

" ولا ينبغي أن يحترز منهما – يعني " أباً " و " أخاً " – ؛ لأنهما لم يدخلا في قوله: " الملاقية فعلا " ألا ترى أنهما لم يلاقيا فعلا بمعناهما فلم يدخلا فيما قبل ذلك فيحترز منهما ، وأيضاً فقد أخذ في الحد " ثابتاً معناها " وما كان ثابتاً معناه لا يكون قابلا للملابسة والتجرد ، لو قلت : مَرَرْتُ بزيدٍ الطويلِ الأنفِ لم يَقْبَلْ هذا الوصف الملابسة والتجرد بالنسبة إلى " زيد" ؛لأنَّه وصف ثابت المعنى له .

قال المصنف في الشرح : " واحْتُرِزَ بقبول التعريف والتنكير بلا شرط مِنْ" أَفْعَل التفضيل " . ولا ينبغي أنْ يُحْتَرَزَ منه ؛ لأنه لم يدخل فيما قبله ، ألا ترى أنه قد قال : "هي الملاقيةُ فِعْلا لازماً " وهي لا تلاقي فِعْلا لازماً ولا متعدياً ؛ لأنه لم يوجد فِعْلٌ يدل على معنى التفضيل حتى يكون " أَفْعَلَ " ثلاثيا ولا مصدراً بمعناه ، وإنما هو مشتق من

---

[1] – شرح التسهيل : ٣ / ٨٩ .

مصدر ليس بمعناه " [١] .

وقد رد الدماميني على اعتراض أبي حيان فقال :

" قلت : ليس كذلك فإنّهما ملاقيان فِعْلا سُمِع : " أَبَوْتُ عَشَرَةً " و " أَخَوْتُ خَمسةً ، وإنما خرجا بقوله " لازماً " .

وقد اعترض بعض الشارحين [٢] على مسألة " أب " و " أخ " فإنهما إذا كانا لا يقبلان الملابسة والتجرد فهما خارجان بقوله : " ثابتاً معناها " فإن الشيء الثابت لا يمكن التجرد منه ، فهذا الاعتراض لو صح لم يكن خاصاً بمسألة " أب " و " أخ " بل يكون وارداً على اشتراط قبول الملابسة والتجرد فيقال : إنه مخرج لجميع الصفات المناقضة لقوله " ثابتا معناها "ءوإنما مرادُ المصنف قابلة لضمير الموصوف والتجرد عنه وقال أبو حيان وتبعه تلميذه الشارح – يعني المرادي – : اسم التفضيل خرج بـ" الملاقية فِعْلا " فإنه لا يلاقي فِعْلا بمعناه . وقد أسلفنا ما يمكن المنازعة به في ذلك [٣] ولو سلم فالمراد بـ " الملاقاة " الاجتماع في مادة واحدة لا التوافق في المعنى وهو ظاهر"[٤].

المناقشة والترجيح :

يرى أبو حيان أن " أباً " و " أخاً " لم يلاقيا فعلا بمعناهما ؛ لذا كان الأَوْلَى بابن مالك أن يخرجهما من تعريف الصفة المشبهة بقوله " وهي الملاقية فعلا " كما أنهما ثابت معناهما وما كان ثابتاً معناه لا يكون قابلاً للملابسة والتجرد ، وعليه فإن ذلك

---

[١] – التذييل والتكميل : ج٣ ورقة ٢٢٠ .

[٢] – يقصد أبا حيان .

[٣] – ينظر ص : ١٣٧ من هذا البحث .

[٤] – تعليق الفرائد : ج١ ورقة ٢٩٤ .

يقتضي سقوط هذا القيد [1] واعترض على ابن مالك كذلك بأن (أَفْعَل التفضيل) ينبغي أن يخرج بقوله " الملاقية فِعْلا لازماً " لأنه - كما قال أبو حيان - لا يلاقي فِعْلا لازماً ولا متعدياً [2] .

أما الدماميني فقد وافق ابن مالك وتصدي للرد على أبي حيان في اعتراضاته السابقة ، فرد على أبي حيان بأَنَّ (أباً) و (أخاً) ملاقيان فِعْلا ، إذ سُمِع " أَبَوْتُ عَشَرةً " و " أَخَوْتُ خَمْسَةً " . ويؤيِّدُ الدماميني قولُ ابنِ القَطَّاع :

" أَبَوْتُ اليتيمَ وَأَبَيْتُهُ إِباوةً وأَباوةً وأُبُوَّةً : قُمْتُ له مقام الأب ، وأَخَوْتُ الرجلَ أخاوة وإِخَاوة : صِرْتُ له أخاً " [3] .

وفي القاموس المحيط :

" وأَبَوْتُ وأَبَيْتُ : صِرْتُ أباً ، وأَبَوتُه إِبَاوةً بالكسر : صِرْتُ له أباً .

ولقد أَخَوتُ أُخُوَّةً وآخَيْتُ وتَأَخَّيتُ وآخاهُ مؤاخاة .. وتأَخَّيْتُ الشيءَ:تحرّيته، وأخاً : اتخذْتُه أو دَعَوْتُه أخاً " [4] .

وقد بَيَّن الدماميني مرادَ ابنِ مالكٍ مِنْ قوله : " الملابسة والتجرد " بأَنَّ الصفة المشبهة قابلة لضمير الموصوف والتجرد عنه ، فيخرج بذلك القيد " أبٌ " و " أخ " .

أما قولُ أبي حيان أَنَّ (أَفْعل التفضيل) لا يلاقي فِعْلاً بمعناه فقد سبق للدماميني أَنَّ نازعه في ذلك .

ويظهر لي أَنَّ موقف الدماميني قوي .

---

[1] - ذكر ابن عقيل في " المساعد " هذان الاعتراضان ، ولم يصرح بذكر أبي حيان ، وقال بعد ذلك " وفيهما بحث " ينظر المساعد : ٢/ ٢١٠ .

[2] - ذكر هذا الاعتراض ابن عقيل في " المساعد " ، ثم علق عليه بقوله : " وهو ضعيف " ٢ / ٢١١ .

[3] - ينظر الأفعال : ١ / ٦٠ ، ٦١ .

[4] - القاموس المحيط ، مادتي (أبي) ص ١٦٢٣ ، و (أخا) ص١٦٢٤ .

" الاختلاف حول أصل (من) الجارة "

قال ابن مالك:

" حكى الفراء أن بعض العرب يقول في "مِنْ " : منا ، وزعم أنه الأصل وخففت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون " [١] .

ولأبي حيان رأي في المسألة ، يقول :

" وقوله – يعني ابن مالك – فمنها " من " وقد يقال : "مِنَا " ، " مِنْ " ثلاثية عند الكسائي وثنائية عندنا ، وزعم أن أصلها "مِنَا " فحذفت الألف لكثرة الاستعمال، واستدل على هذه الدعوى بقول بني قضاعة [٢] :

بَذَلْنَا مَارِنَ الخَطِّيِّ فِيهِمْ ... وَكُلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَرٍ حُسَامِ
مِنَا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حتَّى ... أَغَابَ شَرِيدَهُمْ قَتَرُ الظَّلامِ

قال – يعني : الكسائي – فردَّ "مِنْ " إلى أصلها لمَّا احتاج إلى ذلك لأجل الوزن ألا ترى أن المعنى "مِنْ أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ " .

وقال المصنِّفُ في الشَّرح : حكى الفرّاءُ أنَّ بعضَ العربِ تقول في "مِنْ " "مِنَا"، وزعم أنه الأصل وخففت لكثرة الاستعمال . انتهى .

---

[١] – شرح التسهيل : ٣ / ١٣٠ .

[٢] – ينظر : المساعد : ٢ / ٢٤٥ ، تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٠٥ ، اللسان : مادة " من " ج١٣ ص(٤٢٣) الهمع : ٢١١/٢ ، الدرر : ٤ / ١٨١ ، معجم شواهد العربية : ٣٧٠ .
رُمح مارِن : صُلْب لَدْن.ينظر القاموس المحيط (١٥٩٢) الخَطِّيّ : نسبة إلى موضع باليمامة تباع فيه الرماح ينظر: معجم ما استعجم ٥٠٣/١ ، ذرقرن الشمس : طلع ، ينظر القاموس المحيط ص (٥٠٧) القَتَر : الغبرة.ينظر القاموس المحيط (٥٩٠) .

وأظنُّ الفرّاءَ أخذ ذلك من هذا البيت الذي أنشده الكسائي ، وقد تأوله أبو الفتح [١] على أن " مِنَا " مصدر " مَنَى يَمْنِي " إذا قدَّر ، ويكون مصدراً استعمل ظرفاً نحو " خفوق النجم " أي : تقدر أَنْ ذرَّ قَرْن الشمس وموازنته إلى آخر النهار لا يزيد ولا ينقص " [٢] .

وقد اعترض الدماميني على أبي حيان بقوله :

" قلت : وتخريجه على ذلك غير جَيِّد ؛ إذ حاصل الكلام حينئذ : أَوْقَعْنَا بهم زمنَ تقديرِ طلوعِ الشَّمْسِ إلى حينِ انتشارِ الظلام ، ولا طائل تحته وليس مراداً ، وإنما المراد أن الإيقاع بهم حصلَ من طلوع الشمس إلى حينِ فُشُوِّ الظلمة وإخفائها لشريدهم عن العيون ، فـ " مِنَا " حينئذ كـ " مِنْ " الابتدائية " [٣] .

المناقشة والترجيح :

مذهب الكسائي والفراء أنّ (مِنْ) الجارة ثلاثية أصلها " مِنَا " ، ثم خفِّفت لكثرة الاستعمال بحذف الألف وتسكين النون ، واستدلا على ذلك بالبيتين السابقين.

أما البصريون فـ " مِنْ " عندهم ثنائية الأصل وتابعهم أبو حيان ، وذكر تخريج ابن جني لـ " مِنَا " في البيت أنه مصدر " مَنَى يَمْنِي " واستعمل ظرفاً ، وتقدير الكلام في البيتين السابقين : أوقعنا بهم القتل زمَن تقدير أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ إلى آخر النهار.

ولكنَّ الدماميني لم ير موجباً لذلك التخريج ؛ لأن المراد هو :

أنّ الإيقاع بهم حصل من طلوع الشمس إلى حين فُشُوِّ الظلمة وإخفائها

---

١ – يعني : ابن جني .

٢ – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ١ .

٣ – تعليق الفرائد : ٠ج٢ ورقة ٣٠٥ .

لشريدهم عن العيون . فـ "مِنَا" عنده هي "مِنْ" .

والقول ما قاله الدماميني لأنَّ المعنى على أنها (مِنْ) ظاهرٌ . ويظهر لي أيضاً أنه لا مانع أن تكون (مِنَا) في البيت هي : (مِنْ) الجارة . ولكنها جاءت على لغة بعض بني قضاعة [1] .

[1] - ينظر لسان العرب مادة : " من " ج١٣ ، ص (٤٢٢) .

" الخلاف حول صدارة " رب " "

قال أبو حيان :

" وأما قولهم : إنّها جرت مجرى حرف النفي لكونها لا تقع إلاَّ صدراً فليس بصحيح ، فقد وقعت خبراً لـ " إنَّ " ، وخبراً لـ " أنْ " المخففة من الثقيلة . قال الشاعر [١] .

أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ أَخَذْتُ فلاَ قَتْلُ لَدَيَّ ولاَ أَسْرُ

وقال الآخر [٢] :

تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِناً أَمِينٌ وخَوَّانٍ يُخَالُ أَمِيناَ " [٣] .

وقد رد عليه الدماميني فقال :

" وهذا عجيب منه – رحمه الله – فإن ما في البيت لا ينافي الصدرية ؛ بدليل : " إن زيداً ما قام " ، وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الوهم " [٤] .

المناقشة والترجيح :

ما ذهب إليه أبو حيان غير مقبول ، ذلك أنه ناقض نفسه من خلال كتبه فألزم

---

١ – البيت لحاتم الطائي ، ينظر : الارتشاف : ٢ / ٤٥٨ ، المساعد : ٢ / ٢٨٨ ، الهمع : ٤ / ١٧٦ ، الخزانة : ٥٦٧/٩ ، الدرر : ١١٩/٤ .

٢ – لم يعرف قائله : ينظر : المساعد : ١ / ٣٣١ ، ٢ / ٢٨٨ ، الهمع : ٢ / ١٨٦ ، ١٧٧/٤ ، الدرر : ١٩٥/٢ ، ١٢٣/٤ .

٣ – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة (٣٥) ، وينظر أيضاً التذييل : ج٤ ورقة (٣٨) ، والارتشاف : ٤٥٧/٢ : ٤٥٨ .

٤ – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣١٩ ، ٣٢٠ .

(رُبَّ) صدر الكلام في بعض كتبه كبقية النحاة [١]، ثم لما كان المقام مقام مخالفة وبخاصة لابن مالك ، جعل وقوعها خبراً لـ " إن " سواء أكانت مثقلة أم مخففة ، مما يفقدها تصدرها مع اعترافه بأن لها الصدر على ما يتعلق بها [٢] وهذا متناقض في عرف النحاة ؛ ذلك أن إطلاق أن الحرف أو الكلمة مما له الصدر إنما المراد به وقوع ماله الصدر متصدراً في جملته فقط ، ولا يفهم مراد أبي حيان بإطلاق التصدير أو الكلام دون تقييده بالجملة ، وقد اعترف بهذا المفهوم للتصدر أبو حيان نفسه في غير هذه المسألة .

وعليه فوقوع (رُبَّ) متصدرة جملة خبر (إِنَّ) المثقلة أو (أَنْ) المخففة لا ينافي كونها ملازمة للصدر ؛ لأن المراد تصديرها في الجملة التي وقعت فيها ، شأنها شأن بقية ماله الصدر كما نص عليه غير واحد من النحاة .

قال الدماميني معلقاً على قول ابن هشام في المغني : (وتنفرد " رُبَّ " بوجوب تصدرها) ، قال في حاشيته على المغني :

" واستشكل ذلك أبو حيان بوقوعها خبراً لـ " إِنْ " في قول الشاعر :

** أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ **

وهذا كما تراه غلط ظاهر ، فإن ما في البيت لا ينافي الصدرية بدليل صحة قولك : إن زيداً ما قام ، وزيدٌ لأبوه قائمٌ ، وقد تابعه بعض شراح التسهيل على هذا الغلط " [٣] أهـ.

---

١ - تذكرة النحاة : ٥ ، ٩ .

٢ - الارتشاف : ٢ / ٤٦١ .

٣ - ١/ ٢٧٦ .

وممن تابع أبا حيان : السيوطي في الهمع [١] حيث جعل وجــوب تصديـر (رُبَّ) غالباً إلا في حال وقوعهاخبراً لـ " إِنَّ " .

ونزاع أبي حيان في لزوم تصدر (رُبَّ) غير معتبر ، وتبقى المسـألة محـل إجمـاع كما نص عليه ابن عصفور [٢] .

---

١ - ٤ / ١٨٥ ، ٣٩٦ .

٢ - في شرح الجمل : ١ / ٥٠٧ .

" هل (واحد أمه) معرفة أو نكرة "

ذهب أبو حيان إلى أَنّ (واحدَ أُمِّهِ) معرفة وشذ دخول (رُبَّ) عليه فقال :

" وحكى الأصمعي ما هو أشذ مِنْ هذا وهو مباشرة " رُبَّ " للضمير ، قال: قلت لأعرابية : أَلِفَلان أَبٌ أو أَخٌ ؟ قالت : رُبَّ أبيه ، ورُبَّ أخيه ، يريد : رُبَّ أبٍ له ، ورُبَّ أخٍ له ، فجعلت إضافتها إلى الضمير في نية الانفصال ؛ ووجه ذلك أنَّ "الأبَ" و " الأخَ " لما كانا من الأسماء التي يجوز الوصف بها قدر فيهما الانفصال ، كما قالوا : مَرَرْتُ بفرسٍ قَيْدِ الأوابدِ إلاَّ أَنَّ هذا مِنَ القِلَّة بحيث لا يقاس عليه باتفاق ، وكذلك " رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ " [١] .

واعترض عليه الدماميني بقوله :

" قال أبو حيان : وشذجر " رُبَّ " للمضاف إلى الضمير نحو :

* أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبَّ واحِدِ أُمِّهِ [٢] *

وهذا عند النحاة نكرة لا معرفة ، وحكى : مَرَرْتُ بزيدٍ واحدَ أُمِّهِ بالنصب على الحال [٣] " .

المناقشة والترجيح :

" واحد أُمِّهِ " عند أبي حيان معرفة ؛ لذا شذ دخول (رب) عليه ؛ لأن (رُبَّ) تختص بالنكرات .

غير أَنَّ الدماميني يرى عدم شذوذ ذلك ؛ لأَنَّ (واحدَ أُمِّهِ) نكرة بدليل مجيئه حالاً ، والحال يكون نكرة .

---

[١] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ٣٩ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٤٥٦ .

[٢] – سبق تخريجه ص ١٥٥.

[٣] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٢٠ .

وبالاحتكام إلى أحد أئمة النحاة نجد أن الرضي يقول في شرحه على الكافية :

" وبعضُ العربِ يجعل " واحِدَ أُمِّهِ " و " عبدَ بَطْنِهِ " نكرتين ، قال حاتم :

أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبَّ وَاحِـدِ أُمِّـهِ أَخَذْتُ فَلا قَتْلٌ عَلَيْهِ وَلَا أَسْرْ

وليس العلة في تنكيرهما ما قال بعضهم : إن (واحد) مضاف إلى (أم) و (أم) مضاف إلى ضمير (واحد) فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه ؛ وذلك لأن الضمير في مثله لا يعود إلى المضاف الأول بل إلى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو : " رُبَّ رجلٍ واحد أُمِّه " فالهاء عائد إلى رجل ، وكذا في قوله : " رُبَّ وَاحِدِ أُمِّهِ " أي : رُبَّ رَجُلٍ وَاحِدِ أُمِّهِ ... فإن كان ذلك الصاحب المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو : زيد واحد أمه ، وكذا إن كان نكرة مختصة بشيء نحو : رأيْتُ رجلاً هو واحدُ أُمِّهِ " [1] .

فمن خلال نص كلام الرضى يتبين أنَّ (واحد أُمِّه) يأتي معرفة وقد يأتي نكرة ويتوقف ذلك على عائد الضمير في (أُمِّهِ) .

فإن عاد الضمير على معرفة تعرف المضاف ؛ لأن الضمير معرفة نحو: زيدٌ واحِدُ أُمِّه ، فالهاء تعود على (زيد) وهو معرفة . أو إذا عاد الضمير على نكرة مختصة تعرف الضمير أيضاً . أما إذا عاد على نكرة فالضمير نكرة .

فـ (واحد أمه) في بيت حاتم نكرة ؛ لأن التقدير : رُبَّ رَجُلٍ واحد أمه فقد عاد الضمير على نكرة وهو " رجل " وبذلك صح دخول " رب " عليه .

فوجه اعتراض الدماميني [2] ويؤيد ذلك ما ذهب إليه ابن مالك إلى أن دخول (رُبَّ) على مضاف إلى الضمير لايمنع من اختصاصها بالنكرة ؛ لأن ذلك المضاف

---

[1] – شرح كافية ابن الحاجب : ١ / ٢٧٦ .

[2] – ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٧٢ ، وقد ذكر البغدادي بعض الآراء التي تناولت المسألة ينظر : الخزانة : ٤ / ٢١٠ ، ٢١١.

إلى الضمير لم يكتسب منه تعريفاً لغلوة في الإبهام ، قال في الكافية الشافية [١]:

وَعَبْدُ بطنِهِ [٢] قليلاً نُكِّــــــرَا   وذا على وَاحِد أُمِّه جَرَى

[١] -الكافية الشافية : ٢/٩١٧.

[٢] - يعني اللئيم .

" هل تقع الجملة المقسم عليها طلبية " ؟

يرى ابن مالك أَنَّ القَسَم قَسَمَان : قَسَمٌ صريح وقَسَم غير صريح ، فقال : "قلت : من القَسَم غيرِ الصريح " نَشَدْتُك " و " عمَّرتُك " فللناطق بها أن يقصد القسم وألا يقصده ، فليس بمجرد النطق يدل على كونه قَسماً ، لكن يعلم كونه قسماً بإيلائه " ا لله " نحو : نشدْتُك ا للهَ إلا أعنتني وعمَّرتُك ا لله لا تطعْ هَواك ...، ويستعمل أيضاً في الطلب " عزمت " و " أقسمت " ؛ ولذلك قلت : كـ " نشدت " تنبيهاً على أن لـ " نشدت " من الأفعال أخوات سوى " عمّرت " [١] .

واعترض عليه أبو حيان بقوله :

" وتسمية هذا قَسَماً لم أَره إلا لهذا المصنف ، وأما أصحابنا فالجملة المقسم عليها لا تكون إلا خبرية عندهم كما قررنا ، فإن كانت غير خبرية لم يقع جواباً للقسم لا يجوز أن تقول " با للهِ هلْ قامَ زيدٌ " ... ، وفي بعض شروح الكتاب وقد ذكر "عمّرتك" و " عَمرَك " و " قَعدَك " و " قَعِيدَتُك " ما نصه :

وزعم بعض النحويين أَنَّ هذه أَقْسَام ، فالمصنف وافق من قال بذلك ، ويؤول على أن هذا ليس بقسم كونه لم يجئ في كلام العرب وقوع الحرف الخاص بالقسم نحو " التاء " لم يقولوا : " تَا للهِ هَلْ قَدِمَ زيدٌ " ، وإن الفعل المختص بالقسم لم يعلق به الباء " فلا يقال " : " أُقْسِمُ با للهِ هَلْ قام زيدٌ " ، وإنّ القَسَم لا يخلو من حَنَث أو بِرّ ، ولا يتصور ذلك إلا فيما يصح اتصافه بالصدق والكذب " [٢] .

---

[١] – شرح التسهيل : ٣ / ١٩٦ .

[٢] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ٤٥ ، وقد تابع أبو حيان ابنَ عُصْفور ، ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ٢٥٠/١ ، ٢٥١ .

وقد رد الدماميني على أبي حيان بقوله :

" وما ذكره المصنف طريقة لبعض النحويين ومعروفة ليست بمنكرة ، وقد تحامل أبو حيان في الرد على المصنف في ارتكابها ولم يضبط قوله فتناقض ؛ وذلك أنه قال : لا أعلم أحداً غير المصنف سمى هذا قسماً ، ثم قال عقب هذا : وفي شروح الكتاب أن بعضهم سمى " عَمّرتك " و " عَمَرك " و " قَعَد " قَسَماً ، ثم قال : والمصنف ممن قال بذلك ، وأما أصحابنا فلا تكون الجملة القسمية عندهم طلباً، قلت : الصواب التعبير بالجملة المقسم عليها ، وقد رأيت ما حكاه من أن للمصنف سلفاً في ذلك ، فناقض قوله الأول أنه لا يعلم هذا لغير المصنف ، وفي كلام أبي حيان أن هذا الشارح للكتاب نقل ذلك عن النحويين " [1] .

المناقشة والترجيح :

ذهب ابن مالك إلى أن الجملة المقسم عليها تقع طلبية ويسمى ذلك بالقسم غير الصريح [2].

ولكن أبا حيان اعترض عليه بأن الجملة المقسم عليها لا تكون إلا خبرية ، فإن لم تكن خبرية فلا يسمى ذلك قسماً .

وقد رد عليه الدماميني بأن تسمية ذلك قسم طريقة معروفة عند بعض النحويين وليست عند ابن مالك فحسب ، والحق مع الدماميني .

---

[1] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٢٢ ، ٣٢٣ .

[2] – يقول ابن مالك في الكافية والشافية :٨٦٧/٢ :

بالطَّلَبِ البَا اخْصُصْ كَذَا نَشَدْتُكما ... اللهَ أو باللهِ أو عَمَّرتُكَا .
وعَمْرُكَ اللهَ كَذَا واللهُ قَعْدُ ... يُقَالُ كُلٌّ طَلَباً في ذِي اعتَمَد.

ومن قال بذلك الرضي في شرحه على الكافية ، حيث يقول :

" واعلَمْ أنّ القَسَم على ضربين : إمّا قَسَمُ السؤال وهو " نَشَدْتُك اللهَ " ... و " عَمَّرْتُكَ اللهَ " و " عَمَركَ اللهَ " و " قَعدَكَ اللهَ " و " باللهِ لتفعلَنّ " ، وقد يستعمل " لعمرُك " في قَسَم السؤال فجوابُ قَسَمِ السؤال أمر أو نهي أو استفهام ... ويجاب بـ (إلا) و (لما) أيضاً نحو " نشَدْتُكَ اللهَ إلّا فَعَلْتَ ولَمّا فَعلْتَ ... وربما قيل في قَسَم الطلب أيضاً " باللهِ لتفعلن " و " لَنَفْعلَن " فيكون خبراً بمعنى الأمر " [١] .

وممن قال بأن الجملة المقسم عليها لا تكون إلا خبرية ابن عصفور ، وابن يعيش [٢] وتابعهما أبو حيان .

وأما تصحيح الدماميني لعبارة أبي حيان " بأن الصواب التعبير بالجملة المقسم عليها " فلا حاجة إليه لأنّ أبا حيان لم يقل غيرَ ذلك [٣] .

---

[١] – شرح الكافية للرضي : ٢ / ٣٣٨ ، وينظر مغني اللبيب : ٧٦١ .

[٢] – ينظر : شرحه على المفصل : ٩ / ١٠١ ، ١٠٢ .

[٣] – تنظر المسألة في خزانة الأدب : ١٠ / ٤٧ وما بعدها .

الخلاف حول معنى الإضافة هل هي على معنى حرف أو لا ؟

قال أبو حيان :

" والذي أذهب إليه أن الإضافة تفيد الاختصاص ، وأنها ليست على تقدير حرف بما ذكره ولا على نيته ، وأن جهات الاختصاص متعددة بين كل جهة ، منها : الاستعمال ، فإذا قلت : غلام زيد ودار عمرو كانت الإضافة للملك ، وإذا قلت : سرج الدابة وحصير المسجد كانت للاستحقاق ، وإذا قلت : هذا شيخ أخيك كانت لمطلق الاختصاص ، وإلى تقسيم الإضافة المحضة إلى قسمين قسم على معنى : (من) ، وقسم على معنى (اللام) ، ذهب من المتقدمين الجرمي وعليه أكثر المتأخرين ، ورد ذلك ابن درستويه [1] وقال : لو كان ما قاله الجرمي صحيحاً أن يكون كل مضاف نكرة لأنه يصير " ثوب الخز " و " غلام زيد " إذا كان على معنى (من) ، وعلى معنى (اللام) ثوب للخز وغلام لزيد ، وهذا بلا شك نكرة ونحن إذا أضفنا إلى معرفة لا يبقى نكرة ، فدل على أن الإضافة ليست على معناهما ، وقالوا لا يلزم ما قال ابن درستويه إلا لو قيل إنها على تقدير (من) وتقدير (اللام) ؛ لأنَّ المقدَّرَ كالثابتِ انتهى " [2] .

واعترض عليه الدماميني بقوله :

" وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً ، وإلا لزم تساوي العبارتين في المعنى ، وليس كذلك وسبقه إليه ابنُ درستوريه ، وجوابه :

---

[1] – هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسي ، ولد سنة ٢٥٨هـ ، صحب المبرد ، ولقى ابن قتيبة ، وأخذ عن الدار قطني وغيره ، صنف : الإرشاد في النحو ، شرح الفصيح ، الرد على المفضل في الرد على الخليل ، غريب الحديث ، المقصور والممدود ، معاني الشعر ، توفي سنة ٣٤٧هـ ، انظر البغية ، ٢ / ٣٦ ، نشأة النحو : ١٥٠ .

[2] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ٦٦ ، ٦٧ .

أنه ليس قولهم : معنى " غلام زيد " غلامٌ لزيدٍ " تفسيراً مطابقاً مِنْ كلِّ وجه ، إذ كان معنى المعرفة غير معنى النكرة قَطْعاً ، وإنما قصدوا إلى تفسير معنى الإضافة خاصة من جهة الملك أو الاختصاص لا من جهة أخرى ، ويأتي هم في نحو : " غلام رجل " تفسير المعنى مع اتحاد المُفَسِّرِ والمُفَسَّر إذا كانا نكرتين ، ولم يتأتَّ في الأُولى ، ولا يضرهم ذلك إذ لم يتعلق غرضهم بتفسير المعنى التعريفي ، ولا بتفسير مع تفسير جهة الإضافة ، وإنما تعلق غرضهم بتفسير جهة الإضافة فقط " [1] .

ثم يورد الدماميني – فيما بعد – كلام الرضي ليرد به على أبي حيان :

" .. فلا تظن من إطلاق قولهم في مثل : " غلام زيد " أنه بمعنى (اللام) ، إن معناه معنى " غلام لزيد " سواء ، بل معنى " غلام لزيد " واحد من غلمانه غير معين ، ومعنى " غلام زيد " الغلام المعين من غلمانه إن كان له جماعة غلمان ، أو ذلك الغلام المعلوم لزيد إن لم يكن له منهم إلا واحد " [2] هذا كله كلام الرضي وفيه الإشارة إلى شيء مما ذكرناه في معرض الرد لكلام أبي حيان في ادعائه أن الإضافة لا على معنى حرف " [3] .

المناقشة والترجيح :

في المسألة أربعة أقوال :

الرأي الأول يقول : إن الإضافة تجئ على معنى (مِنْ) أو (اللام) أو (في) وهو رأي ابن مالك وابن الحاجب وطائفة من النحاة .

---

[1] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٣١ .

[2] – شرح الكافية للرضي : ١ / ٢٧٤ .

[3] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٣٢ .

والرأي الثاني وهو مذهب الجمهور وأن الإضافة إما بمعنى (اللام) أو بمعنى (من) ، ولا تكون بمعنى (في) .

ورأي ثالث يرى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام وينسب لابن الضائع .

ورأي رابع وهو رأي أبي حيان أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً ، ولا هي على نية حرف .

والدماميني يبدو أنه موافق لابن مالك ومن تابعه ، وقد اعتمد في رده على أبي حيان على ما قاله الرضي في هذه المسألة .

ولابن يعيش رأي في المسألة إذ يقول :

" وأما المقدر فنحو : " غلامُ زيدٍ " و " خاتمُ فِضَّةٍ " فالعامل هنا حرف الجر المقدر والتأثير له ، وتقديره : غلام لزيد وخاتم من فضة لا ينفك كل إضافة حقيقية من تقدير أحد هذين الحرفين ، ولولا تقدير وجود الحرف المذكور لما ساغ الجر ، ألا ترى أن كل واحد من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر ؛ لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس ، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو (اللام) أو (من) ، وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه ، وصيرورتِه عوضاً عنه في اللفظ وليس بمنزلته في العمل " [1] .

ويظهر أن الحق مع الدماميني .

---

[1] - شرح المفصل : ٢ / ١١٧ .

الحديث على أن " وحده " لا يثنى ولا يجمع

قال أبو حيان :

" وحكى ابن سيدة : جلس علي وَحْدِه ، وجَلَسا على وحْدِهِمَا وعلى وَحْدَيهِمَا ، وحكى جلسوا على وَحْدِيهِمْ " (١) .

واعترض عليه الدماميني فقال :

" قال أبو حيان : وحكى ابن سيدة أيضاً : جلسوا على وحديهم . وهذا ليس في المحكم ، ثم إن كان وَحْدِيهِمْ - بكسر الدال - جمعاً فالمصنف لم ينص على جواز الجمع ، وإن كان بفتحها مثنى فكيف يجئ هنا ؟

ثم اعلمْ أنَّ ابنَ سِيدَة بعد أنْ قرر أنَّ " وَحْدَه " لا يثنى ولا يجمع ، قال ما نصه (٢) :

" وأما ابن الأعرابي فجعل " وَحْدَه " اسماً ومكَّنَهُ ، فقال : جَلَسَ وَحْدَهُ وعلى وَحْدِه ، وجَلَسا على وَحْدِهما وعلى وَحْدَيْهِما ، وجلسُوا على وَحْدِيهِم .

وحكى أبو زيد : قلنا هذا الأمر وَحْدَيْنا ، وقالتا وحْدَيْهِما والحاكي أبو زيد ، ولم يحكِ الجر مع التثنية . وابنُ سِيدَة لم يحك شيئاً ، وابنُ الأعرابي لم يصرح بحكاية ما ذكر عنه عن أحد ، بل قال : إنه جعله اسماً ومكَّنه أي:جعله اسماً غير مصدر ، فيحتمل أنه قاس " (٣) .

المناقشة والترجيح :

والحق مع الدماميني فكان على أبي حيان أن يتحرى التعبير الدقيق .

---

١ - التذييل : ج٤ ورقة ٧٦ .

٢ - المحكم والمحيط الأعظم : ٣ / ٣٧٧ .

٣ - تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٣٧ .

" جواز عود الضمير إلى "كلا" و"كلتا" مثنى أو مفرداً "

مثل أبو حيان لإفراد الضمير مع وكلا بقول الأسود بن يعفر [1] :

إِنَّ المَنِيَّةَ والحُتُــوفَ كِلاَهُمَــا   تُوفِي المَنِيَّةَ يرقُبَانِ سَوادِي [2]

ويبدو أنَّ الدماميني لا يوافق أبا حيان في استشهاده بالبيت السابق ، بدليل أنه ذكر رد ابن هشام قال عقب إيراده كلام أبي حيان :

" قال ابن هشام [3] : وليس بمتعين لجواز كون " يرقبان " خبراً عن " المنية " و " الحتوف " ، ويكون ما بينهما إما خبراً أول أو اعتراضاً ، ثم الصواب في إنشاده "كلاهما يوفي المخارم" ، إذ لا يقال : إن المنية توفي نفسها ، قال : وقد سُئِلْتُ قديماً عن قول القائل:" زيدٌ وعمرو كلاهما قائمٌ"، أو كلاهما قائمان " أَيُّهُمَا الصَّواب ؟ فكتبت: إِنْ قُدِّر " كلاهما " توكيداً قيل : قائمان ، لأنَّه خبر عن زيد وعمرو ، وإِنْ قُدِّر مبتدأ فالوجهان والمختار الإفراد ، وعلى هذا فإذا قيل " إِنَّ زيداً وعمراً " فإنْ قيل " كِلَيْهِما " قيل " قائمان " أو " كلاهما فالوجهان " [4] .

المناقشة والترجيح :

لا وجه لاعتراض ابن هشام علي البيت الذي استشهد به أبو حيان بأنه غير متعين ؛ لأن هذا الكلام يقال : لو أن أبا حيان يوجب إفراد الضمير مع أن المسألة من أولها إلى آخرها جوازية .

---

[1] – ينظر مغني اللبيب : ٢٦٩ ، تعليق الفرائد : ٢ / ٣٤٠ ، المفضليات : ٢١٦ ، وورد في الخزانة : ٥٧٥/٧، وروايته : " يوفي المخارم يرقبان سوادي " سوادي : شخصي ، ينظر القاموس المحيط مادة (سود) ص ٣٧١ .

[2] – التذييل والتكميل : ٤ / ٨٢ .

[3] – في مغني اللبيب : ٢٦٩ ، ٢٧٠ .

[4] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٤٠ .

هل تلزم " مثل " الإضافة ؟

يقول ابنُ مالكٍ في باب الإضافة :

" ما أفرد لفظاً من اللازم للإضافة معنى إن نوى تنكيره أو لفظ المضاف إليه أو عوض منه تنوين ، أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف لم يغير الحكم . وكذا لو عكس هذا الآخر . وإن لم ينو التنكير ولالفظ المضاف إليه ، ولم يثبت التنوين ولا العطف بنى المضاف على الضم ، إن لم يشابه ما لاتلزمه الإضافة معنى "[١]

ثم يشرح فيقول:

" نبهتُ بقولي : إن لم يشابه ما لاتلزمه الإضافة معنى ، على أن بعض ما تلزمه الإضافة معنى يشبه الأسماء التامة الدلالة، بقبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق، وكره استعماله غير مضاف كُثُلُثٍ ورُبُعٍ ومِثْلٍ وشِبْه ، فلا يتأثر بالقطع عن الإضافة نويت أو لم تنو"[٢]

ويعترض عليه أبو حيان بقوله :

" فذكر " مِثْلا " في هذه الأسماء وهي لازمة الإضافة لفظاً ومعنى ؛ ولذلك لحن بعض أدبائنا في قوله [٣] :

وَمِثْلُكَ مَنْ يَمْلِكُ النَّاسَ طُرَّاً عَلَى أَنَّه لَيْسَ في النَّاسِ مِثْلُ

فاستعمل (مثلا) غير مضافة ، وأما قول الشاعر [٤] :

بِعَزْمَةِ مَأْمُورٍ مُطِيعٍ وآمِـنٍ مُطَاعٍ فلا يُلْفَى لِحَزْمِهِمْ مِثْلُ

فشاذ لا يُسَوَّغ لمولّد " [٥] .

---

[١] – شرح التسهيل : ٢٤٦/٣.

[٢] – السابق : ٢٥٢/٣

[٣] – لم أهتد إلى قائله .

[٤] – لم أهتد إلى قائله .

[٥] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ٨٢ .

وقد رد عليه الدماميني بقوله :

" وخالف أبو حيان في (مثل) فقال : لا تقطع أصلاً عن الإضافة لفظاً ، ويرده أن في الحديث [١] : " مِثْلاً بِمِثْل " " [٢] .

المناقشة والترجيح :

والحق مع الدماميني بدلالة هذا الحديث ، ففيه وقعت " مِثْل " بلا إضافة ، كما أن الفيروز أبادي في القاموس المحيط [٣] عندما تكلم عن " مِثْل " أدخل عليها الألف واللام ، والملازم للإضافة لا تدخل عليه الألف واللام .

[١] – ينظر : صحيح مسلم : ج٣ " كتاب المساقاة ص (١٢١٤) ، (١٢١٥) تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .

[٢] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٤١ .

[٣] – ينظر : ص ١٣٦٤ .

الخلاف حول فائدة التوكيد بالنفس والعين

قال أبو حيان :

" ولا يتعين أن يكون فائدة ما ذكره رفع توهم إضافة المتبوع كما ذكر [١] ، بل أعم من ذلك قال أصحابنا : المراد به إزالة الشك والاحتمال ، إلا أنك إذا قلت : " قام زيد " رُبّما ظُنّ أنّ إسنادَ القيام إليه تجوُّزٌ أو سَهْوٌ ونسيان ، فإذا أكدته بالنفس أزلت تأكيد ذلك الظن ، وأثبت في نفس المخاطب أن إسناد القيام إلى " زيد " ليس على جهة التجوز ولا على جهة النسيان والسهو " [٢] .

ويعترض عليه الدماميني بقوله :

" قال بعض الشارحين : وبعضهم يرى أن التوكيد يأتي لرفع توهم السهو والغلط ، قلت : الذي يرفع توهم النسيان أو الغلط إنما هو التوكيد اللفظي لا المعنوي، فلا مدخل لهذا فيما المصنف بصدده ، وبيان ذلك : أن المتكلم قد يظن بالسامع غفلة أو يظن به أنه يظن بالمتكلم غلطاً ، فإذا قصد المتكلم أحد هذين الأمرين فلابد أن يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه ، أو ظن أن السامع ظن به الغلط فيه تكريراً لفظياً نحو : ضربَ زيدٌ زيدٌ ، ولا يفيد هذا التأكيدُ المعنويّ ؛ لأنك لو قلت : ضربَ زيدٌ نفسُه " ربما ظَنّ بك السامع أنّك أردت " ضَرَبَ عمرُو " فقلت : نفسه بناءً على أن المذكور " عمرو " وكذا إن ظننت به الغفلة عن سماع لفظ " زيد " ، فقولك " نفسه " لا ينفعك فتبين أنه لا استدراك على المصنف بتركه هذه الفائدة " [٣]

---

[١] – يعني ابن مالك في شرح التسهيل : ٣ / ٢٨٩ .

[٢] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ١٠٠ .

[٣] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٥٠ .

المناقشة والترجيح :

أول ما يلحظ في هذه المسألة أن الدماميني لم يصرح بذكر اسم أبي حيان ، وهذا الأسلوب كرره غير مرة في رده على أبي حيان .

أما عن لب الخلاف فإنه يدور حول فائدة التوكيد بنوعيه اللفظي والمعنوي ، فأبو حيان ذكر – نقلاً عن أصحابه المغاربة – أن التوكيد المعنوي يزيل الشك ويرفع التجور أو السهو والنسيان ، ويعترض عليه الدماميني بأن التوكيد المعنوي يفيد رفع التجوز ، أما رفع توهم السهو والغلط فهو من اختصاص التوكيد اللفظي ، متابعاً في ذلك ابن مالك والرضي [١] .

والحق أن الفائدة من التوكيد هو رفع المجاز سواء أكان توكيداً لفظياً أم معنوياً، فكلاهما يؤديان الغرض نفسه وهو تمكين المعنى في نفس المخاطب .

يقول ابن يعيش :

" فائدة التأكيد تمكين المعنى في نفس المخاطب وإزالة الغلط في التأويل ؛ وذلك مِنْ قِبَل أن المجاز في كلامهم كثير شائع يعبرون بأكثر الشيء عن جميعه ، وبالمسبب عن السبب ويقولون : " قامَ زيدٌ " وجاز أن يكون الفاعل غلامه أو ولده ، " وقام القوم " ويكون القائم أكثرهم ونحوهم ممن ينطلق عليه اسم القوم ، وإذا كان كذلك وقلت : جاء زيد ربما تتوهم من السامع غفلة عن اسم المخبر عنه أو ذهاباً عن مراده فيحمله على المجاز فَيُزَال ذلك الوهم بتكرير الاسم ، فيقال : جاءني زيدٌ زيدٌ ، وكذلك النفس والعين إذا قلت : جاءني زيد نفسه أو عينه فيزيل التأكيد ظنَّ المخاطب مِنْ إرادة المجاز ويؤمن غفلة المخاطَب " [٢] .

فلا مبرر للخلاف حول ذلك الموضوع .

---

[١] – ينظر شرح الكافية : ١ / ٣٢٨ ، ٣٢٩ .

[٢] – شرح المفصل : ٣ / ٤٠ ، ٤١ .

الخلاف حول التوكيد بـ " نفس " و " عين " مع غير المفرد

قال أبو حيان :

" والذي يكون في التوكيد هو " أَنْفُس " و " أَعْيُن " لا نفوس ولا عيون ، فنقول : قام الزيدان أنفسُهما أعينُهما ، وترك الأصل كراهية اجتماع تثنيتين ، وصار إلى الجمع لأن التثنية جمع في المعنى ، ووهم ابن المصنف بدر الدين محمد فأجاز أن يقول في تأكيد المثنى : قام الزيدان نفساهما عيناهما [1] ، ولم يذهب إلى ذلك أحد من النحويين ، وتقول : قام الزيدون أنفسُهم ، ولا تقول : نفوسُهما ولا عيونُهما ولا نفوسُهم ولا عيونُهم " [2] .

وقد اعترض عليه الدماميني بقوله :

" قال بعض الشارحين - يعني أبا حيان - وأجاز ذلك بدر الدين بن مالك وهو مخالف لما عليه الناس . قلت : نقل الرضي عن ابن كيسان [3] جوازه وأن بعض العرب نطق به كذلك " [4] .

المناقشة والترجيح :

ذهب أبو حيان إلى أن التوكيد بـ " نفس " و " عين " مع غيرِ المفرد يكون بالجمع على " أَفْعُل " فيقال : قام الزيدان أَنْفُسُهما وأعيُنُهما ، وقام الزيدون أنفُسُهُم

---

[1] – ينظر شرح الألفية لابن الناظم : ص ١٠٥ .

[2] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ١٠١ .

[3] – هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان ، كان يحفظ المذهب البصري والكوفي في النحو ؛ لأنه أخذ عن المبرد وثعلب ، من مصنفاته : المهذب في النحو ، غلط أدب الكاتب ، علل النحو ، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون : توفي سنة (٢٩٩هـ) . ينظر البغية : ١/ ١٨ ، ١٩ .

[4] – تعليق الفرائد : ٢ / ٣٥٠ .

وأعينُهُم ، ولا يقال : نفساهما وعيناهما ، ولا نفوسُهُما وعيونُهُما ، ونعت ابن المصنف بالوهم لإجازته أن يقال : قام الزيدان نفساهما عيناهما فإن ذلك لم يذهب إليه أحد من النحويين.

واعترض عليه الدماميني بأن من النحاة من أجازه وهو ابن كيسان كما نقل عنه ذلك الرضى [١] ، ومن الملفت للانتباه أن الدماميني لم يصرح بذكر اسم أبي حيان، وهذا أسلوب يتبعه في بعض الأحيان للرد على كلام أبي حيان ! وواضح أن اعتراض الدماميني في محله .

[١] – في شرح الكافية : ١ / ٣٣٤ ونص كلامه : " يقعان – يعني " عين " و " نفس " على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث فللواحد المؤنث تغيير الضمير فقط ، تقول : " نفسه " و " عينه " و " نفسها " و " عينها " ، وتغيير الصيغ في الضمير في مثنى المذكر والمؤنث ومجموعهما نحو : " الرجلان والمرأتان أنفسهما وأعينهما ، وقد يقال : نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب ، فالأول أَوْلى لأن نحو " قُلُوبُكُما " أَوْلى مِنْ " قلباكُما " ، وتقول : الرجال أنفسُهم وأعينُهم ، والنسوة أنفسُهن وأعيُنهن " .

" النعت بالجملة وحذف عائدها المجرور بالحرف "

قال ابن مالك :

" ويختص المنعوتُ بها اسمُ زمانٍ بجواز حذف عائدِها المجرور بـ " في " دون وصف " [١] .

ولم يوضح ابنُ مالكٍ معنى قولِهِ : " دون وصف " .

وشرحه أبو حيان بقوله :

" واحترز بقوله : " دون وصف " من أن يكون المجرور بـ " في " وصفاً فإنه لا يجوز حذفه ، ومثاله : " لا تكره يوماً يسوؤك فيه راحتك " فلا يجوز حذف " فيه " لأنه وقع وصفاً لقوله " يوماً " ، وفي الغرة : " أجازوا حذف العائد إلى الاسم على صورة الظرف إذا كان جاراً أو مجروراً ، ولم يجيزوه في الاسم لقوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ [٢] ولا يجوز رأيت رجلاً رغبت انتهى .

فيكون المصنف احترز بقوله " اسمُ زمان " من نحو : رَأَيْتُ رَجُلًا رغِبْتُ فيه فإنه لا يجوز حذف " فيه " " [٣]

ورد عليه الدماميني بقوله :

" وهو معترض بأنه لا يصح قولُه : " إنَّ المجرور بـ " في " وصف " إذ لا يوصف

---

[١] – شرح التسهيل : ٣ / ٣١٠ .

[٢] – سورة البقرة : أية (٤٨) ويكون التقدير في الآية : " واتقوا يوماً لا تجزي (فيه) نفس عن نفس شيئاً " ولا يقبل (فيه) منها شفاعة ولا يؤخذ (فيه) منها عدل ولاهم (فيه) ينصرون " ينظر التبيان للعكبري : ١ / ٦٠ " .

[٣] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ١١٦ ، ١١٧ .

بمجرور حرف ولا بضمير أصلاً لا مجروراً بحرف ولا غيره ، ويمكن أن يكون مراد المصنف " دون وصف " الذي ذكرناه في باب الموصول من اشتراط جر الموصول بـ " في " نحو : رغبت في الذي رغبت فيه ولكن ينبغي تحلية " وصف " بالألف واللام التي للعهد ، وأما تنكيره فغير لائق بالمقام على هذا على أن في التعبير على المعنى بالوصف قلقاً ، والمناسب له أن يقول دون شرط . فتأمل .

ثم هل تقول في مسألتنا [1] وهي : نحو ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نفسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ حذف الجار والمجرور معاً ، أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير فاتصل بالفعل كما قال [2] :

وَيَوْماً شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وعَامِرًا ....

أي : " شهدنا فيه " ثم حذف منصوباً قولان :

الأول عن سيبويه ، والثاني عن الأخفش ، وفي أمالي ابن الشجري : قال الكسائي : لا يجوز أن يكون المحذوف إلا " الهاء " أي أن الجار حذف أولاً ثم حذف الضمير . وقال الآخر : لا يكون المحذوف إلا " فيه " ، وقال أكثر النحويين منهم سيبويه والأخفش : يجوز الأمران ، والأَقيس عندي الأول " انتهى. وهو مخالف لما نقل غيره . وزعم أبو حيان أنّ الأَوْلَى أَنْ لا يقدّر في الآية ضمير ، بل يُقَدّر أنّ الأصل " يوماً يوم لا تجزي " فأبدل " يوم " الثاني من الأول ، ثم حذف المضاف ، قال ابن

---

[1] – بداية نقل الدماميني عن ابن هشام من مغني اللبيب مع تصرف يسير ، ينظر مغني اللبيب : ٦٥٣ .

[2] – قائله رجل من بني عامر ، وهذا صدر بيت وعجزه :

قليلا سوى الطّعْنِ النّهَالِ نوافِلُه . ينظر الكتاب : ١ / ١٧٨ ، المقتضب : ٣ / ١٠٥ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٧ ، الهمع ١٦٦/٣ ، الدرر : ٣ / ٩٦ ، معجم شواهد العربية : ٢٨٧ .

هشام [1] ولا نعلم أن مضافاً إلى جملة حذف ، ثم إن ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع" [2] .

المناقشة والتوجيه :

يبدو أن الدماميني متحامل على أبي حيان عندما رد عليه بأنه لا يوصف بمجرور حرف ولا بضمير أصلا ، فلا أظن أن أبا حيان قد غفل عن ذلك ، إذ من المسلم به أن الضمير لايكون نعتا ولامنعوتا ، وفي عبارة أبي حيان تجوز إذ المراد أن الجار والمجرور جزء من جملة الصفة وهو " فيه راحتك " من قولهم : " لا تكره يوما يسوؤك فيه راحتك " فعبر بالجزء عن الكل ، وقد وضح السلسيلي المسألة فقال :

" وتختص – يعني الجملة – المنعوت بها اسم زمان بجواز حذفِ عائدِها المجرور بـ " في " دون وصف " آخر يوصف به اسم الزمان بسوى الجملة المحذوف عائدها ، فلو كان وصفاً امتنع الحذف نحو : " لا تكرهْ يوماً يسوؤكَ فيه راحَتَكَ " ، فلا يجوز حذف " فيه " [3] .

أما الاعتراضُ الثاني فقد تَبِع الدماميني ابنَ هشام في الهجوم على أبي حيان فينقل العبارة بعينها من المغني ، مع أن أبا حيان لم يتعرض لهذا الرأي في شرح التسهيل، وإنما تحدث عن هذا الموضوع في البحر المحيط كما لم يصرح بأنّ هذا الرأي هو الأَوْلَى، وإنما قال عند تفسيره لقوله تعالى : ﴿ واتَّقُوا يَوْماً لا تَجْزِي .... ﴾ الآية "وهذه الجملة

---

[1] – في مغني اللبيب : ٦٥٤ .

[2] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٥٩ .

[3] – شفاء العليل للسلسيلي : ٢ / ٧٥١ ، ٧٥٢ ، وينظر كلام الشيخ ياسين في حاشيته على التصريح : ١١٢/٢ .

– لا تجزي – صفة لليوم ، والرابط محذوف فيجوز أن يكون التقدير : " لا تجزى فيه " فحذف حرف الجر فاتصل الضمير بالفعل ، ثم حذف الضمير فيكون الحذف بتدريج، أو عداه إلى الضمير أولا اتساعاً وهذا اختيار أبي علي وإياه نختار ..، وقد يجوز على رأي الكوفيين أن يكون ثم رابط ولا تكون الجملة صفة بل مضافٌ إليها " يومٌ" محذوف لدلالة ما قبله عليه التقدير : " واتقوا يوماً يوم لا تجزى " . ، فحذف (يوم) لدلالة (يوماً) عليه فيصير المحذوف في الإضافة نظير الملفوظ به في نحو قوله تعالى : ﴿هَٰذَا يَوْمُ لَا يَنطِقُونَ﴾ (١) فلا تحتاج الجملة إلى ضمير ، ولم يجز البصريون ما أجازه الكوفيون من حذف المضاف وترك المضاف إليه على خفضه في "يعجبني القيام زيد " – ثم قال – ولم أر أحداً من المعربين والمفسرين خرجوا هذه الجملة هذا التخريج ، بل هم مجمعون على أن الجملة صفة لـ " يوم " (٢) " .

وبهذا تبين أن أبا حيان لم يقل بجواز حذف المضاف وإنما قاله الكوفيون ، فلا صحة لما ادعي عليه .

وقد نقل الدماميني كلام ابن هشام في الرد على أبي حيان فيما يتعلق بالآية السابقة . ولم يَنْسُبْ ذلك إلى ابن هشام إلا في آخر النص ، فيُظَنّ أَنَّ ما قبله من كلام الدماميني وليس كذلك .

---

[١] – سورة المرسلات : الآية (٣٥) .

[٢] – البحر المحيط : ١ / ٣٤٧ ، ٣٤٨ .

الاختلاف حول كلمة (جمع) هل هي مفردة أو لا

يرى ابن مالك أن كلمة (جمع) ليست مفردة ، قال :

" يُفَرَّقُ نعتُ غيرِ الواحد بالعطف إذا اختلف – ثم يمثل له بنحو – : مررت برجُلَيْنِ كريمٍ وبخيلٍ ، ورغبت في الزيدين القرشي والتميمي ، ومنه قول الشاعر [١] :

فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ كَأُسْدِ الغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ " [٢]

ويوضح الدماميني مرادَ ابنِ مالك من قوله : " يُفَرَّقُ نعت غير الواحد " فيقول: "والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد : جمعاً أو اسم جمع أو اسم جنس أو اسمين أو أسماء متعاطفة ، فمن ثم صح الاستدلال بقول حسان – رضي الله عنه – :

فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّا بِجَمْعٍ ....

وقول أبي حيان : إن (الجمع) مفرد بدليل : " يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ " [٣] .

مردود بنحو قوله [٤] :

بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِكٍ ونَهْشَلِ .

وقوله [٥] :

---

[١] – البيت لحسان بن ثابت – رضي الله عنه – ، ينظر : ديوانه (٧٢) ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك : ١١٩/٣ (ت د. عبد الحميد السيد عبد الحميد) . مُرْدَان جمع (أَمْرَد) وهو : الشاب طر شاربه ولم تنبت لحيته . ينظر القاموس المحيط مادة (مرد) ، ص (٤٠٧) .

[٢] – شرح التسهيل : ٣ / ٣١٦ .

[٣] – سورة آل عمران : الآية (١٦٦) ، وسورة الأنفال : الآية (٤١) .

[٤] – البيت من أرجوزة لأبي النجم ، وقبله

* تبقلت أول التبقل * ينظر : شرح ابن يعيش : ٤ / ١٥٥ ، الخزانة : ٢ / ٣٩٤ ، معجم شواهد العربية : ٥٢٥ .

[٥] – هو عمرو بن العداء الكلبي " وهذا عجز بيت وصدره .

* فأصبح الحي أوباداً ولم يجدوا * ينظر : شرح ابن يعيش : ٤ / ١٥٣ ، الهمع : ١ / ١٣٩ ، الخزانة : ٥٧٩/٧ ، معجم شواهد العربية : ٤٠٢ ، الهيجا : الحرب .

.... عِنْدَ التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنْ " (١)

وكان أبو حيان قد اعترض على ابن مالك في هذه النقطة ، فقال بعد أن ذكر بيت حسان بن ثابت :

" هكذا أنشده المصنف على أنه من تفريق النعت وليست هذه المسألة ؛ لأنه قال : يفرق نعت غير الواحد بالعطف إذا اختلف ، والمنعوت هنا ليس بمثنى ولا مجموع بل هو اسم مفرد وهو قوله : " بجمع " فلا يطلق عليه أنه غير الواحد وهو مفرد وإن كان مدلوله كثيراً ؛ لذلك صحت تثنيته في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ ﴾ " (٢) .

المناقشة والترجيح :

يرى أبو حيان أن (جمعاً) مفرد وليس مثنى ولا جمعاً بدليل أنه يثنى فيقال : "الجمعان " كما أن القياس يمنع تثنية الجمع .

وقد رد الدماميني على أبي حيان ببيتين من الشعر ، ووجه الرد في البيت الأول: " بَيْنَ رِمَاحَيْ مالكٍ ونَهْشَلِ " .

أنه ثني الجمع وهو " رماح " فقال : " رماحين " .

وفي البيت الثاني :

" عند التَّفَرُّقِ في الهَيْجَا جِمَالَيْنْ " .

ثنى : الجمع وهو " جِمَال " فقال : "جِمَالَيْن " .

١ – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٦٠ .

٢ – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ١٢٠ .

وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفرقتين فيقال : هما إبِلَان .

ويظهر أن الحق مع الدماميني ويؤيده قول ابن يعيش :

" القياس يأبى تثنية الجمع ، وذلك أن الغرض من الجمع الدلالة على الكثرة ، والتثنية تدل على القلة فهما معنيان متدافعان ، ولا يجوز اجتماعهما في كلمة واحدة ، وقد جاء شيء من ذلك عنهم على تأويل الإفراد قالوا : إبلان وغنمان وجمالان ذهبوا بذلك إلى القطيع الواحد وضموا إليه مثله ، وأنشد أبو زيد :

هُمَا إِبِلَانِ فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمُ فَعَنْ أَيِّهِمَا ما شِئْتُمُ فَتَنَكَّبُوا [1] .

وقالوا : " لِقَاحان سَوْدَاوَان " حكاه سيبويه ، وإنما (لِقَاح) جمع (لِقْحَة) وقالوا : " جِمَالَيْنِ " يريدون : قَطِيعَيْن منها .

فالتثنية تدل على افتراقها قَطِيعَيْن ولو قال : " لِقَاح " أو " جِمَال " لفهم منه الكثرة ، إلا أنه لا يدل على أنها مفترقة قَطِيعَيْن وهو في " إِبِلَان " أسهل ؛ لأنه جنس فهو مفرد وليس بتكسير كـ " جمل " و " جمال " ومن ذلك قول أبي النجم :

تَبَقَّلَتْ فِي أَوَّلِ التَّبَقُّلِ بَيْنَ رِمَاحَي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

أَعْلَم بالتثنية افتراقَ رماحِ هؤلاءِ مِنْ رِمَاحِ هؤلاء " [2] .

وعلى ما سبق فلا وجه لاعتراض أبي حيان والرأى ما قال ابن مالك.

---

[1] – قائل البيت : شعبة بن قمير ، ينظر الخزانة : ٧ / ٥٨٠ ، ومعجم شواهد العربية : ٣٤ .

[2] – شرح المفصل : ٤ / ١٥٣ وما بعدها .

أمفرد لفظ المصدر أم لا ؟

عند الحديث عن (بدل الكل) إن البدل يوافق متبوعه في الإعراب وفي الإفراد وضديه أي الجمع والتثنية ، ولكن أبا حيان استثنى من ذلك لفظ المصدر فهو مفرد وأبدل منه الجمع ، يقول :

" ونقول : إلا إن كان المبدل منه لفظ المصدر ، فإنه قد يبدل منه الجمع كقوله تعالى [١] : ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا ﴿٣١﴾ حَدَآئِقَ وَأَعْنَٰبًا﴾ [٢] .

ورد عليه الدماميني بقوله :

" وفيه نظر ؛ لأن المراد بالمطابقة المطابقة في المعنى ، والمصدر يشمل على الاثنين والجماعة ، فلذلك أبدل الجمعان منه [٣] " .

المناقشة والترجيح :

يبدو لي أن الحق مع أبي حيان ؛ لأن المصدر مفرد يدل على الحدث ولا يدل على الذات ؛ ولهذا قال النحاة : إذا نعت به فقيل : هذا رجلٌ عدلٌ – وفيه وصف الذات بالمعنى – لا يجوز ومن أجل ذلك التزموا للتخلص مِنْ هذا أنْ يُؤَوِّلُوا العبارة . إما يجعل اسم المعنى في تأويل المشتق أي : عادل ، وإمَّا بتقدير مضاف يدل على الذات وهو " ذو " التي بمعنى " صاحب " ، فالمصدر الذي أبدل منه الجمع يمكن أن يكون على تأويل " ذوات مفازا " أي ذوات فوز .

---

[١] – سورة النبأ الآيتان (٣١) ، (٣٢) .

[٢] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ١٣٦ .

[٣] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٦٦.

الاختلاف حول شرط إبدال الفعل من الفعل

يشترط ابن مالك لإبدال فعل من فعل شرطين حيث يقول :

" ويبدل فعل من فعل موافق له في المعنى مع زيادة بيان ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۝ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا ﴾ [1] .

وكقول الشاعر [2] :

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تَأَجَّجَا " [3] .

لكن أبا حيان خالفه في اشتراط زيادة البيان بقوله :

" ولا يلزم ما ذكره المصنف من أنه يكون مع زيادة بيان ، بل قد يكون ذلك بالمرادف وهذا ظاهر من قوله : " مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا " ؛ لأنَّ (أَتَاه) و (أَلْمَم) مترادفان " [4] .

وقد ذكر الدماميني ذلك الخلاف ، ووافق ابن مالك فقال :

" وقوله – يعني:ابنَ مالك – : مع زيادة بيان قدح فيه بعضهم بأنه غير شرط لجواز المسألة بدليل قوله:

* مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا *

وفيه نظر " [5] .

---

[1] – سورة الفرقان : الآيتان : (٦٨) ، (٦٩) .

[2] – عبيد الله بن الحر ، وقيل ينسب للحطيئة وليس في ديوانه ، ينظر سيبويه : ٣ / ٨٦ ، الإنصاف : ٢ / ٥٨٣ . شرح المفصل لابن يعيش : ٧ / ٥٣ ، ١٠ / ٢٠ ، الهمع : ٥ / ٢٢١ ، خزانة الأدب : ٥ / ٢٠٤ . وينظر معجم شواهد العربية : ١ / ٧٦ ، ٧٧ .

[3] – شرح التسهيل : ٣ / ٣٤٠ – ٣٤١ .

[4] – التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ١٤٣ .

[5] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٦٩ .

المناقشة والترجيح :

اشترط ابن مالك لإبدال الفعل من الفعل أن يكون الثاني موافقاً للأول في المعنى ، وأن يكون راجح البيان عليه [١] .

ولكن أبا حيان لا يوافق ابن مالك فيما اشترطه من زيادة البيان ، ووافقه في الشرط الأول . أما الدماميني فقد ذكر ذلك الخلاف غير أنه تجاهل التصريح باسم أبي حيان ، كما أنه اكتفى في اعتراضه بقوله : وفيه نظر . فيفهم من كلامه أنه يوافق ابن مالك .

والحقيقة أن الغرض الأصلي من البدل والنعت وعطف البيان هو توضيح المراد عند المخاطب، فلابد فيه من إيضاح البيان ضرورة، فمن لم يشترط ذلك فلأنه معلوم ضرورة ومن أمثلة ذلك قولهم :

جاء سعيدٌ العاقلُ فيه زيادة وبيان .

أقسم أبو حفص عمرُ فيه زيادة وبيان .

أعجبني سعيدٌ خُلُقُه فيه زيادة وبيان .

فلماذا لايكون إبدال الفعل في هذا القبيل ؟! وعليه فإن الرأي عندي هو ماذهب إليه ابن مالك، واستشهاده بالبيت .. متى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بنا .. فيه زيادة بيان ، فإن الإلمام بالمرء في داره أبلغ من مجرد الإيتان وأبين .

---

[١] – لم يذكر ابن مالك الشرطين في الألفية ولا في شرح الكافية الشافية .

العطف بـ (حتى) على اسم مجرور

قال ابن مالك في متن التسهيل :

" وإن عطفت على مجرور لزم إعادة الجار ما لم يتعين العطف "

وقال في الشرح :

" وإن عطف بـ (حتى) على مجرور وخيف توهم كون المعطوف مجروراً بـ (حتى) لزم إعادة الجار ، نحو : اعتكفْتُ في الشهر حتَّى في آخره، فإنْ أُمِن ذلك لم تلزم إعادة الجار نحو : عجبْتُ مِنَ القَوْمِ حَتَّى بنيهِم ، ونحو قول الشاعر [١] :

جُودُ يُمْناكَ فَاضَ في الخَلْقِ حَتَّى ... بَائِسٍ دَانَ بالإِسَاءَةِ حِينًا " [٢]

واعترضه أبو حيان بقوله :

" وقوله : – يعني ابن مالك – : ما لم يتعين العطف يعني : فلا يلزم إعادة الجار مثاله : عجبت من القوم حتى بنيهم ، هكذا مثل المصنف ؛ لأن (بينهم) هنا ليس معطوفاً بـ (حتى) ؛ لأنهم ليسوا واحداً من جمع ، إذ ليسوا مندرجين في القوم ولا ينزلوا منزلة جزء ، ألا تراه كيف منع : أعجبتني الجاريةُ حتى ابنها لا متناع " إلا ابنها[٣] ، وأجاز : أعجبتني الجاريةُ حتى حديثها ؛ لصلاحية " إلا حديثَها " ، ولو قلت هنا : عجبْتُ من القومِ إلاَّ بنيهم لم يصح ، فالذي يظهر أن (حتى) في هذا المثال هي الجارة لا العاطفة ؛ لأن الجارة لا يشترط في العطف بها أن يكون بعض المتبوع ولا جزءاً منه . قال المصنف في الشرح : ونحو قول الشاعر :

---

[١] – لم يعرف قائله ، ينظر مغني اللبيب : ١٧٢ ، المساعد : ٢ / ٤٥٣ ، الهمع : ٥ / ٢٦٠ ، الدرر : ١٤٢/٦ .

[٢] – شرح التسهيل : ٣ / ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

[٣] – يعني قول ابن مالك في شرح التسهيل : ٣ / ٣٥٨ : " والمعتمد عليه فيما يصح عطفه بـ (حتى) أن يصح استثناؤه بـ (إلا) .

جُودُ يُمْناكَ فَاضَ فِي الخَلْقِ حَتَّى بائسٍ دَانَ بالإِساءَةِ حِينَا

وهذا أيضاً لا يتعيّن العطف ، أو يجوز فيه العطف ويجوز أن يكون (حتى) جارة " [١] .

أما الدماميني فقد قال :

" وإن عطفت (حتى) على مجرور لزم إعادة الجار " ذكر [٢] ذلك ابن الخباز[٣] وأطلقه ، والمصنف قيد ذلك بقوله : ما لم يتعين العطف وإنما لزم إعادة الجار فرقاً بينها وبين الجارة فتقول : مرَرْتُ بالقومِ حتَّى بزيد ، فإذا تعين العطف لم يلزم إعادة الجار ؛ لانتفاء مقتضيه نحو : عجبت من القوم حتى بنيهم ، قال الشاعر :

جُودُ يُمْناكَ فاضَ فِي الخَلْقِ حَتَّى بَائِسٍ دَانَ بالإِسَاءَةِ دِينَا

كذا قال المصنِّف وهو حسن .

ورده أبو حيان وقال : هي في المثال جارة ؛ إذ لا يُشترط في تالي الجارة أن يكون بعضاً أو كبعض بخلاف العاطفة ؛ ولهذا منعوا " أعجبتني الجارية حتى ابنها " قال - يعني أبا حيان - : وهي في البيت محتملة ، قال ابن هشام [٤] : وأقول : إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض ، وقد ذكر ذلك ابن مالك في باب حروف الجر [٥] وأقره أبو حيان عليه [٦] ، ولا يلزم من امتناع " أعجبتني الجاريةُ حتَّى ابنها " امتناع " عجبتُ مِنَ القَوْمِ حتَّى بنيهم " ؛ لأن اسم (القوم) يشمل أبناءهم ، واسم (الجارية) لا يشمل ابنها .

---

[١] - التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ١٥٤ .

[٢] - بداية نقل الدماميني عن المغني ص : ١٧٢ .

[٣] - هو شمس الدين أحمد بن الحسين بن أحمد بن الخباز النحوي الضرير ، كان أستاذاً بارعاً ، ومن مصنفاته ، النهاية في النحو ، شرح ألفية ابن معط ، مات بالموصل سنة (٦٣٧هـ) ينظر البغية : ١ / ٣٠٤ .

[٤] - في المغني : ١٧٢ .

[٥] - ينظر شرح التسهيل : ٣ / ١٦٦ .

[٦] - ينظر التديل والتكميل ج٤ ورقة ٢٤.

قال – أي ابن هشام – : ويظهر لي أن الذي لحظه ابن مالك أن الموضع الـذي يصح أن تحل فيه (إلى) محل (حتى) العاطفة فهي به محتملة للجارة ، فيحتاج حينئذ إلى عادة الجار عند قصد العطف نحو :" اعتكفْتُ في الشهر حتّى في آخره " بخلاف المثال والبيت السابقين ، وزعم ابن عصفور أن إعادة الجار مع (حتى) أحسن ولم يجعلها واجبة) [1] .

المناقشة والترجيح :

تنقسم (حتى) أربعة أقسام :

تكون حرف ابتداء ، وحرف جر ، وحرف عطف ، وحرف نصب عند الكوفيين وزاد بعض النحويين قسماً خامساً وهو أن تكون بمعنى (الفاء) [2] .

وتتعلق هذه المسألة بـ (حتى) العاطفة إذا عطف بها على مجرور هل يلزم إعادة الجار أو لا يلزم فيه خلاف .

فابن الخباز يقول بلزوم إعادة الجار فرقاً بينها وبين الجارة ، وابن عصفور يقول إن الأحسن إعادة الجار ولم يوجبه ، وأما ابن مالك فقال بلزوم إعادة الجار ما لم يتعين العطف ، فإذا تعين العطف لم يلزم إعادة الجار ، ومثل لذلك بقولهم : " عجبْتُ من القومِ حتّى بنيهم " وبقول الشاعر :

جُودُ يُمْناكَ فَاضَ في الخَلْقِ حَتّى بائسٍ .... البيت

ولكن أبا حيان نازعه في ذلك بأن (حتى) في المثال جارة وحجته : أن (حتى) العاطفة يُشْتَرط في المعطوف بها أن يكون بعض ما قبلها أو كبعضه و (بنيهم) في المثال

---

[1] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

[2] – ينظر الجني الداني في حروف المعاني للمرادي : ص ٥٤٢ .

ليسوا واحداً من جمع ولم يُنَزَّلوا منزلة الجزء ، والجارة لا يشترط فيها ذلك كما أن المعتمد فيها يصح عطفه بـ (حتَّى) أن يصح استثناؤه بـ (إلَّا) ، وعليه فلا يصح أن يقال : عجبْتُ مِنَ القَوْمِ إلاَّ بنيهم . أمَّا (حتى) في البيت فهي محتملة أن تكون للعطف أو للجر .

أما موقف الدماميني من المسألة فقد اكتفى بأن نقل كلام ابن هشام الذي أيد ابن مالك ورد على أبي حيان رأيه ، ووجه الرد أن أبا حيان نفسه كان قد وافق على كلام ابن مالك عندما قال : إن شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع أن يكون مجرورها بعضاً أو كبعض .

واسم (القوم) يشمل أبناءهم ، بخلاف (أعجبتني الجاريةُ حتَّى ابنها) فاسم (الجارية) لا يَشْمَل ابنها .

ولا يصح في المثال والبيت حلول (إلى) محل (حتى) فيتعين العطف . ويبدو أن الدماميني موافق لابن هشام حيث لم يعلق على قوله . غير أنه لم ينسب القول لابن هشام من أول النص .

والعطف بـ (حتى) قليل عند البصريين ، وأما الكوفيين فينكرونه ويحملون نحو " جاء القوم حتى أبوك " و " رأيت القوم حتى أباك " ، و " ومررت بالقوم حتى أبيك " على أن (حتى) فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل .

وللعطف بـ (حتى) شروط أربعة :

١- أن يكون المعطوف بها اسماً لا فعلاً ولا حرفاً ولا جملة .

٢- أن يكون الاسم المعطوف بها اسماً ظاهراً لا ضميراً ، وصريحاً لا مؤولاً فلا يجوز " قام الناس حتى أنا " .

٣- أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه إما بالتحقيق أو التأويل .

٤- كونه غاية في زيادة حسية أو معنوية أو في نقص [1] .

وقول ابن مالك هو الراجح عندي ؛ لأن اعتبار (حتى) عاطفة يقتضي دخول ما بعدها في حكم ما قبلها ، ويكون الانتهاء به ففي المثال " عجبْتُ مِنَ القومِ حتَّى بنيهم " يكون التعجب مِنَ القَوْمِ ومِنْ بنيهم .

وكذلك في البيت السابق يقتضي مقام المدح أن تكون (حتى) عاطفة ، والمعنى أن كرم الممدوح عم حتى شمل المحسن والمسيء ، فيكون المدح أبلغ .

ولو اعتبرنا (حتى) هي الجارة فقد يدخل ما بعدها في الحكم وقد لا يدخل ، وقد يكون الانتهاء به وقد لا يكون الانتهاء عنده [2] ، وا لله أعلم بالصواب .

---

[1] - ينظر أوضح المسالك : ٣ / ٣٦٤ وما بعدها .

[2] - ينظر شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٥١٧ ، ٥١٨ ، والجنى الداني : ص ٥٤٩ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني : ٩٨/٣.

الخلاف حول جواز ترخيم المركب الإسنادي كـ " تأبط شرا ".

يرى ابن مالك جواز ترخيم المركب الإسنادي وفاقاً لسيبويه ، فيقول : "وتناول أيضاً المركب بإسناد كتأبط شرا ، وأكثر النحويين يمنعون ترخيمه ؛ لأن سيبويه منع ترخيمه في باب الترخيم [١] ، ونص في باب النسب [٢] على أن من العرب من يرخمه ، فيقول في " تأبّط شرا " يا تأبّط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه ، ولا خلاف في النسب إليه " [٣] .

ولم يوافق أبو حيان ابن مالك فيما ذكره عن سيبويه، فرد عليه بقوله :

" وأما قول المصنف : ونص في باب النسب على أن من العرب من يرخمه ، فيقول في : " تأبّط شراً " ياتأبط ورتب على ترخيمه النسب إليه فغير صحيح ؛ لأن سيبويه لم ينص على ترخيمه ، ولا أن هذا الحذف الذي ذكره هو من باب الترخيم في شيء . قال سيبويه في " هذا باب الإضافة إلى الحكاية " [٤] .

" فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة " عبد القيس وخمسة عشر ، حيث لزمه الحذف كما لزمها ، وذلك قولك في " تَأَبّط شَرّاً " تَأَبَّطِيٌّ ، ويدلك على ذلك أنَّ مِنَ العربِ مَنْ يُفْرد فيقول : يا تَأَبَّطُ أَقْبِل ، فيجعل الأول مفرداً ، فكذلك تفرده في الإضافة " انتهى .

وليس هذا مناقضاً لما قرره من أنّ المحكي لا يُرَخَّم ، بل أراد أن من العرب من يفرده لا على جهة الترخيم ، بل يفعل ذلك في النداء ؛ ولذلك قال : ومن العرب من

---

١ – ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٦٩ (ت . هارون) .

٢ – السابق : ٣ / ٣٧٧ .

٣ – شرح التسهيل : ٣ / ٤٢٢ .

٤ – ينظر الكتاب : ٣ / ٣٧٧ .

يُفْرد لم يَقُل مَنْ يُرَخِّم ، ولذلك أيضاً أتى به مبنياً على الضم ، ولا نعلم خلافاً عن أحد من النحويين أَنَّ المَحْكي لا يُرَخَّم ، إلاَّ ما تَوَهَّم هذا الرجل على سيبويهِ " (١) .

وقد اعترض الدماميني على أبي حيان ، ورد عليه بقوله :

" قلت : وهذا متمسك ضعيف في الرد على المصنف ، فإن الظاهر أن سبب الإفراد في النداء هو الترخيم ، وإلا فليس مجردُ النّداءِ من غير قصد إلى الترخيم مقتضياً لحذف شيء من العلم المركب تركيباً إسنادياً أو غير إسنادي ، لكن المعروف من كلام النحاة أنَّ العَلَم المنادى إذا كان جملةً لا يُرَخَّم ؛ لأن الجملة تُحْكَى على إعرابها الأصلي في انفصال كل كلمة عن الأخرى من جهة اللفظ ، وإنِ اتَّحد جميع أجزائها باعتبار المعنى فهي كالمضاف والمضاف إليه سواء ، وإنما وجب حكاية الجملة لأن المسمى بالجملة المنقولة غرضه بقاء صورة الجملة فيها ... " (٢) .

المناقشة والترجيح :

المعروف عند النحاة أن المركب الإسنادي لا يرخم ، وهو مذهب سيبويه (٣)

ومحور الخلاف في المسألة أن ابن مالك قد أشار إلى رأي سيبويه في ترخيم " تأبط شراً " ، وذكر كذلك أنَّ سيبويه قد نص في باب النسب على أنَّ مِنَ العرب مَنْ يُرخمه . غير أنَّ أبا حيان نفى أن يكون سيبويه قد نص على ترخيمه عندما ذكر أن من العرب من يفرده فيقال : " يا تَأَبَّطُ أَقْبِل " ، وإنما أراد أَنَّ إفرادَه على جهة النداء لا الترخيم . فلم يصرح بأنه يُرَخَّم ، رجاء به مبنيًّا على الضَّم ، ولو أراد الترخيم لقال :

---

١ - التذييل : ج٤ ورقة ٢٢٨ .

٢ - تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٠٧ .

٣ - ينظر الكتاب : ٢ / ٢٦٩ ، وينظر شرح المفصل لابن يعيش : ٢ / ٢٣ .

" يا تأبط " بالنصب . أما الدماميني فقد وافق ابن مالك فيما ذكره ، واعترض على أبي حيان فيما ذهب إليه .

والحق أن ابن مالك ذهب إلى أن المركب الإسنادي يرخم قليلاً يقول في الألفية [١] .

وَالعَجْزَ احْذِفْ مِنْ مُرَكَّبٍ وَقَلْ ... تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وذَا عَمْرٌو نَقَلْ

وقد ذكر الرضي في شرحه على الكافية أن بعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو " تَأَبَّطَ " [٢] .

وعليه فيمكن الجمع بين قولي سيبويه حول ترخيم (تَأَبَّطَ شَرًّا) بأنه لا يجيز ترخيمه ، وأمّا قوله : إنَّ مِنَ العربِ مَنْ يفرده أي في حالة الترخيم - كما ذكر ابن مالك - ليس معناه أنه يوافقهم على ذلك ، بل ذكره من باب أنه رأي من الآراء فحسب ولم يجزم بها . فيتجه ما قاله الدماميني في رده على أبي حيان [٣] .

---

١ - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢ / ٢٦٧ ، وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك : ٣٠٦/١ .

٢ - شرح الكافية : ١ / ١٤٩ .

٣ - ينظر عدة السالك للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية أوضح المسالك : ٤ / ٥٧ ، ٥٨ وينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، ت . عبد الحميد السيد : ٣ / ٣٣٥ ، ٣٣٦ .

هل يبنى التعجب والتفضيل من (تمكن) قياساً ؟

يقول أبو حيان عند حديثه عن أنواع التنوين :

" أَمْكَن وهو فِعْل من التَّمَكُّن وبناء " أَفْعَل " للتعجب والمفاضلة من التمكن شاذ ، وقد نص عليه النحويون في باب التعجب ؛ لأن فعله زائد على ثلاثة أحرف وليس على وزن أَفْعَل " [١] .

وقد ذكر الدماميني نقلا عن ابن قاسم قائلا :

" قال الشارح تبعاً لشيخه أبي حيان : وهو " أَفْعَل التفضيل " من التَّمكُّنِ ، وبناؤه منه شاذ . قلت : وقد سمع من كلامهم " مَكُنَ " مَكَانةً قياسي جار على القاعدة ولا شذوذ فيه " [٢] .

المناقشة والترجيح :

ذهب أبو حيان وتبعه تلميذه ابن قاسم إلى أن صيغة (أَمْكَن) على زنة (أَفْعَل) التفضيل ، وفِعْله من " التَّمَكُّن " وهو أكثر من ثلاثة أحرف فلا يصاغ منه أفعل للتفضيل ولا للتعجب .

أما الدماميني فقد ذكر أنه سمع من كلام العرب الفعل " مَكُنَ " وهو ثلاثي ، فيصاغ منه " أَمْكَن " ويكون جارياً على القياس ولا شذوذ فيه وما قاله الدماميني يؤيّده قولُ ابن منظور في اللسان .

" قال ابنُ بَرِّي : وقد جاء " مَكُنَ يَمْكُنُ " قال القلاخ :

حيثُ تَثَنَّى الماءُ فيه فَمَكُنَ .

قال : فعلى هذا يكون " ما أَمْكَنَهُ " على القياس " [٣] .

---

[١] – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ٤٣ .

[٢] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٥٠ .

[٣] – لسان العرب : ١٣ / ٤١٣ .

" الاختلاف حول مجيء (أَلْبُب) جمعاً (للَّبيب)

قال أبو حيان :

" وأما (أَلْبُب) علما فمذهب سيبويه أنه ممنوع من الصرف ، قال سيبويه في " باب (أَفْعل) إذا كان اسماً " : "وإذا سمّيت الرجل بـ " أَلْبُب " فهو غير مصروف والمعنى عليه لأنّه من اللَّبب ، ولو لم يكن المعنى على هذا لكان فِعْلاً ، والمعنى أنَّ العربَ تقول :

* قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبُبِه * [1]

يعنون : " لُبَّه " . انتهى كلام سيبويه رحمه الله [2] ، أي : بنات خواطره جمع " لُبّ " أي : " بناتُ أَلْبُبِ الحيِّ " أي : أصلَحِهِم لُبّاً ، ويكون جمع " لَبِيب " ونظيره " رَغِيف" و " أَرْغُف " ، ومعناه : بناتُ أَلَبِّ ما فيه وأَلَبُّ ما في الإنسان قَلْبُه " [3] .

وقد اعترض عليه الدماميني بقوله :

" قلت : والتفسير الثاني فاسد ؛ لأنه إذا كان جمع (لَبِيب) لم يكن معناه "أَلَبُّ ما في الحي" ، وإنما هذا تفسير " أَلْبَب " بفتح الباء اسم تفضيل لا " أَلْبُب " بضمها جمع " لَبِيب " ولا جمع " لُبّ " أيضاً لو قاله ، ثم كيف يقول : " بنات أَلْبُب الحي " أي : أصلحِهِم لُبّاً ثم يقول : ومعناه " أَلَبُّ " ما فيه وأَلَبُّ ما في الإنسان قلبه ، وهذا منه دليل على أن الضمير في " أَلْبُب " لإنسان معين لا للحي ، ثم كيف يقول :

---

[1] – هذا البيت من الرجز ولم ينسب ، ينظر الكتاب : ٣ / ١٩٥ ، ٣٢٠ ، ٤ / ٤٣٠ . المقتضب : ١ / ١٧١ ، ٢ /٩٩ ، المنصف : ١ / ٢٠٠ ، ٣ / ٣٤ ، اللسان مادة (لبب) ١ / ٧٣٠ ، الخزانة : ٧ / ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

[2] – الكتاب : ٣ / ١٩٥ .

[3] – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ٥٠ .

إنّ " أَلَبَّ ما في الإنسانِ قلبُه " وليس في الإنسان شيء له هذا الوصف غير القلب ، ثم إنّ قولَه : إنَّ (أَلْبُب) جمع (لَبِيب) كـ (رَغِيف) و (أَرْغُف) فيه نظر ، فلم يسمع إن " رغيفاً " جمع على " أَرْغُف " ، ولكن يروى (أَلْبِبَه) بكسر الباء الأولى وفتح الثانية بعدها (هاء) التأنيث ، وهذا الذي قيل فيه إنه كـ (أَرْغِفَة) وهو صحيح ، وقد تبيّن أَنَّ هذا كلام ظاهر الاختلاف والتناقض " [١] .

المناقشة والترجيح :

جوّز أبو حيان أن يكون (أَلْبُب) جمعا (لِلُّبّ) وهو العقل ، كما جوز أن يكون جمعاً (للبيب) كـ (رغيف) و (أرغف) .

واعترض عليه الدماميني بأنَّ (أَلْبُب) لا يكون جمعاً (لَلَّبِيب)،إذ لم يسمع في "رَغِيف" " أَرْغُف " وإنما المسموع " أَرْغِفَة " ، ثم إنَّ معنى الجمع يتنافى مع معنى التفضيل الذي يعبر عنه أبو حيان بقوله : أصلحهم لُبّاً ، إذ أن ذلك يقتضي فتح الباء من (أَلْبُب) والوراد ضم الأولى وكسر الثانية .

ولاستجلاء حقيقة المسألة لابد من العودة إلى مختلف المصادر .

ففي المنصف يقول ابن جني :

" فأما " بناتُ أَلْبُبِه " فذكر أبو عثمان عن أبي العباس أن (الهاء) عائدة فيه على الحي ، أي : بنات ألبب الحي ، وإذا كان كذلك فليس " أَلْبَبُ " علماً ، ولو كان علماً لكان أقرب قليلاً ، وأخبرني أبو علي أن الكوفيين يروونه " بناتُ أَلْبُبِه " يريدون جمع " لُبٍّ " ومعناه : بنات أَلَبِّ الحيِّ ، كما يقال : بناتُ أَعْلَمِه " [٢] .

[١] - تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٥٣ .

[٢] - المنصف : ١ / ٢٧٥ .

واستشهد به سيبويه على فك الإدغام في " أَلْبَب " للضرورة برواية : " بنات ألببه " بالفتح [١] .

وكذلك روى في الضرورة لابن عصفور [٢] ، والضرورة للقيرواني [٣] ، وكذلك في الصحاح برواية : " بنات أَلْبَبِه " ، وقال الجوهري : يريد : بنات أعقل هذا الحي " [٤] .

وكلام الدماميني صحيح ؛ لأن "أَلْبَب" – بفتح العين – اسم تفضيل مفرد، و"أَلْبُب" – بضم العين – جمع ، والكلمة الواحدة لاتكون مفرداً وجمعاً في وقت واحد. ثم إن تفسير البيت بضم الباء متناقض مع " أصلحهم " ؛ لأنه جمع و"أصلحهم " مفرد.

---

١ – الكتاب : ٤ / ٤٣٠ .

٢ – ص : ٢١ .

٣ – ص ٢٢٠ .

٤ – مادة (لبب) ٢١٦ .

" الاختلاف حول إعراب ما سمي بحرف جر ومجروره ، وحرف الجر على حرفين ثانيه حرف علة "

نقل أبو حيان كلام ابن مالك فقال :

" وإعراب ما جر من حرف وشبهه كائن على أكثر من حرف ، وإضافته إلى مجروره معطى ماله مستقلا بالتسمية أجود من حكايتهما " .

ثم يقول شارحا :

" وأطلق المصنف في جواز الوجهين فيما سمي به من حرف جر على أزيد من حرف ومجروره ، ويحتاج إلى تبيين على مذهب الجمهور ، وذلك أنه إذا كان الحرف ثانيه حرف معتل نحو " في " فإنه لا يجوز فيه عندهم إلا الحكاية فتقول : قامَ في زيد ، ورأيت في زيد ، ومررْتُ بفي زيدٍ ، وإنما لم يسمع إعرابُ هذا لأنه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانيه حرف علة إلا اسمين " فُوك " و " ذُو مالٍ " فكذلك لم تقس عليها، وذهب المبرد والزجاجُ إلى جواز الإعراب " [١] .

واعترض عليه الدماميني بقوله :

" قال أبو حيان : ويرد عليه نحو : في زيد ، فإنه لا يجوز فيه عند الجمهور إلا الحكاية ، وأجاز المبرد والزجاج الإعراب إذا أضفت الأول ، وليس بشيء لأن ما أجزنا الإعراب في نحو : "مِنْ زيد " إلا تشبيهاً بالمضاف والمضاف إليه من أنها خافض ومخفوض ، ولا يكون المضاف على حرفين ثانيهما لين هذا كلامه .

قلت : وليس بمتجه لأنا لا نسلم أن المضاف لا يكون على حرفين ثانيهما

---

[١] - التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ٨٢ .

حرف لين بدليل : " ذو مال " و " فوزيد " ، سلمنا لكنه بالتضعيف أشبه المضاف ، والإعراب إنما وقع بعد التضعيف وهو ظاهر مكشوف من قول المصنف : " معطى ماله مستقلا " فإن قلت : تجويزه الإعراب في هذه المسألة مناف لقوله في صدر الباب إن اللفظ الذي له عمل يعطى بعد التسمية ما استقر له قبلها قلت : هذا تقييد لذلك الإطلاق أو تخصيص لذلك العام ، إذ مقتضى ذلك الإطلاق أو التعميم وجوب الحكاية في هذه الأمثلة وليس كذلك ، فتعين المصير إلى الجمع بين الكلامين بأن يجعل هذا المقيد او الخاص قاضياً بتقييد ذلك الكلام أو تخصيصه ، ولا منافاة حينئذ والأمر في مثله ظاهر " [١] .

المناقشة والترجيح :

ذهب ابن مالك إلى أنه إذا سمي بحرف جر على أكثر من حرف فيجوز فيه الحكاية ، وإعرابه إعراب المتضايفين ، ولم يفصل المسألة .

أما أبو حيان فقد فصل المسألة . فإذا كان حرف الجر أزيد من حرف وثانيه حرف معتل مثل : " في " فلا يجوز فيه إلا الحكاية عند الجمهور ، بخلاف المبرد والزجاج اللذين أجازا إعرابه إعراب المتضايفين بعد تضعيف الحرف . أما إن لم يكن ثانيه حرف علة مثل : "مِنْ" فيجوز الوجهان : الحكاية ، والإعراب ولا يجيز سيبويه فيه إلا الإعراب " [٢] .

وقد وافق الدماميني ابن مالك في رأيه .

---

١ - تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٦٥ .

٢ - ينظر التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ٨٢ .

وما قاله أبو حيان يؤيده قول ابن عصفور :

" فإذا سميت بحرف جر ومجروره فلا يخلو أن يكون حرف الجر على حرف واحد ، أو على حرفين ، أو على أزيد من حرفين ، فإن كان حرف الجر على حرفين فلا يخلو أن يكون ثانيه حرف علة أو حرفاً صحيحاً ، فإن كان حرف علة فإنك تحكي اللفظ الذي سمعته فتقول : جاءني في زيدٍ ، ورأيتُ في زيدٍ ، ومررْتُ بفي زيدٍ ، فإن كان ثانيه حرفاً صحيحاً فإنك تحكيه فتقول : جاءني مِنْ زيدٍ ، ورأيتُ مِنْ زيدٍ ، ومررْتُ بمنْ زيدٍ ، ويجوز لك أن تعربه وتضيفه إلى الثاني فتقول : جاءني مِنُ زيدٍ ، ورأيْتُ مِنَ زيدٍ ، ومررْتُ بمنِ زيدٍ ، وذلك أنه أشبه المضاف والمضاف إليه في أنه خافض كما أن المضاف خافض ، وهو على أزيد من حرف واحد كما أن المضاف كذلك ، وإنما لم يسمع هذا فيما ثانيه حرف علة لأنه ليس من الأسماء ما هو على حرفين ثانيه حرف علة إلا اسمين خاصة ، فلذلك لم يقس عليهما وهما : فوك ، وذو مال " [1] .

وأيضاً فإن أساس الاعتراض على ابن مالك أنه أطلق الحكم في جواز الوجهين فيما سمي به من حرف جر على أزيد من حرف ومجروره مع أن مذهب الجمهور التفصيل . فلا وجه لاعتراض الدماميني .

---

[1] – شرح الجمل : ٢ / ٤٧٢ ، ٤٧٣ .

" الاختلاف حول مجيء (أو) بمعنى (إلا) "

جوز أبو حيان مجئ (أو) بمعنى (إلا) فقال :

" وقال آخر [١] :

لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلاَّ لِصَابِرِ

التقدير : " إلا أَنْ أُدرِكَ المنُى " ، ويحتمل أيضاً : " وأستسهلُ الصَّعب إلى إدراكِ المنُى " [٢] .

واعترض عليه الدماميني فقال :

" وجوز أبو حيان أن تكون (أو) في هذا البيت بمعنى (إلاَّ) وليس بشيء " [٣] .

المناقشة والترجيح :

إن (أو) التي ينصب بعدها الفعل المضارع لها ثلاثة معان :

الأول : أنها تفيد الغاية فتكون بمعنى (إلى) ، ومن النحاة من يجعلها بمعنى (حتى) ، ولا خلاف بين المعنيين لأن (إلى) و (حتى) تفيدان الغاية .

والمعنى الثاني : أنها تفيد الاستثناء فتكون بمعنى (إلا) .

والمعنى الثالث : أنها تفيد التعليل فتكون بمنزلة (كي) [٤] .

---

[1] – مجهول القائل : ينظر : مغني اللبيب : ٩٤ ، شرح ابن عقيل : ٢ / ٣١٩ ، شفاء العليل للسلسيلي : ٢ / ٩٢٧ ، والهمع : ١١٧/٤ ، والدرر : ٤ / ٧٧ ، وينظر معجم شواهد العربية : ١١٧ .

[2] – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ١٠٤ .

[3] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٧١ .

[4] – ينظر كتاب " منتهى الأرب " بتحقيق شرح شذور الذهب : ٢٢٩ .

وأحسن ما فرق بين (أو) إذا كانت بمعنى (إلى أَنْ) أو (إلَّا أَنْ) أن الذي قبلها إن كان مما ينقضي شيئاً فشيئاً قدرنا (إلى أن) وهو منطبق على قوله : (لأستسهلَنَّ الصَّعْبَ) ، وإلَّا قدَّرنا (إلَّا أَنْ) وهو منطبق على قوله : (لأقتلَنَّ الكافرَ أو يُسْلم) [١] .

ولم يذكر أحد من النحاة الذين استشهدوا بالبيت أنَّ (أَوْ) فيه تكون بمعنى (إِلَّا أَنْ) غير أبي حيان وتبعه السيوطي في الهمع [٢] ،

وبذلك وجه اعتراض الدماميني.

---

١ – ينظر شرح ابن عقيل : ٢ / ٣١٩ ، وشفاء العليل : ٢ / ٩٢٧ ، ٩٢٨ .

٢ – ٤ / ١١٧ .

الخلاف حول قولهم " أنتَ ظالمٌ إنْ تفعلْ "

قال أبو حيان :

" وأجاز الكوفيون سوى الفراء أن يحذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل قياساً على الماضي ، فأجازوا : أنْتَ ظالمٌ إنْ تفعلْ " [١] .

وقد رد عليه الدماميني بكلام ابن هشام :

" قال ابن هشام [٢] : وفي هذا الكلام نظر ؛ لأنهم يرون أن المتقدم نفس الجواب لا دليله ، فما حذف عندهم . وإلى هذا أشار المصنف بقوله : " وليس إياه خلافاً للكوفيين والمبرد وأبي زيد " [٣] قال ابن هشام : وإجازتهم المسألة عندي مبنية على هذا . فلا وجه لأن يتمسك به لمَنْ توهَّم من البصريين أنَّ الكوفيين لا يشترطون لحذف الجواب مُضِي فعل الشرط ، والفساد من جهة عبارة أبي حيان ، لكن في أصول ابن السراج [٤] : " ويجوز أن نقول: أتيتُكَ إنْ تأْتِني " فيستغنى عن جواب الشرط بما تقدم " قال ابن هشام : وهذا وهم من أبي بكر تبعه عليه السكاكي في مفتاحه ، والوهم إلى ابن السراج من قبل الكوفيين ، فإنه نظر في كتبهم وزاد فيها فروعاً ليست في كتب البصريين إرادة لتنفيق كتابه أن يودعه أكثر مما في كتاب سيبويه ؛ ليصرف الناس عنه إلى كتابه ، حتى لقد حكى : لو علمت أن الناس يشتغلون بكتاب سيبويه بعد أن قرءوا كتابي على ما صنفته ، والكوفيون إنما جوزوا هذا النوع على معتقدهم

---

١ – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ١٦٣ .

٢ – لم أجد كلام ابن هشام في المراجع التي بين يدي .

٣ – ينظر شرح التسهيل لابن مالك : ٤ / ٨٥ .

٤ – الأصول لابن السراج : ٢/ ١٦١ .

في المتقدم على الأداه أنه جواب لا على الحذف " [١] .

المناقشة والترجيم :

الخلاف في المسألة يدور حول عبارة : أنْتَ ظالمٌ إنْ تفعلْ .

فأبو حيان يستشهد بها على أن مذهب الكوفيين سوى الفراء يجوزون حذف جواب الشرط وفعل الشرط مستقبل .

واعترض عليه الدماميني مستشهداً برأي ابن هشام أن الكوفيين في هذا القول يرون أن الجملة الاسمية " أنت ظالم " هي جواب الشرط وليس دليله ، بخلاف البصريين الذين يمنعون تقدم الجواب على فعل الشرط ، وإن تقدم ما ظاهره أنه الجواب فليس بالجواب بل هو دليل على أن جواب الشرط محذوف ، ولابد أن يكون فعل الشرط ماضياً ، فلا يجوز عندهم : " أنْتَ ظَالِمٌ إنْ تفعلْ " ولا يشترط ذلك الكوفيون [٢] .

وقد أشار أبو حيان إلى هذين المذهبين في اثناء شرحه لكلام ابن مالك [٣] ، ويبدو أن أبا حيان أراد توضيح مذهب الكوفيين أنهم لا يشترطون مضي الشرط إذا حذف جوابه ، بل يجوزون كون الشرط مضارعاً غير منفي بلم [٤] ، ولكنه لم يوفق في الاستدلال على ذلك بمثال مناسب .

فوجه اعتراض الدماميني .

---

[١] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٨١ .

[٢] – ينظر ما كتبه الشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية أوضح المسالك لابن هشام : ٤ / ٢١٨ .

[٣] – ينظر التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ١٦١ .

[٤] – ينظر عدة السالك للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد في حاشية أوضح المسالك : ٤ / ٢٢١ .

هل تفيد (قد) التقليل أو التكثير ؟

فسَّر ابنُ مالك قولَ سيبويه بأنَّ (قَدْ) تكون بمنزلة (رُبَّمَا) في التقليل ، فقال:

" وإذا دخلت (قد) على المضارع فهي كـ " ربما " في التقليل والصرف إلى معنى المضي وهذا ظاهر قول سيبويه ؛ لأنه قال في باب " عدة ما يكون عليه الكلم " :

"وأما (قد) فجواب لقوله : لما يفعل فتقول : قد فعل – ثم قال – : وتكون بمنزلة "ربما " قال الهذلي [1] :

قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرًّا أَنَامِلُهُ ... كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ

كأنه قال : " ربما " هذا نصه [2] .

فإطلاقه القول بأنها بمنزلة " ربما " تصريح بالتسوية بينهما في التقليل والصرف إلى المضي " [3] .

واعترض عليه أبو حيان بقوله :

" ولم يبين سيبويه الجهة التي فيها (قد) بمنزلة (ربما) ولا يدل على التسوية في الأحكام ، بل يستدل بكلام سيبويه على نقيض ما فهم منه المصنف وهو أَنَّ (قَدْ) تكون بمنزلة (رُبَّمَا) في التكثير فقط ، ويدل عليه إنشاد البيت لأن الإنسان لا يفخر بشيء يقع منه على سبيل التقليل والندرة وإنما يفخر بما يقع منه على سبيل الكثرة ،

---

[1] – الهذلي هو شماس كما ذكر الشنتمري في تحصيل الذهب ، والصواب أنه لعبيد الأبرص ينظر : ديوانه (٦٤) . المقتضب : ٤٣/١ ، أمالي ابن الشجري : ١ / ٣٢٤ ، المغني : ٢٣١ ، الخزانة : ٢٥٣/١١ .
القرن بالكسر : كفؤك في الشجاعة ، مجت : مج الشراب من فيه : رماه ، الفرصاد : هو التوت شبه الدم بحمرة عصارته ينظر القاموس المحيط ، ص (٢٦٢) ، (٣٩١) ، (١٥٧٩) .

[2] – ينظر الكتاب : ٤ / ٢٢٣ ، ٢٢٤ .

[3] – شرح التسهيل : ١ / ٢٩ .

فتكون (قد) هنا بمنزلة (ربما) في التكثير " [١] .

ويبدو أن الدماميني لا يوافق أبا حيان وانتقد ابن هشام لموافقته أبا حيان فقال :

" وراج هذا الاعتراض على ابن هشام [٢] مع كثرة انتقاده على أبي حيان يظنه صحيحاً ، وحمله على أن جزم بعد التكثير في معاني (قد) وأنشد البيت ، بل ونسب القول بكونها للتكثير إلى سيبويه من غير تلعثم ، هذا واعتراض أبي حيان على المصنف وكلامه في هذا الموضع بمدرجة التزييف ، والرد فتقول : أما قوله : لم يبين سيبويه الجهة إلى آخره فإطلاق التسوية كاف في الأحكام كلها إلا ما تعين خروجه ، وأما قوله: إن الإنسان لا يفخر بما يقع منه على سبيل القلة إلى آخره ، فجوابه : أن ذلك مما يمكن وقوعه قليلاً وكثيراً فلا يفخر منه إلا بالكثير ، أما ما لا يقع إلا نادراً فإنه يقع الافتخار منه بالقليل لاستحالة الكثرة فيه ، وترك المرء قرنه مصفر الأنامل كَأَنَّ أثوابَه مُجَّتْ بِفِرْصَادِ مستحيل وقوعه كثيراً وإنما يتفق نادراً ؛ فلذلك يفتخر به لأَنَّ (القِرْن) هو المقاوم للشخص الكفء له في شجاعته ، فلو فرض مغلوباً معه في الكثير من الأوقات لم يكن قرناً له ، فلا يكون المرء قرناً لآخر إلا عند المكافأة غالباً ثم يفتخر بأَنَّه غلب منه . إذا تقرر هذا فنقول : لما كان قوله (القِرْن) يقتضي أنه لا يغلب قرينه لأن القرينين غالباً أمرهما التعارض ، ثم لما أخذ بأنه قد يغلبه حملنا ذلك على القلة صوناً للكلام عن التدافع ، وقلنا : المراد أنه يتركه كذلك تركاً لا يخرجه عن كونه قرناً وذلك هو الترك النادر ؛ لئلا يكذب آخر الكلام أوله " [٣] .

---

[١] – التذييل والتكميل : ج١ ورقة ٣٠ .

[٢] – ينظر : مغني اللبيب : ٢٣١ .

[٣] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٨٩ .

المناقشة والترجيح :

اختلف النحويون في معنى (رُبَّ) .

فأكثرهم يقولون : إنَّ معناها التقليل ، ومنهم مَنْ قال : إنها للتكثير ، ومنهم مَنْ قال : إنها للتقليل والتكثير ، وذهب بعضهم إلى أنها حرف إثبات ، واختار بعضهم : أنها تفيد التكثير والتقليل من خلال السياق [١] .

فهذه جملة الآراء في معنى (رُبَّ) . وابن مالك ذكر في هذه المسألة أنَّ (قَدْ) تكون بمعنى (رُبَّمَا) في التقليل وصرف الفعل المضارع إلى معنى المضي ، ولكنه عند الحديث عن معنى (رُبَّ) في باب حروف الجر قال بأن الصحيح في معنى (رُبَّ) إفادتها التكثير [٢] .

بل إنه في مسألة مشابهة لهذه المسألة نجده يؤيد الزمخشري في رأيه بأن (قد) تكون بمنزلة (رُبَّمَا) في التكثير ، فيقول ابن مالك :

" وقد هدي الزمخشري إلى الحق في معنى (رُبَّ) فقال في تفسير : ﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ ﴾ [٣] قد نرى : ربما نرى ، ومعناه كثرة الرؤية ، وقال " قد " في ﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُۥ لَيَحْزُنُكَ ﴾ [٤] بمعنى " ربما " الذي يجئ لزيادة الفعل وكثرته . وقال في : ﴿ قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [٥] أدخل (قد) لتوكيد علمه بما هم عليه ، وذلك أن (قد) إذا دخلت على المضارع كانت بمعنى (رُبَّمَا) فوافقت (رُبَّمَا) في خروجها إلى معنى

---

١ -ينظر شرح التسهيل : ٣ / ١٧٥ وما بعدها ، وينظر التذييل والتكميل : ج٤ ورقة ٣٣ ، ٣٤ .

٢ - شرح التسهيل : ٣ / ١٧٦ .

٣ - سورة البقرة : الآية (١٤٤) وفي الكشاف : ١ / ٣١٩ .

٤ - سورة الأنعام : الآية (٣٣) ، وفي الكشاف : ٢ / ١٤ .

٥ - سورة النور : الآية (٦٤) ، وفي الكشاف : ٣ / ٧٩ .

التكثير - ثم يقول ابن مالك معلقاً على كلام الزمخشري -- :

" وكلامه في هذا سديد أداه إليه ترك التقليد " [١] .

ومما سبق يتضح التناقض في موقف ابن مالك . أما أبو حيان فقد رفض رأي ابن مالك . وبين وجهة نظره في المسألة بأنَّ (رُبَّ) لا دلالة لها على تكثير ولا تقليل وإنما يفهم ذلك من السياق [٢] .

غير أن أبا حيان لم يشر إلى كلام ابن مالك السابق وتأييده للزمخشري وكذلك الدماميني الذي يبدو هو الآخر قد سها عن ذلك .

وما رد به الدماميني على أبي حيان غير ملزم ، إذ أن تفسير البيت يحتمل كلا المعنيين . فقد يرى أنّ تمكُّنه مِنْ قِرنِه الشجاع أمرٌ نادرٌ لا يستطيع أحد فعله سواه ، ويحتمل أنه برغم شجاعة قرنه إلا أنه يتغلب عليه في كل مرة .

---

١ - شرح التسهيل : ٣ / ١٨٠ .

٢ - ينظر البحر المحيط : ١١٥/٤ .

الخلاف حول وقوع جملة الدعاء بين (أما) و (الفاء)

قال أبو حيان :

" ص – يعني قال المصنف – : (ولا تفصل الفاء بجملة تامة) .

كان ينبغي أن يقيد هذا بأن لا تكون الجملة دعاء ، فإنها إذا كانت دعاء جاز ذلك بشرط أن يفصل بين (أَمَّا) وجملة الدعاء معمول (أَمَّا) نحو : أَمَّا اليومَ –رحمك اللهُ– فلأفْعلَنَّ كذا ، أو معمول جوابها نحو : أمَّا زيداً – رحمكَ اللهُ– فاضرِبْ ، فلو فصلت بجملة الدعاء بينها وبين فصلها اللازم نحو : أما – رحمك الله – زيداً فاضرِبْ لم يجز " [١] . .

وقد ذكر الدماميني كلام ابن مالك وأبي حيان فقال :

" (ولا تفصل " الفاء " بجملة تامة) فخرجت جملة الشرط دون جوابها ، ويرد عليه جملة الدعاء فإنها تفصل بشرط تقديم معمول الجواب عليها نحو : أما زيداً – رحمك الله – فاضرب ، قاله أبو حيان . ويحتاج إلى شاهد يصدقه أو نص أو إمام يؤيده [٢] " .

المناقشة والترجيح :

استدرك أبو حيان على ابن مالك قوله : (ولا تفصل " الفاء " بجملة تامة) بينها وبين (أَمّا) بأن جملة الدعاء تستثنى من القاعدة بشرط أن يفصل بين (أما) وجملة الدعاء معمول (أما) ، أو معمول جوابها نحو : " أَمَّا زيداً – رحمك الله –

---

[١] – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ٢٠٥ ، وينظر الارتشاف : ٢ / ٥٦٨ .

[٢] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٩٥ ، ٤٩٦ .

فاضربْ "،ويلاحـظ أن الدماميني لم يعترض على نحو : " أَمَّا زيداً - رحمكَ اللهُ- فاضربْ ، وإنَّما طلب الشاهد على ذلك أو الإمام الذي يؤيده .

وأنا لا أجد مانعاً منه ؛ لأن الفصل حصل بالمفعول المقدم وهو " زيداً " ، والجملة المعترضة وجودها كعدمه فإنه لم يفصل بها ، والجمل المعترضة تقع بين المتلازمين فتقع بين : المتضايفين ، وبين المبتدأ والخبر ، وبين الشرط وجوابه ، وبين الموصوف وصفته ، وبين أجزاء الصلة ، وبين قد والفعل (١) .

فإذا اعتبرنا أن الجملة الدعائية المعترض بها لا أثر لها ولا محل لها من الإعراب فالفصل إنما وقع بالمفعول فقط في المثال ، ولا يقال : إنَّ الفصل بالمفعول والجملة الدعائية فابن مالك ليس في حاجة لأن ينص على جواز الفصل بين (أَمَّا) و (الفاء) بمعمول الجواب والجملة الدعائية ؛ لأَنَّ المعول عليه في الفصل هو معمول الجواب ثم جاءت الجملة الدعائية عوضاً .

المهم أن الكلام لم يتم بالجملة الدعائية ؛ لأنه لا معنى لأن يقال : (أَمَّا زيداً رحمكَ الله) فالممنوع أن يفصل بين (أمَّا) و (الفاء) بكلام تام ، فلا يقال : أَمَّا زيدٌ قائم " فكذا .

فكلام ابن مالك سديد ؛ لأنه لا حاجة إلى أن ينص على جواز الفصل بجملة الدعاء المعترض بها ، وكلام أبي حيان سديد في أنه جوز نحو : أَمَّا زيداً - رحمك الله - فاضربْ . وكلام الدماميني في طلبه الشاهد أو الحصول على كلام من أحد أئمة النحو تزيد لا وجه له .

---

(١) - ينظر أمثلة ذلك في المغني : (الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب المعترضة بين شيئين) ص٥٠٦ وما بعدها .

الاختلاف حول خبر (أقل)

ذكر أبو حيان كلام ابن مالك ، ثم أردفه بالشرح . قال :

" (قد يقوم مقام " ما يفعلُ أحدٌ " " أقل " ملازماً للابتداء والإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر ، وقد تجعل خبراً ولابد من مطابقة فاعلها للنكرة المضاف إليها) . وقوله : (موصوفة بصفة مغنية عن الخبر) إذا قلت : أَقَلُّ رجلٍ يقُول ذلك ، فـ " أَقَلُّ " مبتدأ كما تقدم ، واختلف في الجملة الواقعة بعده هل هي في موضع الخبر؟ أو في موضع صفة تغني عن الخبر ويكون الخبر محذوفاً ؟ فمنهم من قال : هي في موضع الخبر لأن المبتدأ لابد له من خبر ، وليس لنا شيء يصلح للخبر غير هذه الجملة ، فكأنه قال : ما رَجُلٌ يفعلُ ذلك ، وأنت لو قلت : ما رجلٌ يفعلُ ذلك لكان " يفعلُ ذلك " في موضع الخبر ، فكذلك هذا فموضعه على هذا رفع على أصل وضع الكلام ؛ لأن (الأقل) مبتدأ ولابد له من خبر وإلى هذا ذهب الأخفش ، وقال بعضهم : الجملة صفة وهي في موضع جر ، والدليل على ذلك جريان هذا الفعل مطابقاً للمجرور ، فتقول : أقلُّ امرأةٍ تقول ذلك ، وأقل امرأتين تقولان ذلك ، وأقل نساء فعلن ذلك ، وأقل رجل يقول ذلك .. فكون هذه الجملة مطابقة للمجرور دائماً دليل على الصفة ، إذ لو كان خبراً لطابق (أقل) فكنت تقول : أقلُّ رجالٍ يقولُ ذلك ، فإن لم يَقُل ذلك دليل على أن الجملة صفة لا خبر ، ويكون الخبر إذ ذاك محذوفاً تقديره (كائن) أو (موجود) ، وقد عُزِي هذا المذهب إلى الأخفش [1] " .

---

[1] – التذييل والتكميل : ج٥ ورقة ٢٠٧ ، ٢٠٨ .

واعترض عليه الدماميني بقوله :

" وظاهر قوله – يعني ابن مالك – مغنية عن الخبر ، أن الخبر لا يقدر أصلاً كما لا يقدر في نحو : أقائم الزيدان ؟

وقال أبو حيان وبعض تلامذته من شارحي هذا الكتاب : الخبر محذوف تقديره (موجود) ونحوه ، وهو خطأ ظاهر [1] " .

المناقشة والترجيح :

ذهب ابن مالك إلى أن (أقل) مبتدأ ملازم للإضافة إلى نكرة موصوفة بصفة مغنية عن الخبر ، فيظهر من كلامه أن (أقل) لا يقدر له خبراً أصلاً . أما أبو حيان فقد فصل القول في الجملة الواقعة بعد (أقل) ، وذكر آراء النحاة فيها ، واعترض عليه الدماميني زاعماً أنه قال : إنّ الخبر محذوف وتقديره (موجود) والحق أن أبا حيان قد عزى ذلك للأخفش ، وليس رأياً من عنده .

وإن صح أن أبا حيان قد وافق من قال إن الخبر محذوف وتقديره (موجود) أو (كائن) فليس بممتنع ، ويؤيده قولُ أبي علي الفارسي .

" فإن قلت : إذا كان " أقل " مبتدأ فما خبره ؟

فالقول فيه : إنه لا يخلو من أن يكون مضمراً متروك الإظهار والاستعمال كما كان خبر الاسم بعد (لولا) كذلك ، أو يكون قد استغنى عن خبر المبتدإ بالصفة الجارية على المضاف " أقل " إليه – يعني : رجل – وصار " أقل " لا خبر له لما فيه من معنى النفي [2] " .

فلا وجه لأن يقول الدماميني عن تقدير الخبر : إنه خطأ ظاهر .

---

[1] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٤٩٦ .

[2] – إيضاح الشعر : ص ١٠٦ . وينظر المساعد : ٣ / ٢٤٠ .

الباب الثاني

اعتراضات الدماميني

على

أبي حيان

في المسائل الصرفية

الخلاف حول مراد ابن مالك من قوله : " وليس منها " عند حديثه عن جموع القلة

تحدث ابن مالك في باب أمثلة الجمع عن فصل في " جموع القلة " ثم ذكر أوزان القلة ومثل لها ثم قال :

" وليس منها : (فُعَل) و (فِعَل) و (فِعَلَة) خلافاً للفراء [١] " .

وفسَّر أبو حيان قولَ ابنِ مالك : " وليس منها " بقوله :

" وقوله – يعني:ابنَ مالك – : " وليس منها " (فُعَل) و (فِعَلَة) أي : من أسماء الجموع (خلافاً للفراء) مذهب الفراء أنَّ (فُعَلا) نحو " ظُلَم " وغُرَف " و (فِعَل) نحو "نِعَم " و "نِقَم " و (فِعَلة) "قِرَدَة " أسماء جموع " [٢] .

واعترض عليه الدماميني بقوله :

" وجزم أبو حيان بأن مراد المصنف " وليس من أسماء الجموع " فجعل الضمير من قوله : " وليس منها " راجعاً إلى أسماء الجموع لا إلى القلة ، قال : وكان حجة الفراء " غُرُفَات " و " سِدَرَات " وجمع الجمع ليس بقياس وجمع اسم الجمع أقرب منه، ولا حجة فيما احتج به ، لأن عندنا أن ذلك جمع " غُرْفة " و " سِدْرَة " ثم فتح كما أتبع . قلت – أي الدماميني – : إنما مراده ما قدمناه " وليس من جموع القلة " ، ولا يمكن أن تكون الحجة ما ذكر ؛ لأن نحو "قِرَدَة " لا يتأتى فيه الاحتجاج بذلك ، وقد قال المصنف في كتاب التوضيح ما ملخصه [٣] .

---

[١] – ينظر التذييل والتكميل : ج٦ ورقة ٣ .

[٢] – التذييل والتكميل : ج٦ ورقة ٤ .

[٣] – ينظر : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك : ص٩١ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي .

" ذهب الكوفيون إلى أنَّ (فُعَلا) و (فِعَلا) من جموع القلة بدليل : " ثلاثُ غُرَف " في حديث الوضوء [١] ، وبقوله تعالى : ﴿ فَأْتُواْ بِعَشْرِ سُوَرٍ مِّثْلِهِ ﴾ [٢] و ﴿ ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ ﴾ [٣] ، ومما يدل على بطلان تأويل أبي حيان ومتابعيه قال : قل هذا أن الفراء يقول في كل شيء له واحد موافقه في أصل اللفظ أنه جمع فكيف يأتي بكلمة (كل) هناك ولا يستثني شيئاً ، ويأتي إلى هذا الموضوع فينقل عن الفراء ما يخالف ذلك" [٤].

المناقشة والترجيح :

وضح الدماميني مراد ابن مالك من قوله : " وليس منها " أي ليس من جموع القلة لا من أسماء الجموع كما قال أبو حيان .

واستدل الدماميني على ذلك بكلام ابن مالك نفسه في كتابه التوضيح . والحق في هذه المسألة مع الدماميني ، فمرجع الضمير من قول ابن مالك :"ليس منها" أي من جموع القلة ويؤيده قول الأشموني :

" ذهب الفراء إلى أن من جموع القلة (فُعَل) نحو : " ظُلَم " و (فِعَل) نحو : "نِعَم " و (فِعَلَة) نحو : "قِرَدَة " [٥] .

---

[١] – جزء من حديث ورد في صحيح الإمام البخاري في كتاب الغسل باب الوضوء قبل الغسل : ١ / ١٢٠ .

[٢] – سورة هود : من الآية (١٣) .

[٣] – سورة القصص : من الآية (٢٧) .

[٤] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٥٢٤ .

[٥] – شرح الأشموني لألفية ابن مالك : ٤ / ٢٢٣ ، وينظر التصريح بمضمون التوضيح : ٢ / ٣٠٠ .

" الاختلاف حول أصالة ميم (مدين) "

ذهب أبو حيان إلى أن ميم (مَدْين) أصلية والياء زائدة ، فقال :

" ومثال ما أدى إلى الإعلال قولهم : " مَدْيَن [١] " فهذا يحتمل أن يكون (مفعلاً) وتكون الميم زائدة والفاء أصلية ، ويحتمل أن يكون (فَعْيلاً) كـ (ضَهْيَا) [٢] عند من جعل وزنها (فَعْيَلا) ، وكان ينبغي أن يحمل على الوزن الأول – (مَفْعَلا)– لأنه ذكر أنه يترجح زيادة الميم على زيادة حرف اللين أو التضعيف إلا أنه عارضه أن لو كان على هذا الوزن لوجب أن يعل ، فكنت تقول " مَدَان " كما تقول " مَنَان " و " محال " ؛ لأن الواو والياء في (مَفْعَل) تعلان فلذلك حكم بأصالة الميم وزيادة الياء ؛ لأن عكسه يؤدي إلى الإعلال وهو لم يعل " [٣] .

واعترض عليه الدماميني بقوله :

" قلت : فيكون وزنه حينئذ على رأيه (فَعْيَلا) فيؤدي إلى وزن نادر أو مهمل على الخلاف في ثبوت " ضَهْيَد " وشذوذ التصحيح في الأعلام ثابت نحو : حيوة ومكوزه . وقد مر ذلك في باب العلم فالحمل عليه أولى [٤] " .

المناقشة والترجيح :

وجه اعتراض الدماميني بأن (مَدْين) الميم فيها زائدة والياء أصلية فالوزن عنده (مفعل) ، وكان القياس أن يعل فيقول : (مَدَان) ولكن صحح شذوذاً ، وهذا

---

١ – اسم قرية شعيب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام . ينظر اللسان مادة " مدن " ج١٣ ، ص(٤٠٣)

٢ – الضهيأ والضهياء على " فعلاء " من النساء التي لا تحيض ولا ينبت ثدياها ولا تحمل . ينظر اللسان (ضها) ج١٣ ، ص (٤٨٧) .

٣ – التذييل والتكميل : ج٦ ورقة ١٣٠ .

٤ – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٥٤٩ .

النوع من الشذوذ كثير ومثله " حَيْوة " و " مَكْوَزة " وهو أيسر من أن يكون وزنه (فعيلاً) كما قال أبو حيان ؛ لأنه وزن نادر في كلام العرب .

وفي المسألة آراء متعددة :

فعند الجمهور أن الكلمة على وزن (مَفْعَل) وعدم إعلالها شاذ . أما المبرد فهي عنده قياسية ؛ لأنه يشترط في المزيد الموازن للفعل لكي يعل أن يكون بمعنى الفعل مصدراً أو اسم زمان أو مكان ، وهذا الشرط لا يتوفر في (مَدْيَن) لأنه علم ، فهو قياسي ووزنه (مَفْعَل) ومثله " مَرْيَم " و " مَزْيَد " [1] .

ورأي آخر يقول : إن وزن الكلمة " فَعْلَل " [2] ليخرجها عن شذوذ عدم الإعلال فالياء لام الكلمة لذا لم يعل ؛ لأن الإعلال بالنقل خاص بالأجوف .

وهذا الرأي مردود لأن الرباعي لا يكون أحد أصوله حرف علة ، إلا فيما كان مضاعفاً نحو : الوَحْوَحَة والوَعْوَعَة [3] .

ورأي آخر أيضاً يقول : إنّ وزن الكلمة " فَعْيَل "،وهو ما ذهب إليه أبو حيان وهذا وزن نادر .

والذي يظهر عندي أن الأولى حمل الكلمة على " مَفْعَل " بزيادة الميم كما قال الدماميني . ويؤيدُ ذلك قولُ ابنِ يعيش :

" وأما " مَرْيَم " و " مَدْيَن " فإن الميم فيهما زائدة والياء أصل ، إذ ليس في الكلام " فَعْيَل " بفتح الفاء وكان يجب كسر الصدر منهما فيقال : "مِرْيَم " " مِدْيَن "

---

[1] – ينظر : المقتضب : ١ / ١٠٧ ، ١٠٨ ، وشرح الشافية للرضي : ٣ / ١٠٤ ، ١٠٥ .

[2] – ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك تحقيق د. عبد الحميد السيد : ٤ / ٥٣٥ .

[3] – ينظر : المقتضب : ١/ ١٠٩ .

كـ " عِثْيَر " [١] ، وكان القياس فيهما قلب الياء ألفاً على حـد " مَقَـام " و " مَقَـال " ، لكنه شذ التصحيح فيهما كما شذ في " مكوزة " وإذا كان التصحيح قد جاء عنهـم في نحو (القَوَد) كان العَلَمُ أَسْهلَ وأَوْلَى [٢] " .

---

١ - " العثير " بتسكين الثاء ، والعِثْيَرَة : العجاج الساطع . ينظر اللسان (عثر) ، ج٤ ، ص (٥٤٠) .

٢ - شرح المفصل : ٩ / ١٤٩ .

الخلاف حول قياسية حذف العين مما وزنه " فيعل " و " فيعلة "

نقل أبو حيان كلام ابن مالك فقال :

" ص . ويحفظ هذا الحذف في عين : " فَيعِلَان " ، و " فَيْعِل " ، و " فَيْعِلَة " .

ثم يشرح أبو حيان قائلا :

" وقوله : " فَيْعِل " و " فَيْعِلَة " مثال ذلك : " سَيِّد " و " سَيِّدَة " ، و" لَيِّن" و "لَيِّنة " ، ووزنهما " فيْعِل " و" فَيْعِلَة " ، الأصل : " سَيْوِد " و " سَيْوِدَة " فأدغم ثم خففت بحذف عينه ، وجعل المصنف هذا الحذف محفوظاً ، وقد قدمنا الكلام على هذه المسألة مشبعاً في فصل " إبدال الواو ياء " لملاقاة الياء " [1] ، وذكرنا هناك أن التخفيف في مثل هذا مقيس لا محفوظ ، وذكرنا خلاف أبي علي في منعه القياس في ذوات الياء ، وذكرنا الخلاف أيضاً في وزنه ، فعند المصنف أن حذف عين مثل : "سيِّد" و " لَيِّن " محفوظ ليس موافقاً لما قاله الناس ، أما في ذوات الواو فلا نعلم خلافاً في اقتياسه ، وأما في ذوات الياء ففيه خلاف أبي علي ، وزعم أنه لا يقال في " بَيِّن " "بَيْن" ، والمصنف وافق أبا علي في ذوات الياء وخالف الناس في ذوات الواو ، وزعم أن حذف مثل هذا محفوظ لا مقيس ، وفي محفوظي : أن الأصمعي حكى أن العرب تخفف مثل هذا كله ، ولم يفصل بين ذوات الواو وذوات الياء ، بل سرد مثلا من هذا ومن هذا ، قال : إلا " جيداً " فلم أسمع أحداً من العرب يخففه . انتهى ، هذا على أنه من ذوات الواو " [2] .

---

[1] – ينظر : التذييل والتكميل : ج٦ ورقة ١٦٧ .

[2] – التذييل والتكميل : ج٦ ورقة ١٨٨ .

أما الدماميني فقد قال :

" وقال الشيخ أثير الدين : ولا نعلم خلافاً في اقتياسه . قلت : وفي لحن العوام للجو اليقي أنهم يقولون : مائة ونيف ، وإنما هو و " نيِّف " ولا يجوز تخفيفه كما في "سيد " و " هين " [1] ؛ لأنه لم يكثر استعماله ولأن هذا الحذف ليس بمقتاس ، وهذا ظاهر في موافقة المصنف ، و " فَيْعِلَة " كـ " سَيِّدَة " والكلام فيه كما في الأول " [2] .

المناقشة والترجيح :

ذهب ابن مالك إلى أن حذف العين مما وزنه " فَيْعِل " و " فَيْعِلة " مثل: " سيِّد " و " سَيِّدة " من ذوات الواو ، و " لَيِّن " و " لَيِّنَة " من ذوات الياء محفوظ لا مقيس. وقد فصل أبو حيان القول في المسألة بأن الحذف في ذوات الواو مقيس باتفاق النحاة ، أما في ذوات الياء فخالف أبو علي غيره بأن الحذف محفوظ لا مقيس ، وتابعه ابن مالك في ذوات الياء ، وخالفه وخالف غيره في ذوات الواو .

أما الدماميني فقد وافق ابن مالك في رأيه ، غير أنه – كما يتضح من كلامه – لم يرجع إلى نص كلام أبي حيان في التذييل ، بل نقل ذلك عن ابن أم قاسم فقال :

" قال الشارح – يعني ابن أم قاسم –:وجعل المصنف تخفيف هذا محفوظاً وهو مخالف لكلام الناس ؛ لأن مذهب الجمهور إن ذلك مقيس مطرد في ذوات الواو لا في ذوات الياء ، فلا يقال في " بَيِّن " " بَيْن " ، فالمصنف موافق له في ذوات الياء مخالف له ولغيره في ذوات الواو . قال الشيخ أثير الدين : ولا نعلم خلافاً في اقتياسه [3] " .

---

[1] – (هين) من (الهون) فعينه " واو " ، وأمّا (هيِّن) بمعنى (ليِّن) فعينه " ياء " . ينظر لسان العرب : مادة (هون) ، ج١٣ ، ص ٤٣٨ وما بعدها .

[2] – تعليق الفرائد : ج٢ ورقة ٥٦٢ .

[3] – السابق : ج٢ ورقة ٥٦٢ .

فالذي يفهم من كلام الدماميني أن أبا حيان لا يعلم خلافاً في قياسية الحذف من ذوات الواو والياء ، وهذا خلاف مراد أبي حيان .

وثمة أمر آخر أن الدماميني اعتمد على قول الجواليقي في رده على أبي حيان ، مع أن النحويين تكلموا في هذه المسألة ، وفي مقدمتهم سيبويه حيث قال : " وأما قولهم " : "مَيْت " ، و " هَيْن " ، و " لَيْن " فإنهم يحذفون العين كما يحذفون الهمزة من " هائر " لاستثقالهم الياءات ، كذلك حذفوها في " كَيْنُونة " و " قيدُودَة " و "صَيرُورَة" لما كانوا يحذفونها في العدد الأقل ألزموها الحذف إذا كثر عددهن وبلغن الغاية في العدد [1] " .

والقصد من الحذف هو التخفيف ، وهذا أمر شائع ومعروف في لغة العرب ومما يعزز رأيَ أبي حيان قولُ ابنِ عصفور :

" وإن شئت حذفت الياء المتحركة تخفيفاً فقلت : " سَيْد " و " مَيْت " و "لَيْن" لاستثقال ياءين وكسرة ، والفارسي لا يرى التخفيف في ذوات الياء قياساً ، فلا تقول في : " بَيِّن " " بَيْن " قياساً على " لَيْن " ، ويقيس ذلك في ذوات الواو [2] " .

وعلى ما سبق فلا وجه لاعتراض الدماميني .

---

[1] – الكتاب : ٤ / ٣٦٦ ؛ وينظر المقتضب : ١ / ٢٢٢ .

[2] – الممتع في التصريف : ٢ / ٤٩٩ – وينظر معاني القرآن للفراء : ٢ / ١١٥ ، والمنصف لابن جني : ٢ / ١٥ ، ١٦ ، وشرح الشافية للرضي : ٣ / ١٥٢ .

الخاتمة

الحمد لله حمداً كثيراً ، وسبحان الله بكرةٍ وأصيلاً ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .

لقد عشت مع هذا البحث شهوراً طويلة درست خلالها اعتراضات الدماميني على أبي حيان ، فخرجت من هذا البحث ببعض النتائج ألخصها فيما يلي:

١- اتضحت شخصية الدماميني المميزة من خلال عرضه ومناقشته لآراء النحاة ، ولم يكتف بمجرد النقل بل كان يستحسن ، أو يسكت ، أو يعترض ويناقش ، ويدلي برأيه فظهرت شخصيته واضحة .

٢- تفاوت موقف الدماميني من أبي حيان فتارة يؤيده ، وتارة يكتفي بمجرد النقل عنه ، ومرة يعارضه ويناقشه وهو الغالب عليه .

٣- تباين أسلوب الدماميني في طريقة رده لرأي أبي حيان ، فتارة يصفه بأنه الشيخ أبو حيان أو الشيخ أثير الدين ، وأحياناً يتجاهله وهو ينقل عنه فيسميه ببعض الشارحين ، وأحياناً يندد به في موضع يخالفه فيقول عنه : أبو حيان وتلميذه ابن أم قاسم ، وقد كان يصف رأي أبي حيان تارة بالضعف وتارة بالخطأ ، وتارة بالفساد ، وتارة يقول : زعم أبو حيان كذا وكذا وهو مردود.

٤- في أكثر المسائل كان الحق مع الدماميني فيما ذهب إليه وخاصة في المسائل التي دافع فيها عن ابن مالك ، وفي مواضع أخرى كان الحق مع أبي حيان ، وأحياناً يجانبان الصواب .

٥- اعتمد الدماميني في أكثر نقوله وآرائه على كتاب " التذييل والتكميل "

ومختصره المسمى " ارتشاف الضرب " ، وعلى أساسها بنى اعتراضاته ، ولم يقتصر على هذين الكتابين فحسب بل أورد آراء أبي حيان في كتابه " تفسير البحر المحيط " ، وخاصة في المسائل التي تتعلق بتخريج بعض آيات القرآن الكريم .

٦- يكون سبب الاعتراض في بعض المسائل أن أبا حيان يخالف رأي ابن مالك ، فينبري الدماميني مدافعاً عن ابن مالك .

٧- في مواضع متفرقة من البحث وجدت أن الدماميني يورد اعتراضات ابن هشام على أبي حيان على سبيل التأييد لرأي ابن هشام في اعتراضاته ، ويبدو أن الدماميني لا يرجع إلى كلام أبي حيان نفسه في المسألة ، مكتفياً بما نقل عنه ابن هشام .

٨- ويلاحظ على الدماميني عندما ينقل عن ابن هشام يغفل ذكر اسمه من بداية النص ، ويذكره في آخر العبارة ، مما يوهم أن الكلام من أوله للدماميني .

٩- أحياناً لا يبين الدماميني وجهة نظره في الاعتراض ، ويكتفي بقوله : وفيه نظر.

١٠- أحياناً يؤيد الدماميني وجهة نظره برأي لأحد أئمة النحاة . مما يقوي موقفه.

١١- قد لا يتناسب عنوان المسألة مع موضوع الباب أحياناً ، فمثلاً : عند الحديث عن إضافة (مثل) هل هي محضة أو غير محضة ، نجدها تحت باب الحال ، وعند الحديث عن (أمكن) هل يبنى منه أفعل التعجب والتفضيل شذوذاً أو قياساً ، نجد تلك المسألة تحت باب نوني التوكيد .

١٢- لم يقتصر الدماميني في اعتراضاته على أبي حيان فحسب ، بل شمل ابن مالك

وابن هشام وغيرهما من النحاة كما بينت ذلك سابقاً .

١٣- اتضح لي أن الدماميني - عليه رحمة الله - صاحب فكر ومعرفة وسعة اطلاع يأخذ من كل علم بطرف .

١٤- لم يكن الدماميني متصيداً لهفوات أبي حيان ، وإن كان في بعض المواضع يقدح فيه إلا أني أحسبه محباً للحق وباحثاً عنه ما وسعه ذلك .

فجزى الله تعالى علماءنا خير الجزاء ، وأجزل لهم المثوبة والعطاء وجعله في موازين حسناتهم .

والحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

الفهارس الفنية

أ - فهرس الآيات القرآنية (التي وردت في دراسة الاعتراضات)

ب- فهرس الأحاديث النبوية .

جـ- فهرس الأشعار (التي وردت في دراسة الاعتراضات) .

د - فهرس الأعلام (الذين وردوا في دراسة الاعتراضات) .

هـ- فهرس المصادر والمراجع .

و - فهرس الموضوعات .

فهرس الآيات القرآنية

الآيــــة		رقم الآية	الصفحة
الفاتحة			
﴿ صِرَاطَ لَذِينَ ﴾	في قراءة	٧	٧٤
البقرة			
﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾		٤٨	١٧٣
﴿ قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ ﴾		١٤٤	٢٠٤
﴿ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي ﴾		١٥٠	٦٦
﴿ وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾		١٦٣	٧٢
﴿ وَأَصَابَهُ الْكِبَرُ ﴾		٢٦٦	١٣٤
آل عمران			
﴿ إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ ﴾		٩٦	٩٤
﴿ وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ ﴾		١٠٣	٩٥
﴿ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾		١٥٤	
﴿ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ ﴾		١٦٦	١٧٧
﴿ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾		١٨٥	٦٨
النساء			
﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾		٩٦-١٠٠-١٥٢	٩٦
﴿ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾		١٣٤	٩٧
الأنعام			
﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾	في قراءة	٢٣	١١٦
﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ ﴾		٣٣	٢٠٤

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
الأعراف		
﴿ بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ . ﴾	٤	١٣٣
﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمۡثَالُكُمۡ ﴾ في قراءة	١٩٤	٩٩
التوبة		
﴿ . إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ ﴾	٦٠	٧٣
يونس		
﴿ . إِنَّمَا مَثَلُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ . ﴾	٢٤	٧٣
هود		
﴿ . فَأۡتُواْ بِعَشۡرِ سُوَرٖ مِّثۡلِهِۦ . ﴾	١٣	٢١٢
يوسف		
﴿ . قَالَ إِنِّي لَيَحۡزُنُنِيٓ أَن تَذۡهَبُواْ بِهِۦ . ﴾	١٣	٥٧
﴿ . إِنَّمَآ أَشۡكُواْ بَثِّي وَحُزۡنِيٓ إِلَى ٱللَّهِ . ﴾	٨٦	٦٨
الحجر		
﴿ . لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتۡ أَبۡصَٰرُنَا . ﴾	١٥	٧٢
النحل		
﴿ . إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞ . ﴾	٥١	٧٢
﴿ . وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾	١٢٤	٥٧
الإسراء		
﴿ . وَيَدۡعُ ٱلۡإِنسَٰنُ . ﴾	١١	٦٧
﴿ . وَلَا تَقۡرَبُواْ ٱلزِّنَىٰٓۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةٗ ﴾	٣٢	٩٦

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
الأنبياء		
﴿ . قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾	١٠٨	٧٠ - ٧١
المؤمنون		
﴿ . قَدْ أَفْلَحَ . ﴾ . في قراءة	١	٦٥
﴿ . فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ . ﴾	٢٧	٨٠
﴿ . إِنِّي جَزَيْتُهُمُ ٱلْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوٓاْ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ . ﴾ في قراءة	١١١	١١١
النور		
﴿ . قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ . ﴾	٦٤	٢٠٤
الفرقان		
﴿ . وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا . ﴾	٦٨	١٨١
﴿ . يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا . ﴾	٦٩	١٨١
الشعراء		
﴿ . وَٱتَّقُواْ ٱلَّذِيٓ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ . ﴾	١٣٢	١٠٩
﴿ . أَمَدَّكُم بِأَنْعَٰمٍ وَبَنِينَ ﴾	١٣٣	١٠٩
النمل		
﴿ . أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ . ﴾	٣٦	٦٧
﴿ . إِنَّمَآ أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَٰذِهِ ٱلْبَلْدَةِ ﴾	٩١	٦٨
القصص		
﴿ . ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ . ﴾	٢٧	٢١٢

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
الأحزاب		
﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾ .	٢٧	٩٥
سبأ		
سبأ		
	١١	١٠٤
﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ ﴾ .	٢٧	١٠٩
﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾ .	٤٦	٦٨
فاطر		
﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	٤٠	١٠٨
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾	٤١	٦٠
﴿ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ﴾ .	٤٢	١٤١
يس		
﴿ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ .	٢٠	١١١
﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا ﴾ .	٢١	١١١
ص		
﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾ .	٦	٨٠
فصلت		
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ .	٤٦	١٠٣
الواقعة		
﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ .	٧٩	١٢٤
نوح		
﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾ .	١	٨٠ – ٧٨

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
المزمل		
﴿ قُمِ ٱلَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ٢ نِّصۡفَهُۥٓ ﴾	٢ - ٣	١٢٦ - ١٢٧
القيامة		
﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾	٣١	٦٢
المرسلات		
﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ ﴾	٣٥	١٧٦
النبأ		
﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا ﴾	٣١ - ٣٢	١٨٠
الفجر		
﴿ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ ﴾	١٥	٦٧
﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾	١٦	٦٧
العلق		
﴿ سَنَدۡعُ ٱلزَّبَانِيَةَ ﴾	١٨	٦٧

الآيــة	رقم الآية	الصفحة
الأحـزاب		
﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴾	٢٧	٩٦
سبأ		
﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ ﴾	٢٧	١١٠
﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ ﴾	٤٦	٦٩
فاطر		
﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾	٤٠	١٠٩
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ﴾	٤١	٦١
﴿ أَهْدَىٰ مِنْ إِحْدَى ٱلْأُمَمِ ﴾	٤٢	١٤٣
يس		
﴿ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾	٢٠	١١٢
﴿ ٱتَّبِعُوا۟ مَن لَّا يَسْـَٔلُكُمْ أَجْرًا ﴾	٢١	١١٢
ص		
﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ ﴾	٦	٨١
فصلت		
﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾	٤٦	١٠٤
الواقعة		
﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾	٧٩	١٢٥
نوح		
﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ ﴾	١	٧٩ - ٨١

الآيـــة	رقم الآية	الصفحة
المزمل		
﴿ قُمِ الَّيۡلَ إِلَّا قَلِيلٗا ۝٢ نِّصۡفَهُۥٓ . ﴾	٢ – ٣	١٢٧ – ١٢٨
القيامة		
﴿ فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ ﴾	٣١	٦٣
المرسلات		
﴿ هَٰذَا يَوۡمُ لَا يَنطِقُونَ . ﴾	٣٥	١٧٧
النبأ		
﴿ إِنَّ لِلۡمُتَّقِينَ مَفَازًا ۝٣١ حَدَآئِقَ وَأَعۡنَٰبٗا ﴾	٣١ – ٣٢	١٨١
الفجر		
﴿ رَبِّيٓ أَكۡرَمَنِ . ﴾	١٥	٦٨
﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ . ﴾	١٦	٦٨
العلق		
﴿ سَنَدۡعُ الزَّبَانِيَةَ . ﴾	١٨	٦٨

الحديث الشريف

الحديث	رقم الصفحة
" إنَّ الله لعَن أو غَضِبَ على سِبْطٍ مِنْ بني إِسْرائيل "	١٢٠
" ثلاثُ غرف "	٢١٢
" لينتهِيَنَّ أقْوامٌ عنْ وَدْعِهِمُ الجُمُعة "	١٢٠
" مِثْلا بِمِثْل "	١٦٨
" مَنْ خَرَج إلى الصَّلاة لا يَنْهَزُه إلا إِيَّاها "	١٢٠
" وبَارِكْ عَلَى مُحمدٍ "	١٢٠

الأبيات الشعرية

البيت الشعري		الصفحة
الهمزة المفتوحة		
وكُنْتُ أمْرأً لا أسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً	أُسَبُّ بِهَا إلاَّ كَشَفْتُ غِطَاءَهَا	٩٥
الباء المفتوحة		
يا حُسْنَهُ إذْ قَالَ مَا أحْسَنِي	وَيا لِذَاكَ اللَّفْظ مَـــا أَعْذَبَـــهْ	٥٥ – ٥٦ – ٥٧
قُلْتَ لَهُ كُلُّـكَ عِنْـدِي سَنِي	وَكُـلُّ أَلْفَاظِـكَ مُسْتَعْذَبَــهْ	٥٦
الباء المضمومة		
يارُبَّ ذِي لُقْحٍ بِبَابِكَ فَاحِشٍ	هَاعٍ إِذْ مَا النَّاسُ جَاعُ وَأجْدَبُوا	٦٣
هُمَا إِبِلاَن فِيهِمَا مَا عَلِمْتُمْ	فَعن أَيِّهِمَا مَا شِئْتُمُ فَتَنَكَّبُــوا	١٧٩
لاَ بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَلْ	يُصْبِحْـــنَ إلاَّ لَهُـنَّ مُطَّلَـبُ	٦٢
الباء المكسورة		
قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ بَنَاتُ أَلْبُبِه		١٩٢
فَوَافَيْنَاهُمُ مِنَّــا بِجَمْــعٍ	كَأُسْدِ الغَابِ مُرْدَانٍ وَشِيبِ	١٧٧
التاء المكسورة		
عَلاَمَ تَقُولُ الرُّمْحَ يُثْقِلُ عَاتِقِي	إذَا أَنَا لَمْ أَطْعَنْ إذَا الخَيْلُ كَرَّتِ	١١٣
كَأَنَّ بِهَا البَدْرَ ابْنَ عَشْرٍ وَأَرْبَعٍ	إذا هَبَوَاتُ الصَّيْفِ عَنْهُ تَجَلَّتِ	١٣٨
الجيم المفتوحة		
مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنَافِي دِيَارِنَا	تَجِدْ حَطَبـاً جَـزْلاً وناراً تَأَجَّجَا	١٨١
الدال المفتوحة		
إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ	خُطَاكَ خِفَافاً إِنَّ حُرَّا سَنا أُسْداً	٩٩
الدال المكسورة		
وأُخو الغَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ	وَيَكُـنَّ أَعْـدَاءً بُعَيْـدَ وِدَادِ	٦٦
قَدْ أَتْرُكُ القِرْنَ مُصْفَرّاً أَنَامِلُـهُ	كَـأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَـادِ	٢٠٢
فَإِذَا احْتَمَلْتَ لِأَنْ تَزِيدَهُمْ تُقَى	دَبَرُوا فَلَمْ يَزْدَادُ غَيْــرَ تَمَـادِ	٦٤

البيت الشعري		الصفحة
إِنَّ المنيَّةَ والحتوفَ كِلاهُما	تُوفِي المنيةُ يرقُبانِ سَوادِي	١٦٦
وتَرْكِي بِلَادِي والحوادِثُ جَمَّةٌ	طَرِيداً وقِدْماً كُنْتُ غيرَ مُطَرَّدِ	٩٥
حَتَّى اسْتَثارُوا في أَحَدِ الإحْدِ	لَيْثاً هِزَبْراً في سِلَاحِ مُعْدِ	١٤١
الراء المفتوحة		
إِذَا مَا شَاءُ ضَرُّوا مَنْ أَرَادُوا	ولَا يَأْلُوا لَهُمْ أَحَدٌ ضِرَارَا	٦٤
الراء المضمومة		
أَمَاوِيَّ إِنِّي رُبَّ وَاحِـدِ أُمِّـهِ	أَخَذْتُ فَلَا قَتْلٌ لَدَيَّ ولَا أَسْرُ	١٥٤-١٥٦-١٥٧
إِنَّ ابْنَ الأَحْوَصِ مَعْرُوفٌ فَبَلِّغُهُ	في سَاعِدَيْهِ إِذَا رَامَ العُلَا قِصَرُ	٦٣ - ٦٥
أَلَا يا اسْلَمِي يا دَارَمَيَّ عَلَى البِلَى	ولازَالَ مُنْهلاً بِجَرْعَائِكِ القَطْرُ	٦٢
الراء المكسورة		
لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ المُنَى	فَمَا انْقَادَتِ الآمَالُ إِلَّا لِصَابِرِ	١٩٨
فَلَمْ يَكُ نَوْلُكُـمْ أَنْ تُشْقِذُونِـي	ودُونِـي عَازِبٌ وَبِلَادُ حَجْـرِ	٨٦
هُنَّ الحَرَائِـرُ لَا رَبَّـاتُ أَحْمِـرَةٍ	سُودُ المَحَاجِرِ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّوَرِ	٧٧-٧٩
العين المكسورة		
أُطَـوِّفُ مَـا أُطَـوِّفُ ثُمَّ آوِي	إِلَى بَيْـتٍ قَعِيدَتُـهُ لَكَـاعِ	٩١
الكاف المفتوحة		
قَدْ زَادَ حُزْنُكَ لَمَّا قِيـلَ لَا حَزَنـاً	حتَّى كَأَنَّ الَّذِي يَنْهَـاكَ يُغْرِيكَا	١٢٣-١٢٤
اللام الساكنة		
لَوْ أَنَّ قَوْمِي حِينَ أَدْعُوهُمْ حَـمَلْ	عَلَى الجِبَالِ الصُّمِّ لانْهَدَّ الجَبَـلْ	٦٣ - ٦٤
اللام المفتوحة		
إِنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَـاءِ حَيَاتِـهِ	ولَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيه فَيُخْذَلَا	١٠١
اللام المضمومة		
ومِثْلُكَ مَنْ يَمْلِكُ النَّاسَ طُـرّاً	عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ في النَّاسِ مِثْـلُ	١٦٧
بِعَزْمَةِ مَأْمُورٍ مُطِيـعٍ وَآمِـنٍ	مُطَاعٍ فَلَا يُلْفَى لِحَزْمِهِمْ مِثْـلُ	١٦٧
أَإِنْ حَـنَّ أَجْمَالٌ وفَـارَقَ جِيـرَةٌ	عُنِيتَ بِنا فَمَا كَانَ نَوْلُكَ تَفْعَلُ	٨٦
وَيوماً شَهِدْناهُ سُلَيْماً وعَامِراً	قليلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهَالِ نوافِلُه	١٧٤
شُبُّوا عَلَى المَجْدِ وَشَابُوا واكْتَهَلْ .		٦٤

البيت الشعري		الصفحة

اللام المكسورة

وَلَيْسَ بِذِي رُمْحٍ فيطْعَنَني بِـــهِ	وليْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالِ	١٠٣
رِدُوا فوا اللهِ لاذُ دْنَاكُـــمُ أبداً	مـادامَ في مَائِنَا وِرْدٌ لِنُـــزَّالِ	٦٠
أَنَا الفارِسُ الحامِـي الذِّمارَ وإنَّمَا	يدافِعُ عنْ أَحْسَابِهِ أَنَا أَوْ مِثْلِي	٦٨
تَبَقَّلَــتْ أَوَّلَ التَّبَقُّـــلِ	بَيْنَ رِمَاحَيْ مَالِـكٍ وَنَهْشَــلِ	١٧٧
كَائِنْ دُعِيتُ إِلَى بَأْسَاءَ دَاهِمَةٍ	فَمَـا انْبَعَثْتُ بِمَزْءُودٍ وَلَا وَكِلِ	١٠٢

الميم المفتوحة

مَتى تَقُـولُ القُلُـصَ الرَّوَاسِمَـا	يُحْمِلْـنَ أُمَّ قَاسِـمٍ وقَاسِمَـا	١١٣
أَقولُ لَهُ ارْحَـلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنا	وإلَّا فكُنْ فِي السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا	١١١
وَقَمَرٌ بَـدَا ابْنَ خَمْـسٍ وعَشْـرٍ	ثُمَّ قَالَتْ لَـهُ الفَتَاتَـانِ قُومَـا	١٣٩

الميم المضمومة

سَـلَامُ اللهِ يا مطـرٌ عَلَيهَـا	وليْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلَامُ	١٢٣

الميم المكسورة

بَذَلْنَا مَـارِنَ الخَطِّيِّ فِيهِـمْ	وَكُلَّ مُهَنَّدٍ ذَكَـرٍ حُسَامِ	١٥٠
مِنا أَنْ ذَرَّ قَرْنُ الشَّمْسِ حَتَّـى	أَغَابَ شَرِيدَهُمْ قَتَـرُ الظَّلَامِ	١٥٠
وإِنَّ حَرَاماً أَنْ أَسُـبَّ مُجَاشِعـاً	بِآبَائِي الشُّمِّ الكِـرَامِ الخَضَارِمِ	٩٣

النون المفتوحة

إِنْ تَقُلْ هُنَّ مِنْ بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ	فَحَرَى أَنْ يَكُونَ ذَاكَ وَكَانَ	١٠٥
كَأَنَّـا يَـوْمَ قُـرَّى إِ	نَّمَا نَقْتُـلُ إِيَّانَـا	٦٨
أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَـدٍ	فَمَتَى تَقُولُ الدَّارُ تَجْمَعُنَـا	١١٤
جُودُ يُمْنَاكَ فَاضَ فِي الخَلْقِ حَتَّى	بَائِسٍ دَانَ بالإِسَاءَةِ حِينَـا	١٨٣ - ١٨٤
إِذَا ما الأَقْرَبُونَ مِـنَ الأَدَانِـي	أَمَالُ عَلَيَّ صِفَاحاً وطِينَـا	٦٤
تَيَقَّنْتُ أَنْ رُبَّ امْرِئٍ خِيلَ خَائِناً	أَمِينٌ وخوانٍ يُخَـالُ أَمِينَـا	١٥٣

النون المكسورة

إِنْ هُـوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَـدٍ	إِلَّا عَلَى أَضْعَـفِ المَجَانِيـنِ	١٠٠
فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ ما فَاتَ مِنِّـي	بِلَهْفَ ولَا بِلَيْتَ وَلَا لَوَانِّـي	٦٦
فَأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْ بَاداً ولم يَجِـدُوا	عِنْدَ التَّفَرُّقِ فِي الهَيْجَا جِمَالَيْنِ	١٧٨

الهاء المفتوحة

فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَـةٍ رِكَـابٌ	حَكِيمُ بْنُ المُسَيَّبِ مُنْتَهَاهَـا .	١٠٢

فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
(أ)	
الأخفش(أبو الحسن سعيد بن مسعدة)	٨٣-٨٤-٨٥-١٧٤-٢٠٨-٢٠٩
الأشموني (أبو الحسن علي نور الدين بن محمد بن عيسى الأشموني)	٢١٢
الأصمعي (عبد الملك بن قريب)	١٥٦ - ٢١٧
الألوسي (شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي)	١٤٢
(ب)	
أبو بكر بن السراج (محمد بن السري)	١٣٢-٢٠٠
بهاء الدين السبكي	٦٩
(ث)	
ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى)	١٠٥
(ج)	
الجرمي (أبو عمر صالح بن إسحاق)	١٦٢
الجوهري (إسماعيل بن حماد)	٨٩ - ١٩٤
(ح)	
ابن الحاجب (أبو عمر عثمان جمال الدين بن عمر)	١٦٣
أبو الحسن الأبذي (علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني)	١٢٦ - ١٢٧
أبو حيان (أثير الدين محمد بن يوسف)	تكرر في جميع الصفحات
(خ)	
ابن الخباز (شمس الدين أحمد بن الحسين الضرير)	١٨٤ -١٨٥
(د)	
ابن درستوية (أبو محمد عبد الله بن جعفر)	١٦٢
الدماميني (محمد بن أبي بكر بن عمر)	تكرر في جميع الصفحات
ابن الدهان (أبو محمد ناصح الدين سعيد بن المبارك)	٩١

العلم	رقم الصفحة
(ر)	
الرضي (محمد بن الحسن الاستراباذي)	٨١ - ٨٢ - ٩٧ - ٩٨- ١٠٨ - ١٢٩-١٥٧
....	١٦١ -١٦٣- ١٦٤ - ١٧٠ - ١٧٢ - ١٧٣-١٩٠
الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى)	١٣٤
(ز)	
الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السري)	١٩٥
الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر)	٧٠- ٧١-٧٨-٨٦
....	١٠٨ - ١١٠ - ١١٦ - ١٣٣ - ١٣٦
....	١٤١ - ١٤٢ -٢٠٤- ٢٠٥
(س)	
السلسيلي (أبو عبد الله محمد بن عيسى)	١٧٥
سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)	٦٦-٦٩-٧٧-٧٩-٨٠
....	٩٣- ٩٤ - ١١٠ -١١٨- ١٣١- ١٣٢-١٧٤
....	١٧٩-١٨٨-١٩٠- ١٩١ - ١٩٢- ١٩٤- ١٩٦
....	٢٠٢ - ٢٠٣ -٢١٨
ابن سيدة (علي بن إسماعيل)	١٦٥
ابن السيد البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد)	٧١
السيرافي (ابو سعيد الحسن بن عبد الله)	٦٣
السيوطي (أبو الفضل عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر)	١٣١ - ١٥٥ - ١٩٩
(ش)	
ابن الشجري (أبو السعادات هبة الله بن علي)	١٧٤
(ض)	
ابن الضائع (أبو الحسن علي بن محمد الكتامي)	١١٨ - ١٦٤
(ع)	
ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي)	٩٢ - ١٣١ - ١٤٥ - ١٥٥
....	١٦١ - ١٨٥ - ١٩٤ - ١٩٧ -٢١٨
أبو علي الفارسي (الحسن بن أحمد)	٢٠٩- ٢١٨
القاضي عياض	١٠٦ -١٠٧

العلم	رقم الصفحة

(ف)

أبو الفتح (عثمان بن جني) .... ٩٩ - ١٠٢ - ١٥١ - ١٩٣
الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد) .... ٦٦ - ٨٩ - ٩١ - ٩٢
.... ١٢٧ - ١٥١
.... ٢٠١ - ٢١١ - ٢١٢
الفيروز أبادي (مجد الدين محمد بن يعقوب) ٩١-١٤٩-١٦٩

(ق)

ابن قاسم (الحسن بن قاسم المرادي) .... ٥٨ - ١١٤ - ١٢٤ - ١٣٠
.... ١٣٤ - ١٩١ - ٢١٧
ابن القطاع (أبو القاسم علي بن جعفر السعدي) .... ٩٠ - ١٤٩
ابن القوطية (أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز) ١٠٧
القيرواني ١٩٤

(ك)

الكسائي (أبو الحسن علي بن حمزة) .... ٦٤ - ١٠٠ - ١٥١- ١٧٤
ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد) .... ١٧١ - ١٧٢

(م)

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) .... ١٣١-١٩٥ - ٢٠٠ - ٢١٤
ابن مالك (أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله) ٥٤-٥٥-٥٦ - ٥٧ - ٥٨ -
.... ٥٩ -٦٠ - ٦٣ - ٦٥ - ٦٨- ٦٩-
.... ٧٠-٧٥ - ٧٦ -٧٧- ٨٣-٩٠-٩٣-
........................١٠٣-١٠٧-١٢٠-١٢٣-١٢٤- ١٢٥-
........................١٣٦-١٣٨-١٤٦-١٤٩-١٥٠-١٦٠-
........................١٦٣-١٦٤-١٦٨-١٧٠-١٧٣- ١٩٠-
........................١٩٥-٢٠١-٢٠٢-٢٠٦-٢٠٧- ٢٠٨
.... -٢٠٩-٢١١-٢١٧
ابن المصنف (محمد بدر الدين بن محمد) ١٧١
ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم) ١٩١

العلم	رقم الصفحة
(ن)	
ناظر الجيش (محمد محب الدين بن يوسف)	١٣٩
(هـ)	
الهروي (علي بن محمد النحوي)	١٣٤
ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري)	٥٩ - ٦٢-٧٧- ٧٨-٧٩
....	٨٠-٨١- ٨٥-٨٦-١٠٣- ١٠٥ - ١٣١
....	١٦٦-١٧٥ -١٧٦- ١٨٤-١٨٥
....	١٨٦ - ٢٠٠ - ٢٠٣
ابن هشام (أبو عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي)	٨٤-٨٧-٨٨
(ي)	
ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين بن علي بن يعيش)	١٦١-١٦٤-١٧٠
....	١٧٩ - ٢١٤

هـ - فهرس المصادر والمراجع

أولاً : الرسائل العلمية والمخطوطات :

١- التذييل والتكميل في شرح تسهيل ابن مالك ، لأبي حيان الأندلسي ، المحفوظة بدار الكتب القومية ، تحت رقم ٦٠١٦ .

٢- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدماميني ، النسخة المخطوطة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة : بفلم رقم (٧٠٦٨٦) ، نحو (١٢٦) .

٣- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، لناظر الجيش ، رسالة دكتوراه ، إعداد إبراهيم العجمي .

٤- شرح التسهيل ، للمرادي ، رسالة دكتوراه ، إعداد أحمد محمد عبد الله محمد يوسف ، جمادي الآخرة ، ١٣٩٥هـ - يوليه ١٩٧٥م .

ثانياً : المطبوعات

- أ -

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

٦- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م (دون ذكر للطبعة) .

٧- أساس البلاغة ، للزمخشري ، تحقيق : أ. عبد الرحيم محمود ، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٤١هـ . (بدون ذكر الطبعة) .

٨- الأصول في النحو ن لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : د. عبد الحسين الفتلي ، الطبعة الثالثة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت . ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٩- الأعلام ، لخير الدين الزركلي ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، (٩) كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩م .

١٠- الأفعال ، للسرقسطي ، تحقيق : د. حسين محمد محمد شرف ، مراجعة د. محمد مهدي علام ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية . ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١١- الأفعال ، لابن القطاع ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

١٢- الأفعال ، لابن القوطية ، تحقيق : علي فودة ، الطبعة الثانية ، الناشر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

١٣- الاقتراح في علم أصول النحو ، لأبي بكر السيوطي ، قدم له وضبطه : د. أحمد سليم الحمصي ، ود. محمد أحمد قاسم ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٨م .

١٤- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب ، لابن السيد البطليوسي ، أعتنى بمراجعته : عبد الله أفندي البستاني ، طبع في المطبعة الأدبية ، بيروت ، ١٩٠١م .

١٥- أمالي ابن الشجري ، لهبة الله بن علي بن الشجري ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ، الناشر مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

١٦- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لابن الأنباري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار إحياء التراث العربي . (دون ذكر للطبعة ، وتاريخ الطبعة) .

١٧- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، (بدون ذكر للطبعة وتاريخ الطبعة) .

- ب -

١٨- البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرون، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت - لبنان ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

١٩- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للشوكاني ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، (بدون ذكر الطبعة وتاريخ الطبعة) .

٢٠- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المطبعة العصرية ، صيدا - بيروت (بدون ذكر للطبعة وتاريخ الطبعة) .

- ت -

٢١- التبصرة والتذكرة ، للصيمري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٢٢- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

٢٣- تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ، للأعلم الشنتمري، حققه : د. زهير عبد المحسن سلطان ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

٢٤- تذكرة النحاة ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٥- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م (دون ذكر الطبعة وتاريخها) .

٢٦- التصريح بمضمون التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- ج -

٢٧- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، للإمام الحافظ السيوطي، وبهامشه كتاب كنوز الحقائق من حديث خير الخلائق، للإمام المناري، طبع بمطبعة الميمنية، مصطفى البابي الحلبي وأخوية، بمصر .

٢٨- الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، أ. محمد نديم فاضل ، (دون ذكر الطبعة وتاريخها) .

- ح -

٢٩- حاشية الخضري ، لمحمد الدمياطي الشهير بالخضري ؛ الطبعة الأخيرة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٥٩هـ - ١٩٤٠م .

٣٠- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، مكتبة ومطبعة دار احياء الكتب العربية ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، (دون ذكر للطباعة وتاريخها) .

٣١- حاشية الشيخ ياسين على التصريح ، مكتبة ومطبعة دار إحياء الكتب العربية (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- خ -

٣٢- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، (دون ذكر الطبعة وتاريخها) .

٣٣- الخصائص ، لأبي الفتح بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، الهدى للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- د -

٣٤- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد سيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة بمصر ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

٣٥- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

٣٦- دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : محمود شاكر ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

٣٧- الدماميني حياته وآثاره ومنهجه في كتابه تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، للدكتور/ محمد بن عبد الرحمن المفدى ، الطبعة الأولى ، تصدر عن الجمعية العربية السعودية للثقافة والفنون ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٣٨- ديوان امرئ القيس ، شرحه : حسن السندوبي ، الطبعة الخامسة ، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

٣٩- ديوان حسان بن ثابت ، ضبط وتصحيح : عبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

٤٠- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني ، تحقيق ، نعمان أمين طه ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م .

٤١- ديوان ذي الرمة شرح الإمام أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي صاحب الأصمعي ، مطبعة طربين ، دمشق ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م (بدون ذكر الطبعة) .

٤٢- ديوان الراعي النميري ، مراجعة : عز الدين التنوخي ، دمشق ، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٤م، (بدون ذكر الطبعة) .

٤٣- ديوان عبيد بن الأبرص ، دار صادر بيروت ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م ، (دون ذكر للطبعة) .

٤٤- ديوان عمر بن أبي ربيعة ، شرحه : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٥م .

٤٥- ديوان الفرزدق ، دار صادر للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٣٨٠هـ - ١٩٦٠م ، (دون ذكر للطبعة) .

٤٦- ديوان قيس بن الخطيم عن ابن السكيت وغيره ، تحقيق : د. ناصر الدين الأسد ، الطبعة الأولى ، مطبعة دار العروبة ، القاهرة ، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م .

٤٧- ديوان النابغة الذبياني صنعه ابن السكيت ، تحقيق : شكري فيصل ، دار الفكر ، بيروت، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- ر -

٤٨- روح المعاني للعلامة محمود الألوسي ، الطبعة الرابعة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

- س -

٤٩- السبعة في القراءات ، لابن مجاهد ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة (دون ذكر لتاريخ الطبعة) .

٥٠- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، الطبعة الثانية ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م .

٥١- سنن الترمذي ، لمحمد بن سوره الترمذي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثانية ، دار إحياء التراث العربي ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- ش -

٥٢- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد الحنبلي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، (بدون ذكر الطبعة وتاريخها) .

٥٣- شرح الأبيات المشكلة الإعراب المسمى (إيضاح الشعر) ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق: د. حسن هنداوي ، الطبعة الأولى ، دار القلم : دمشق ، ١٩٨٧م .

٥٤- شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، تحقيق : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، المكتبة الأزهرية للتراث (بدون ذكر الطبعة وتاريخها) .

٥٥- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم ، تحقيق : د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ، دار الجيل ، بيروت (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

٥٦- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

٥٧- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، (بدون ذكر الطبعة وتاريخها) .

٥٨- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الإستراباذي ، تحقيق : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٥٩- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٩٨٦م .

٦٠- شرح شواهد المغني ، لجلال الدين السيوطي ، لجنة التراث العربي ، (دون ذكر الطبعة وتاريخها) .

٦١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لابن عقيل ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة منقحة ، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

٦٢- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرحمن الدوري ، نشر وزارة الأوقاف ، إحياء التراث الإسلامي ، العراق ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م .

٦٣- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم هريدي ، الطبعة الأولى ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٦٤- شرح كتاب سيبويه - لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ،وهو شرح غير كامل، د. محمود فهمي حجازي ، د. محمد هاشم عبد الدايم ، مركز تحقيق التراث ، ١٩٨٦م .

٦٥- شرح المفصل ، لابن يعيش ، عالم الكتب ، بيروت ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

٦٦- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، للسلسيلي ، تحقيق : د. عبد الله الحسيني ، الطبعة الأولى ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٦٧- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، لابن مالك ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

- ص -

٦٨- الصحاح ، للجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، الطبعة الثانية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٦٩- صحيح البخاري ، للإمام البخاري ، الطبعة الثانية ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

٧٠- صحيح مسلم ، للإمام مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، الطبعة الأولى ، دار الحديث بالقاهرة ، ١٩٩١م .

- ض -

٧١- ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى، دار الأندلس ، (بدون ذكر تاريخ الطبعة) .

٧٢- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ، لشمس الدين السخاوي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- ط -

٧٣- طبقات الشافعية الكبرى ، لابن تقي الدين السبكي ، الطبعة الأولى ، (دون ذكر لتاريخ الطبعة) .

- ع -

٧٤- عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، لمحمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- غ -

٧٥- غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين ابن الجزري ، عنى بنشره ، ج- برجستراسر ، سنة ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م .

- ق -

٧٦- القاموس المحيط ، للفيروز أبادي ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

٧٧- القراءات الشاذة ، لابن خالويه ، عنى بنشره وتصحيحه : ج. برجستراسر ، الطبعة الأولى ، المطبعة الرحمانية ، مصر ، ١٩٣٤م .

- ك -

٧٨- الكافية في النحو بشرح الرضي ، لرضي الدين الإستراباذي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

٧٩- الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام هارون ، عالم الكتب ، بيروت ، (بدون ذكر الطبعة وتاريخها) .

٨٠- الكشاف ، لجار الله الزمخشري ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٨١- كشف الظنون ، لحاجي خليفة ، المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- ل -

٨٢- اللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير ، عن نسخة الخزانة التيمورية المحفوظة في دار الكتب المصرية ، نشر مكتبة القدسي ، القاهرة ، سنة ١٣٥٦هـ .

٨٣- لسان العرب ، لابن منظور ، الطبعة الأولى ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .

- م -

٨٤- ما يجوز للشاعر في الضرورة ، للقزاز القيرواني ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب وزميليه، الطبعة الأولى ، نشر الزهراء للإعلام ، ١٩٩٢م.

٨٥- مجلة مجمع اللغة العربية ، المطبعة الأميرية ، ببولاق ، القاهرة ، أكتوبر ، سنة ١٣٥٥هـ - ١٩٣٦م ، ١٩٣٧م .

٨٦- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان ابن جني ، تحقيق : د. علي النجدي ناصف ، د. عبد الحليم النجار ، د. عبد الفتاح شلبي المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ .

٨٧- المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لابن سيدة ، تحقيق : د. مراد كامل ، الطبعة الأولى ، المكتبة التجارية ، مكة المكرمة ، ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م .

٨٨- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، مركز البحث العلمي ، دار إحتاء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

٨٩- مشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

٩٠- معاني الحروف ، للرماني ، تحقيق : د. عبد الفتاح شلبي ، الطبعة الثانية ، مكتبة الطالب، الجامعي ، مكة المكرمة ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

٩١- معاني القرآن ، لأبي زكريا الفراء ، تحقق : محمد علي النجار ، الدار المصرية (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

٩٢- معجم شواهد العربية ، لعبد السلام هارون ، الطبعة الثانية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

٩٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع ، للبكري ، تحقيق : مصطفى السقا ، عالم الكتب (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

٩٤- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، مراجعة : سعيد الأفغاني ، الطبعة الأولى ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

٩٥- المفضليات ، للمفضل بن محمد الضبي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون، الطبعة العاشرة ، دار المعارف ، ١٩٩٢م .

٩٦- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م .

٩٧- الممتع في التصريف ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، الطبعة الرابعة ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

٩٨- منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، لمحمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية ، صيدا - بيروت ، ١٩٨٦م .

٩٩- المنصف شرح ابن جني لكتاب التصريف للمازني ، لأبي عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، الطبعة الأولى ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، في ذي الحجة ١٣٧٣هـ - أغسطس ١٩٥٤م .

- ن -

١٠٠- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل ، لمحمد المرابط الدلائي ، تحقيق : د. مصطفى الصادق العربي ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

١٠١- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، للشيخ محمد الطنطاوي ، تعليق : عبد العظيم الشناوي ، ومحمد عبد الرحمن الكردي ، الطبعة الثانية ، (دون ذكر للطبعة وتاريخها) .

- هـ -

١٠٢- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : عبد السلام هارون، د. عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- و -

١٠٣- الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين الصفدي ، باعتناء ، هلموت ريتر ، الطبعة الثانية ، دار النشر فرانز ستايز بفيسادن ، ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	٥
المبحث الأول : التعريف بابن مالك وكتابه " التسهيل "	٥
اسمه ونسبه ومولده	٥
شيوخه	٦
تلاميذه	٧
مصنفاته	٧
التعريف بكتاب " التسهيل " اسمه وسبب التسمية	١٠
أهم خصائص الكتاب	١١
شروح التسهيل	١١
وفاته	١٢
المبحث الثاني : التعريف بالدماميني وكتابه " تعليق الفرائد "	١٣
اسمه ونسبه ومولده	١٣
حياته العلمية	١٣
شيوخه	١٤
تلاميذه	١٤
مؤلفاته	١٥
وفاته	١٦
التعريف بكتاب " تعليق الفرائد "	١٧
موقف الدماميني من النحاة السابقين	٢٠
موقفه من ابن مالك	٢٠
اعتراضاته على ابن مالك	٢١
استدراكاته على ابن مالك	٢٢
تصحيحاته وتعديلاته لبعض عبارات ابن مالك	٢٢
دفاعه عن المصنف	٢٣

الموضوع	رقم الصفحة
موقف الدماميني من أبي حيان .	٢٦
اعتراضاته على أبي حيان	٢٦
نقله عن أبي حيان دون أن يعلق عليه	٢٩
تأييده واستحسانه لراي أبي حيان	٣٠
تصحيحاته لعبارات أبي حيان	٣١
موقف الدماميني من النحاة الآخرين	٣٣
أثر الدماميني في النحاة بعده	٣٩
المبحث الثالث : التعريف بأبي حيان وكتابه " التذييل والتكميل "	٤٦
اسمه ونسبه ومولده	٤٦
حياته العلمية	٤٦
شيوخه	٤٧
تلاميذه	٤٧
مصنفاته	٤٨
وفاته	٤٩
كتاب التذييل والتكميل	٤٩
اختصاره لكتاب التذييل والتكميل	٥١
تأثير أبي حيان في غيره	٥١
الباب الأول : اعتراضات الدماميني علي أبي حيان في المسائل النحوية	٥٣
هل نون الوقاية علامة للفعل أو لا ؟	٥٤
هل تخلص " لام الابتداء " المضارع للحال أو الاستقبال	٥٧
هل يتصرف الماضي إلى الاستقبال بعد القسم بالنفي بـ (لا) و (إن)	٦٠
هل تغني الضمة عن الواو نادراً أو في الضرورة الشعرية ؟	٦٣
هل يتعين انفصال الضمير إن حصر بـ (إنما) أو لا ؟	٦٨
حذف لام " الذين " هل يقاس عليه بقية الأسماء الموصولة أو لا ؟	٧٤
الخلاف حول وصل (أن) بالأمر	٧٧
الخلاف حول جواز تقديم الخبر المشتمل على ضمير عائد على مبتدأ متأخر والخبر	

الموضوع	رقم الصفحة
جار ومجرور	٨٣
هل يلزم " نولك " الابتداء أو لا ؟	٨٦
الاختلاف حول مجئ (فتأ) تامة ، بمعنى كسر	٨٩
سبب جمود " دام "	٩١
الإخبار بالمعرفة عن النكرة في قولهم " إن قريباً منك زيد "	٩٣
الاختلاف حول دلالة (كان) على الانقطاع	٩٥
الخلاف حول تخريج قوله تعالى : ﴿ إن الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم﴾	٩٩
هل تزاد الباء في الحال المنفية أو لا ؟	١٠٢
الخلاف حول " حرى " هل يكون فعلا أو اسماً ؟	١٠٥
الاختلاف حول إعراب (أروني) من قوله تعالى : ﴿ قل أرأيتم شركاءكم الذين تدعون من دون الله أروني ماذا خلقوا من الأرض ﴾	١٠٨
هل يشترط لإلحاق القول بالظن أن يكون القول فعلاً مضارعاً حالياً أو لا ؟	١١٣
الخلاف حول سبب تأنيث الفعل في قوله تعالى : ﴿ ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا﴾	١١٦
الاختلاف حول الاستشهاد بالحديث الشريف	١١٧
الاختلاف حول وقوع المصدر النائب عن فعله بعد (لا) الناهية	١٢٣
إعراب (نصفه) من قوله تعالى : ﴿ قم الليل إلا قليلا نصفه ﴾	١٢٦
الخلاف حول تأويل التمييز الواقع مصدراً في قولهم : هو " زهير شعراً "	١٢٨
هل إضافة (مثل) محضة أو غير محضة ؟	١٣٠
واو الحال هل هي عاطفة في الأصل أو لا ؟	١٣٣
هل بنت العرب فعلاً يتضمن معنى " أفعل التفضيل " ؟	١٣٥
الخلاف حول مراد ابن مالك من قوله : (ما لم يظهر العاطف) عند حديثه عن الأعداد المركبة	١٣٨
الاختلاف حول (إحدى) إذا أضيفت إلى أسماء الأجناس هل يفيد المدح أو لا ؟	١٤١
الاختلاف حول المخصوص بالمدح والذم وهل يكون معرفة أو لا ؟	١٤٤
هل " أب " و " أخ " تلاقيان فعلاً بمعناهما ؟	١٤٧
الاختلاف حول أصل (من) الجارة ؟	١٥٠

الموضوع	رقم الصفحة
الخلاف حول صدارة " رب "	١٥٣
هل (واحد أمه) معرفة أو نكرة ؟	١٥٦
هل تقع الجملة المقسم عليها طلبية ؟	١٥٩
الخلاف حول معنى الإضافة هل هي على معنى حرف أو لا ؟	١٦٢
الحديث على أن " وحده " لا يثنى ولا يجمع	١٦٥
جواز عود الضمير إلى "كلا و"كلتا" مثنى أو مفردا	١٦٦
هل تلزم " مثل " الإضافة	١٦٨
الخلاف حول فائدة التوكيد بالنفس والعين	١٦٩
الخلاف حول التوكيد بـ " نفس " و " عين " مع غير المفرد	١٧١
النعت بالجملة وحذف عائدها المجرور بالحرف	١٧٣
الاختلاف حول كلمة (جمع) هل هي مفردة أو لا ؟	١٧٧
أمفرد لفظ المصدر أم لا ؟	١٨٠
الاختلاف حول شرط إبدال الفعل من الفعل	١٨١
العطف بـ (حتى) على اسم مجرور	١٨٣
الخلاف حول جواز ترخيم المركب الإسنادي كـ " تأبط شراً "	١٨٨
هل يبنى التعجب والتفضيل من "تمكن" قياسيا ؟	١٩١
الاختلاف حول مجئ (ألبب) جمعاً (للبيب)	١٩٢
الاختلاف حول إعراب ما سمي بحرف جر ومجروره ، وحرف الجر على حرفين ثانيه حرف علة	١٩٥
الاختلاف حول مجئ (أو) بمعنى (إلا)	١٩٨
الخلاف حول قولهم : " أنت ظالم إن تفعل "	٢٠٠
هل تفيد (قد) التقليل أو التكثير ؟	٢٠٢
الخلاف حول وقوع جملة الدعاء بين (أما) و (الفاء)	٢٠٦
الاختلاف حول خبر (أقل)	٢٠٨

الموضوع	رقم الصفحة
الباب الثاني : اعتراضات الدماميني على أبي حيان في المسائل الصرفية	٢١٠
الخلاف حول مراد ابن مالك من قوله :(وليس منها) عند حديثه عن جموع القلة	٢١١
الاختلاف حول أصالة ميم (مدين)	٢١٣
الخلاف حول قياسية حذف العين مما وزنه " فيعل " و " فيعلة "	٢١٦
الخاتمة	٢١٩
الفهارس الفنية	٢٢٢
فهرس الآيات القرآنية	٢٢٤
فهرس الحديث الشريف	٢٢٨
فهرس الأشعار	٢٢٩
فهرس الأعلام	٢٣٢
فهرس المصادر والمراجع	٢٣٦
فهرس الموضوعات	٢٤٥